

الاتحاد الوطني: لامصلحة لشعبنا في أي اتفاق خارج الإرادة والمصلحة الكردستانية

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المصدر

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 27

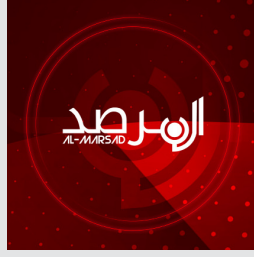
الاحد

2022/02/20

No. : 7624



هل فجر القضاء العراقي لغماً سياسياً؟



دورة ثانية في مسيرة الصدارة

في زمن يطغى عليه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لم يكن سهلا على الانصات المركزي السير بهدوء في ثنايا ومتاهات الاحداث والوقائع والمعلومات، فرغم اضافة طابع ديجيتالي لطبعتها الالكترونية، وجدنا صعوبة في الوصول الى قرائنا وقررنا قبل عشرين عاما التخلي عن جعل الخبر وايصاله للقراء هدفا بل اختيار التحليل لما يصلهم من الاخبار وقد وفقنا في مسعانا هذا و جعلناها يومية تحليلية اضافة الى صبغتها التوثيقية ولكن يوما بعد يوم تتقدم هذه التكنولوجيا المعلوماتية لتثقل كاهلنا وتدفعنا اما الى الركون او الغوص في غمار هذا التقدم اليومي المستمر .

بعد الدعم والتشجيع الكبيرين من لدن رئاسة الاتحاد الوطني وقيادته حول اهمية استمرار مسيرة الانصات المركزي مع مراعاة تطور مسارات الاعلام الجديد قررنا الانتقال الى موسم جديد من الانصات المركزي انسجاما مع متطلبات المرحلة تقنيا و سياسيا واعلاميا، ففي بدايات اصدارها كانت الانصات المركزي تعتمد على التنصت على المحطات الاذاعية والفضائية ولكن في المرحلة الحالية ترصد الاحداث واتجاهاتها وبرزت البحوث والدراسات من خلال شبكات الانترنت لذلك وبعد مشاورات دقيقة مع اكاديميين وخبراء ومن ضمنهم السيد ستران عبدالله مسؤول مكتب الاعلام، قررنا اختيار اسم «المرصد» للدورة الثانية لمسيرة الانصات المركزي الحافلة بالانجازات البحثية والخبرية والتحليلية، ولم نكتف بذلك بل شددنا العزم على اهداء قرائنا من النخبة السياسية والاعلامية موقعا رصينا لا يقل دوره عن المرصد مع تفعيل نشاطات المؤسسة في منصات التواصل الاجتماعي بما يكفل الوصول الى ابعد مساحة داخليا وخارجيا واكبر عدد من القراء .

استجابتنا لمقتضيات المرحلة لاتعني نهاية الانصات المركزي بقدر ماتعني السير قدما في الصدارة كدورة ثانية باسم مختلف و ادوات جديدة ولكن بنفس النهج الذي علمنا الرئيس مام جلال السير عليه خدمة للحقيقة وللکلمة الصادقة الهادفة .

ونحن نضع امامكم العدد التجريبي لـ«المرصد» لازلنا في طور اكمال الموقع التحليلي والتوثيقي وعازمون على اهداء طبعة ورقية جديدة قريبا لقرائنا من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار . تحية واعتزاز لمسيرة الانصات المركزي في دورتها الاولى ولكل من قدم لها يد العون وساهم في اغنائها لتسير الان في ركب «المرصد» بثقة واقتدار.

ومن الله التوفيق

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان

في هذا العدد



○ العراق واقليم كردستان

- بافل طالباني: التوافق والشراكة الوطنية لتجاوز هذه المرحلة الحساسة
- عماد أحمد: كردستان أمام الفرص والمخاطر
- رئيس الجمهورية: ضرورة إطلاق حوار جاد بين بغداد و الاقليم
- قرار "الاتحادية" بشأن نطف الإقليم بين جدل "الدستور" وشبهات السياسة
- بعد تعليقه منذ العام 2011.. مساعٍ لتشريع قانون النفط والغاز
- مسارات تشكيل الحكومة ومواقف الاطراف العراقية
- تأكيدات دولية على دعم اقليم كردستان وضرورة حل المشاكل مع بغداد
- العراق يسعى لتأسيس حوارات إقليمية مباشرة تجمع دول المنطقة

○ رؤى حول العراق

- هل فجر القضاء العراقي لغماً سياسياً؟
- الدور المتعاضد للمحكمة الاتحادية في العراق وأثره السياسي
- د. صدام دحام الدليمي: قراءة لقرار المحكمة حول قانون النفط في الإقليم
- العراق.. المنزل يحترق... النزاع على تأسيس جديد

○ المرصد التركي و الملف الكردي

- المُعارضة التركية: لا يُمكننا تجاهل حزب الشعوب الديمقراطي
- مصالح متضاربة.. العلاقات الإيرانية التركية وسط التقلبات الإقليمية

○ المرصد الإيراني

- تقرير موسع ..واشنطن وطهران: اتفاق نووي ممكن خلال أيام
- 3 عقبات أخيرة أمام الوصول لاتفاق نووي بين الولايات المتحدة وإيران
- محمد صالح صدقيان: مقاربات نووية.. إيران في "نادي الكبار"!
- الاتفاق النووي.. حسابات معقدة مع دخول مفاوضات فيينا أيامها الحاسمة

○ اوكرانيا..صراع الاقطاب

- تغطية خاصة..حرب التحشيدات والتحذيرات بين الغرب وروسيا
- CSIS : الغزو الروسي لأوكرانيا.. الاحتمالات والسيناريوهات



بافل جلال طالباني:

التوافق والشراكة الوطنية لتجاوز هذه المرحلة الحساسة

توافقنا و وحدة خطابنا في الاقليم يضمن حقوقنا الدستورية والقانونية في بغداد

أكد بافل جلال طالباني أن الاتحاد الوطني الكردستاني مع اجراء انتخابات نزيهة باقليم كردستان في موعدها، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار تعديل قانون انتخابات برلمان كردستان وان يكون القانون في خدمة تطوير الاقليم والعملية الديمقراطية فيه.

جاء ذلك خلال استقبال بافل جلال طالباني، في السليمانية، السفير الامريكى لدى العراق ماثيو تولر والقنصل العام الامريكى في اقليم كردستان روبيرت بالادينو.

وفي اللقاء الذي حضره أعضاء المكتب السياسي شالو كوسرت رسول، أمين بابا شيخ، و خالد شواني، جرى بحث خطوات تشكيل الحكومة الجديدة في العراق ووحدة الصف الكردستاني وحل المشكلات الداخلية وتطوير العلاقات التجارية بين الجانبين وتطوير البنية التحتية في اقليم كردستان.

وتم خلال اللقاء التأكيد على حل المشاكل وتجاوز العقبات من اجل تشكيل الحكومة العراقية الجديدة وتفعيل الجهود في اطار الدستور والتفاهم والحوار.

وجدد بافل جلال طالباني التأكيد على ضرورة الاخذ بعين الاعتبار حساسية الوضع في العراق و اقليم كردستان لتسريع خطوات تشكيل الحكومة الجديدة على اسس التوافق والشراكة الوطنية لتجاوز المرحلة الراهنة وتقديم المزيد من الخدمات للمواطنين.

ضرورة توحيد البيت الكردستاني

من جانب آخر شدد بافل جلال طالباني على ضرورة توحيد البيت الكردستاني، مؤكداً أن الاتحاد الوطني يريد الاستعداد لجميع الملفات المتعلقة بالكرد بعيداً عن المصالح الحزبية الضيقة ومواجهة المسؤوليات بخطاب كردستاني والتنظيم على أساس التوازن السياسي والمصلحة العامة، مؤكداً ضرورة وجود نية جدية لحماية وحدة الكرد، مشدداً على أن الاتحاد الوطني ليس لديه أي شرط لذلك ويريد تحقيق هذه الرغبة العليا خدمة للمواطنين.

ضرورة تعديل قانون انتخابات برلمان كردستان

وفيما يتعلق بانتخابات اقليم كردستان اشار بافل جلال طالباني الى ان الاتحاد الوطني مع اجراء انتخابات نزيهة في موعدها لكن يجب الاخذ بعين الاعتبار تعديل قانون انتخابات برلمان كردستان وان يكون القانون في خدمة تطوير الاقليم والعملية الديمقراطية فيه، لا ان يتضمن نواقص تشتكي منها غالبية القوى السياسية والمنظمات والرأي العام لذلك فإن الاتحاد الوطني مع تعديل قانون انتخابات برلمان كردستان. هذا وتم خلال اللقاء التأكيد على ضرورة زيادة التعاون والتنسيق بين الجانبين خاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والتجارية لتطوير القطاع الاقتصادي في الاقليم.

أي اتفاق يعقد خارج الإرادة والمصلحة الكردستانية ليس في مصلحة الكرد

الى ذلك أكد بافل جلال طالباني، أن أي اتفاق يعقد خارج المصلحة الكردستانية لا يصب في مصلحة الكرد، فيما شدد على أن الاتحاد الوطني يبذل كل ما في وسعه لاعادة تنظيم البيت الكردستاني. تصريحات طالباني هذه جاءت خلال لقاء جمعه في السليمانية السبت، مع السفير الايطالي لدى بغداد ماوريزيو كريكانتي والقنصل الايطالي العام في الاقليم ميكيلي كاميروتا، حيث تبادل الجانبان وجهات النظر حيال القضايا السياسية والاقتصادية والامنية والتنسيق فيما بين قوات البيشمركة والقوات الايطالية. وتم التأكيد خلال اللقاء على ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون بين قوات بيشمركة وقوات التحالف الدولي ولاسيما مع القوات الايطالية، لمواجهة فلول داعش والاستمرار بتدريب قوات بيشمركة من خلال مستشاريها. وأثنى بافل جلال طالباني على حكومة وشعب ايطاليا لدعم واسناد الاقليم ولعب دور مهم في مساعدة قوات البيشمركة، مطالباً بالاستمرار في ذلك.

وشدد طالباني خلال اللقاء على ضرورة وحدة الصف الكردستاني وتوحيد الجهود من اجل حل مشاكل الاقليم والعراق، موضحاً ان وحدة خطابنا وتوافقنا في الاقليم تؤدي الى حماية حقوقنا الدستورية والقانونية في بغداد، لان ابتعادنا عن بعض يتسبب بضعف موقف ومكانة كيان الاقليم، ولهذا فان اضاءة الوقت وعقد اي اتفاق خارج الارادة والمصلحة الكردستانية ورغبة الأطراف السياسية الكردستانية يصب في ضرر الكرد ويؤثر سلباً على دورنا في مستقبل العراق، لذا فان الاتحاد الوطني يبذل كل ما في وسعه لاعادة تنظيم البيت الكردستاني، ولم نفقد الأمل في ذلك. وفيما يتعلق بتطوير قطاع اقتصاد الاقليم والتنسيق بين الاقليم وايطاليا، اعرب طالباني للسفير الايطالي عن تقديم جميع التسهيلات والمساعدات لتهيئة الارضية المناسبة لرجال الاعمال الايطاليين، للاستثمار في الاقليم، مشدداً على ضرورة وجود عمليات مشتركة لتنمية الجانب الثقافي، داعياً الحكومة الايطالية الى مساعدة الاقليم في هذا الاطار واسناده لتطوير الجوانب الثقافية في كردستان وحماية التراث والاصالة التي هي جوهر ديمومة وتطوير اقليم كردستان.

ويؤكد: الطلبة والشباب شريان حياة الاتحاد الوطني الحزبية

الى ذلك، كشف بافل جلال طالباني، السبت، عن سعيه لإحداث تغيير في التعليم العالي، وفيما اشار الى ان الشباب سيكونون شريان استمرار حياة الاتحاد الوطني الحزبية، اكد ان الاتحاد يؤمن بالمساواة بين الجنسين ويعتبر حماية

حقوق النساء واجبا على كاهله.

تصريحات بافل جلال طالباني هذه، جاءت خلال لقاء جمعه في السليمانية مع وزيرة التعليم العالي الفرنسي السابقة السيدة نجاة بلقاسم، حيث ناقش الجانبان مسيرة التعليم العالي ومستوى جامعات الاقليم وتطويرها والتغيير في المناهج والاصلاح في المراحل الدراسية وكيفية توفير البيئة المناسبة للطلبة والاهتمام بقدراتهم العلمية. وطرح الجانبان الرؤى ووجهات النظر حول تظاهرات الطلبة الاخيرة والاهتمام بقدرات الشباب في صفوف الاتحاد الوطني والحفاظ على المساواة بين الجنسين في قيادة الاتحاد الوطني وقدرات وطاقات النساء في القيادة. وأوضح بافل جلال طالباني أن جامعات الاقليم تحظى بالثقة وهي تأتي في المراتب الاولى على مستوى جامعات العراق، وهذا يبعث على السرور ويدفعنا الى الحرص على تطوير مستواها العلمي اكثر والسعي الى ان تكون مناهج التعليم بشكل تنتج وتخرج طلبة وشبابا نموذجيين ومؤهلين في المناحي والمجالات المختلفة، وتأهيلهم لمتطلبات المرحلة.

وقال طالباني في هذا الصدد "نهدف الى إحداث تغيير في التعليم العالي وتوفير أجواء ملائمة للطلبة، كي يتمكنوا من تحديث انفسهم بالتوازي مع تطورات العالم الخارجي والاهتمام بمستواهم العلمي بشكل تتمكن معه جامعاتنا من اداء ولعب دور أهم وأكبر في ادارة الاقليم.

الشباب هم شريان استمرار حياة الاتحاد الوطني الحزبية

وفيما يخص اعادة تنظيم وتنمية مفاصل ومؤسسات الاتحاد الوطني وابرار الشباب والنساء واداء دور قيادي داخل المهام التنظيمية، بين طالباني ان الشباب والفتية سيكونون شريان استمرار حياة الاتحاد الوطني الحزبية، وستسخر قدراتهم في خدمة تنمية العمل التنظيمي، وسيتم الدفع بالنساء في هذا المضمار اكثر وسيلعبن دورا في القيادة وان الاتحاد الوطني يؤمن ايمانا كليا بالمساواة بين الجنسين ونعتبر حماية حقوقهن واجبا على كاهلنا. وناقش الجانبان ايضا كيفية التنسيق والتعاون بين جامعات الاقليم والمختصين والخبراء والجامعات العالمية، فيما نوقشت آليات في هذا الصدد.

ايضاح من المكتب الاعلامي لبافل جلال طالباني

أصدر المكتب الاعلامي للسيد بافل جلال طالباني ليلة السبت، إيضاحا بشأن مخصصات الطلبة الجامعيين. فيما يأتي نص الايضاح:

كما يعلم الجميع، انه ومع بدء احتجاجات الطلبة، قام السيد بافل جلال طالباني، بتلبية المطالب المشروعة للطلبة وبشكل سريع، متعهدا بحل المشاكل والنواقص في الاقسام الداخلية والجامعات، واصبحت تلك الوعود افعالا والجميع شاهد بأ عينيه تلك الافعال.

وبصدد الدعم المالي من حكومة اقليم كردستان للطلبة، تعهد بافل جلال طالباني، بتشكيل ضغط على الحكومة عبر فريق الاتحاد الوطني الكردستاني، لكي يتسلم الطلبة حقوقهم، وبالمحصلة قررت حكومة اقليم كردستان توفير المخصصات المالية لهم.

لكن وبسبب تأخير تنفيذ القرار لغاية الان، وامتعاض الطلبة من ذلك، يواصل بافل جلال طالباني بذل جميع جهوده لحل هذه المسألة ويتعهد للطلبة الاعزاء، ان مشكلتهم هذه يجب ان تحل خلال ثلاثة ايام قادمة، كما يجب صرف الدعم المالي لهم دون اية عوائق، من اجل حصولهم على حقوقهم وعدم توقف الدراسة في الجامعات. وفيما اذا لم تعالج هذه العقبة خلال ثلاثة ايام، يقوم بافل جلال طالباني بنفسه بدعم الطلبة للتعبير عن احتجاجاتهم بشكل مدني.

*PUKmedia- المسرى



عماد أحمد:

كردستان أمام الفرص والمخاطر

المفاوضات وزيادة التدخلات الخارجية وغياب حكمة مام جلال والتحالفات التي هي إفرازات اضافية، تبعث على القلق وليس ببعيد ان تكون اشارات خطيرة، ولهذا فان افرازات مرحلة ما قبل ومابعد الانتخابات تستدعي اتخاذ موقف وصحوة ومراجعة ذاتية وجماعية جادة، بحيث يكون في مستوى التطورات المستجدة في هذه المرحلة التاريخية المختلفة والصعبة.

وفي أحدث تطور، فان قرار المحكمة الاتحادية العليا فيما يخص قانون النفط والغاز لاقليم كردستان الذي نص على "عدم توافقه مع الدستور العراقي"، ليس في مصلحة الاقليم وهو تحد آخر وحرّك السفن بما لاتشتهي سفن الاقليم، لكن من الضروري ان تتعامل سلطة الاقليم معه بهدوء وحذر شديد، وليس بإبداء

قد يكون بالإمكان النظر الى الانتخابات العراقية المبكرة كبداية مرحلة جديدة، ولاسيما ما يخص كردستان، فقد كانت لها تداعيات من أحداث وتطورات جديدة تستحق الوقوف عندها.

نعتقد أن على القوى الاساسية التعامل مع الوضع المستجد بحذر وتأن والبدء فوراً باجراء تغييرات واصلاحات على الصعيد الحزبي، ومن ثم على مستوى الاقليم وتغيير نظام الحكم والاستعداد لمواجهة هذه المرحلة الحساسة والسير باتجاه التصالح مع الشعب والجمهور على وجه الخصوص، لان تدني نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات المبكرة لبرلمان العراق دليل على امتعاض وقلق الشعب وفقدان ثقته بنظام الحكم. في الحقيقة ان تداعيات الانتخابات واتجاه سير

لابد في ظل هذا الوضع الجديد في كردستان من اجراء تغييرات جوهرية وشاملة ولاسيما في المجال الاقتصادي والاداري والامني تعيد الثقة المفقودة. وفي هذا الصدد يجب التحضير لاجراء الانتخابات المقبلة وتهيئة الارضية لعملية انتخابية شفافة ونزيهة، لذا فإن تشريع قانون جديد للانتخابات من قبل برلمان كردستان يحظى برضا الجميع من اولى الأولويات لضمان حماية الاقليم وحماية المكتسبات والسم الاهلي.

وبهذا الصدد أيضا، لربما إن إحدى الخطوات الضرورية اجراء تغييرات جذرية ونوعية في تشكيلة حكومة الاقليم المقبلة، خاصة ادارة ملف الطاقة والثروات الطبيعية والذي من الضروري ان تكون مؤسساتيا ووطنيا وان توضع في اطار تتوافق وتتلاءم مع مصالح الاقليم وتنسجم مع الدستور العراقي.

ختاما بإمكاننا القول ان كردستان تواجه مصيرا مجهولا، وباتت واقعة بين المكتسبات والمخاطر الحقيقية، لذلك فإن تعزيز التجربة الديمقراطية في الاقليم من الداخل، بما يرضي الشعب ويستعيد ثقته، أمرا ملحا ومهما، وباستثناء هذا الطريق الحيوي، ليس امامنا اي بديل، لانه من دون دعم الشعب وتنمية الخبرات عبر اصلاحات حقيقية وحوار عقلاني ومن ثم اتفاق متوازن وثابت مع بغداد، ليس بوسعنا تجاوز الأزمات، وبالتالي سيضعف موقفنا ومكانتنا في كردستان والعراق والمنطقة والعالم.

* ترجمة: المسرى

ردود أفعال آنية. وهو يتطلب السعي الحثيث لتشريع قانون النفط والغاز في العراق وفق الدستور وبشكل يحدد بوضوح ما للاقليم وما عليه ويضمن حقوق شعب كردستان وان تصان فيه مكانة الاقليم ككيان دستوري. لاننا نرى ان حل المشاكل لا يتم عبر تقليل صلاحيات الاقليم او تدخلات الحكومة الاتحادية في شؤون كردستان، بل الامر بحاجة الى حوار شامل وواسع، لان التجاوز على مكانة وموقع اقليم كردستان الدستوري اكبر انتهاك للدستور.

لا يخفى أن الفساد وغياب العدالة وانفلات الامن والاضطراب منتشر بشكل كبير في المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة الاتحادية، وان الوضع المعيشي والخدمات والاعمار في مدن الوسط والجنوب عند مستوى متدن، وبالإضافة الى الثروة البشرية والادارية ولاقتصادية في

العراق، الا انهم في وضع لا يحسد عليه، وعلى هذا الاعتبار فان الاستنجد ببغداد من سلطة الاقليم خطأ قاتل لانه كما يقول المثل الكردي (لو كان الأصلع حكيما لعالج نفسه) ولكن مع ذلك قد لا ينظر الرأي العام الى الوضع من هذا المنظور بسبب امتعاضهم من القوى المتنفة وحالة الغبن والتميز الحزبي الذي يشعرون به، ولاسيما الشباب والموظفين والمتقاعدين وذوي الدخل المحدود وهذا يشير الى خطر حقيقي داهم وتغيير دراماتيكي كامل في الرؤية العامة لمصطلح النضال القومي الكردي الذي تم التضحية بنهر من الدماء في سبيله قامت بسببه انتفاضات وثورات خلال قرون.



رئيس الجمهورية تعقبا على قرار المحكمة الاتحادية: ضرورة احترام القرارات القضائية وإطلاق حوار جاد بين بغداد والاقليم

✽ المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية

أكد رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، ضرورة احترام القرارات القضائية، وتجسيد روح الدستور في تلبية مصالح جميع المواطنين، داعياً الفرقاء إلى التحلي بالمسؤولية لتجاوز الأزمة والحوول دون تدهورها، مشدداً على ضرورة تشريع قانون النفط والغاز، معتبراً أن تردد القوى السياسية في إقراره لأكثر من عقد من الزمن ساهم في خلق الإشكاليات والأزمات.

ودعا السيد الرئيس في بيان، الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان إلى إطلاق حوار جاد وعاجل لإيجاد آليات عمل تضمن ما أرادت المحكمة الاتحادية العليا الأخذ به، ويُلبي الحقوق الدستورية وتطلعات المواطنين في إقليم كردستان وسائر العراقيين عبر تسخير الواردات لخدمة المواطنين بعيداً عن الفساد وسوء الإدارة والتلاعب السياسي، كما دعا مجلس النواب إلى العمل الفوري لمناقشة مشروع قانون النفط والغاز وإقراره دون تهاون. وفي ما يأتي نص البيان:

بسم الله الرحمن الرحيم

أصدرت المحكمة الاتحادية العليا حكماً قضائياً بتاريخ ١٥ شباط ٢٠٢٢ حول إدارة النفط في إقليم كردستان، وفي الوقت الذي نؤكد فيه على ضرورة احترام القرارات القضائية والأخذ بما يجسد روح الدستور ويتجاوب مع مصالح العراقيين بكل أطيافهم ومكوناتهم، نؤكد على أن مهام رئيس الجمهورية الأساسية هو حماية الدستور العراقي والسهر على تطبيقه، وحماية النظام الديمقراطي الاتحادي ومؤسساته الدستورية.

لقد كان تردد القوى السياسية على اختلافها وعلى امتداد أكثر من عقد مضى في إقرار قانون النفط والغاز الذي يُنظم إدارة الثروات النفطية والغازية في كل أنحاء العراق، دوراً سلبياً ساهم في خلق الإشكاليات والأزمات، وقاد للوصول إلى هذه اللحظة المفصلية حيث نواجه تبعاتها اليوم.

إن الوضع السياسي الحرج الذي تجتازه بلادنا يتطلب من جميع الفرقاء التحلي بالمسؤولية العالية لتجاوز الأزمة الراهنة المُتفاقمة، والحيولة دون تدهورها وتصديق أسس النظام الديمقراطي الاتحادي الدستوري، بما في ذلك الحقوق

الدستورية لإقليم كردستان ومؤسساته في إطار منظومة الدولة العراقية. وانطلاقاً من الحرص على تجاوز ما آلت إليه الأمور وما يمكن أن تُشكله من نتائج ليست في مصلحة الوطن، نرى ضرورة إطلاق حوار جاد وعاجل بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لإيجاد آليات واقعية تضمن الخروج بحلول عملية ضامنة لما أرادت المحكمة الاتحادية الأخذ به، وبما يضمن الاستحقاقات الدستورية لإقليم كردستان ويضمن تطلعات مواطنيه وسائر العراقيين عبر تسخير الواردات لخدمة المواطنين بعيداً عن الفساد وسوء الإدارة والتلاعب السياسي، كما ندعو مجلس النواب العراقي إلى العمل الفوري لمناقشة مشروع قانون النفط والغاز المؤجل، سواء عبر إلغاء نصوصه أو تقديم مشروع قانون جديد من السلطة التنفيذية، وإقراره دون تهاون. وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن هناك العديد من القضايا الدستورية الملزمة، والمؤجلة للأسف، والتي تُشكل، بالإضافة إلى قانون النفط والغاز، غطاءً قانونياً مُتكاملاً يحفظ حقوق الجميع ويحقق التكامل في العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم وحكومات المحافظات غير المنتظمة في إقليم.

ونخص بالذكر قانون مجلس الاتحاد، الغرفة التشريعية المفقودة في النظام السياسي القائم والتي نصت عليه المادة (٦٥) من الدستور بشكل صريح ومُلزم. حيث لم يتم التعاطي بجدية مع إنشاء هذا المجلس رغم مرور ١٧ عاماً على إقرار الدستور.

كما أن المادة (١٠٥) من الدستور تُلزم بتأسيس هيئة عامة تُعنى بضمان حقوق الأقاليم والمحافظات، وهي أيضاً لم تَرَ النور حتى الآن، وكذلك المادة (١٠٦) من الدستور التي تُلزم بتأسيس «الهيئة العامة لمراقبة توزيع الواردات الاتحادية» والتي لم يتم تفعيلها إلا في نهاية العام ٢٠٢١ وما زالت بحاجة إلى المزيد من الدعم والصلاحيات.

إن كل هذه الحلقات المفقودة، يُضاف لها عدم إقرار قانون النفط والغاز المنصوص عليه في المادة ١١٢ من الدستور، ساهمت في خلق أجواء غير طبيعية لإدارة الثروة النفطية في العراق ومن ضمنه إقليم كردستان، ومن هذا المنطلق يجب النظر إلى هذه القضية بمسؤولية وأن يتحمل الجميع واجباتهم في استكمال الإطار الدستوري لهذه العلاقة، والتي كان الشعب العراقي ضحيتها.

لقد حان الوقت للنظر بمسؤولية وطنية للعلاقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم والتي أدت إلى تعرّض مواطني إقليم كردستان إلى المعاناة بسبب تدابير تقشّفية مؤسفة غير مقبولة، من استقطاع في رواتب الموظفين والمتقاعدين وتأخرها، وأن من الواجب الدستوري تأمين حقوق المواطنين المعيشية وعدم القبول بزج أرزاقهم في الخلافات السياسية وتحويلهم إلى ضحايا لها.

وفي هذه المناسبة نجدد دعواتنا أيضاً، إلى تعديل نصوص الدستور التي أثبتت الواقع عدم قابليتها للتطبيق أو مسؤوليتها عن أزمات مُستحكمة، إلى جانب ردف وتعديل النصوص المُنظمة لعمل وتشكيل السلطتين التنفيذية والتشريعية على نحو يجعلها حامية وخدمة للشعب ومُعبرة عن إرادته الحرة وقراره الوطني المستقل.

في الختام، نُجدد الدعوة إلى ضرورة احترام الاستحقاقات الدستورية في البلد والانتهاز من تشكيل حكومة جديدة تُلبي تطلعات العراقيين، إذ إن استمرار السجلات السياسية وتبادل الاتهامات بات غير مقبول مطلقاً، سيما وأن البلد أمام تحديات واستحقاقات وطنية كبرى لا تقبل التأجيل تحت أي ذريعة».

برهم صالح
رئيس الجمهورية



قرار «الاتحادية» بشأن نطف الإقليم بين جدل «الدستور» وشبهات السياسة

الحرّة

يهدد قرار المحكمة الاتحادية العراقية إلزام إقليم كردستان بتسليم كامل إنتاج النفط المستخرج من حقول الإقليم، إلى وزارة النفط الاتحادية، بتصعيد جديد بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم. واعتبرت حكومة الإقليم، في بيان الأربعاء، أن قرار المحكمة العليا «غير عادل وغير دستوري»، مؤكدة أنها ستتخذ «جميع الإجراءات الدستورية والقانونية والقضائية لضمان وحماية جميع العقود المبرمة في مجال النفط والغاز».

وفي الوقت الذي أكد فيه خبراء قانون أن قرار المحكمة دستوري، شكك محلل سياسي في توقيت القرار، وما إذا كان ينطوي على أجندة سياسية.

ويأتي القرار وسط أزمة تشكيل حكومة جديدة في البلاد، حيث تستمر الخلافات على ترشيح رئيس جديد للبلاد بعد مضي ثلاثة أشهر على إجراء الانتخابات التشريعية المبكرة.

دستورية القرار

وقال الخبير القانوني والدستوري، ميثم حنظل «إن القرار الذي أصدرته المحكمة الاتحادية العليا، هو قرار دستوري، ومن ضمن اختصاصها، بموجب الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥».

وأضاف في حديث لموقع «الحرّة» أن «هذه المحكمة هي المختصة بالبت في مثل هذا النوع من القضايا، حيث كانت قد رفعت وزارة النفط العراقية دعوى حول قانون النفط والغاز، وقيام حكومة إقليم كردستان بتصدير النفط من دون موافقة وزارة النفط العراقية».

وجاء قرار المحكمة الاتحادية العليا بعد شكويين قُدمتا عامي ٢٠١٢ و٢٠١٩، قدم إحداها وزير نفط سابق في الحكومة المركزية، وفقا لوكالة فرانس برس.

وأوضح حنظل أن شركة النفط العراقية هي المسؤولة عن تصدير النفط إلى خارج البلاد، ولهذا جاء قرار المحكمة الدستورية بإلزام حكومة إقليم كردستان بتسليم حقول النفط، وأن يكون للحكومة الاتحادية حق الإطلاع على العقود السابقة، مؤكداً أن هذا الحكم «دستوري وقطعي» ولا جدال فيه.

واعتبرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق، أعلى سلطة قضائية في البلاد، أن قانونا تم تبنيه في كردستان عام ٢٠٠٧ لتنظيم قطاع النفط والغاز، مخالف للدستور.

وأكد الخبير القانوني، علي التميمي، أن قرار المحكمة الاتحادية العليا «يجعل من قانون النفط والغاز في إقليم كردستان ملغى، لمخالفته النصوص الدستورية تبعا للمواد: ١١٠ و١١١ و١١٢ و١١٥ و١٢٢ و١٣٠ من الدستور العراقي».

وشدد في رده على استفسارات موقع «الحرّة» على أن «القرار ملزم، ولا يمكن مثل ما يقول البعض الذهاب للطعن به في المحاكم الدولية، فهذا القرار يتعلق بسيادة الدولة العراقية حصريا».

وأضاف التميمي أن القانون «يفرض على حكومة الإقليم تسليم واردات النفط بأثر رجعي من تاريخ إبرام العقود، والسماح لوزارة النفط وديوان الرقابة المالية، بالاطلاع على هذه العقود، وفي حالة الأحكام سيتم استقطاع هذه الأموال من نسبة الـ ١٧ في المئة المخصصة للإقليم».

«أبعاد سياسية»

وقال الكاتب المحلل السياسي، عقيل عباس إن «توقيت القرار غريب وبالتالي قد يكون هناك دافع سياسي، الغرض منه وضع العصي في دواليب التحالف الثلاثي، الذي يضم كلا من الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة مسعود البارزاني، والتيار الصدري، بزعامة مقتدى الصدر، و«تقدم» الذي يتزعمه رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، وذلك من خلال رفع واحدة من الأسس الفيدرالية من وجهة النظر الكردية، بالتحكم بالنفط الذي يستخرج من إقليم كردستان».

وأضاف عباس في رد على استفسارات موقع «الحرّة»، إن الرسالة التي يتم توجيهها لبرزاني أنه «سيكون هناك تكلفة باهظة للتحالف مع الصدر»، مشيرا إلى أن «المحكمة الاتحادية قد تصدر قرارات إضافية تقوض من فكرة الفيدرالية لإقليم كردستان خلال الفترة المقبلة».

في المقابل، يرى الخبير الدستوري حنظل أن «قضية النفط في إقليم كردستان كانت محل نظر لدى المحكمة الاتحادية منذ عام ٢٠١٢» ولا علاقة لها بأزمة تشكيل الحكومة الجديدة، مضيفا أن «المحكمة تراعي في كثير من الأحيان الجوانب السياسية، وهي بالنهاية تستند إلى الدستور العراقي».

وأشار حنظل إلى أن «هذه القضية ستفاقم الخلافات بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، حيث شهدنا

امتعضا من أعلى المستويات السياسية في كردستان على قرار المحكمة الدستورية». ولفت إلى أن «البيانات الصحفية التي صدرت من الإقليم تكشف أنها ستزيد من عدم الاتفاق في العملية السياسية، وسيدفع بعدم استقرار العلاقات وتعمق الخلافات بين الإقليم والمركز»، مؤكداً أنه موضوع «خلافي».

في حين رجح عباس «أن التحالف السياسي سيستوعب قرار المحكمة الاتحادية»، وأشار إلى أن بيان البرنامج الحكومي المقترح الذي صدر عن التيار الصدري مؤخراً «كان يضم نقطة تتحدث عن تشريع قانون نفط وغاز اتحادي»، وبعدها بإيام صدر قرار المحكمة.

وتابع عباس أن استغلال «موارد الإقليم النفطية تحول إلى مشروع اقتصادي خاسر، ولهذا أصبح لدى الإقليم ديون كثيرة لشركات نفط كبيرة، فيما ترفض بغداد دفع هذه الديون، وستجد حكومة الإقليم نفسها غير قادرة على توفير الرواتب للمدنيين والعسكريين».

وأكد عباس أن «التخلص من هذا العبء يعني تولي الحكومة الاتحادية هذا الملف، وإيجاد صيغة للتخلص من العقود السيئة التي عقدها الإقليم مع الشركات الأجنبية، بمعنى رب ضارة نافعة، خاصة وأن هذا الأمر سيعود لتحقيق مصلحة الإقليم، ومصلحة المركز».

ورغم الاتصالات، لم يتمكن موقع الحرة من الحصول على تعليق من جانب حكومة الإقليم، حتى الآن. بدوره أكد الخبير القانوني التميمي أن «العراق بلد فيدرالي وليس كونفدرالي، ولشركة تسويق النفط العراقية (سومو) الاختصاص الحصري في تصدير النفط». وأضاف أن «المحكمة الاتحادية تركز على المادة 111 من الدستور العراقي، بأن النفط والغاز ملك الشعب العراقي، وبالتالي فإن إدارة النفط والغاز هو من التجارة الخارجية، وهو من اختصاص الحكومة العراقية المركزية بحسب المادة 110 من الدستور».

وتبلغ صادرات العراق الذي يعد ثاني أكبر بلد مصدر للنفط في منظمة «أوبك»، حوالي 3/5 ملايين برميل يوميا تمثل وارداتها المالية 90 في المئة من موازنة البلاد.

وكان إقليم كردستان تعهد تسليم 250 ألف برميل من إنتاجه اليومي الذي يتجاوز 400 ألف برميل للحكومة المركزية عبر وزارة النفط، في مقابل حصوله على رواتب المسؤولين الكرد ومقاتلي البشمركة، القوات المسلحة التابعة للإقليم.

من جانبه أصدر المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكردستاني، أمين بابا شيخ، الأربعاء، بياناً قال فيه «بالرغم من حماية مبادئ دستور العراق الاتحادي، لكن لا بد من مراعاة حقوق إقليم كردستان الدستورية في هذا القرار».

وأضاف أن من الضروري التفكير في «إيجاد حلول للمشكلات بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية في هذه المرحلة، وليس تعقيد المشاكل أكثر. وكان لا بد من تفاوض حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية على هذه القضية والقضايا الأخرى بعد تشكيل الحكومة الاتحادية العراقية استناداً إلى الأسس الدستورية».

وطالب شيخ «جميع الجهات ألا تنتهك الدستور لأجل نوايا سياسية ضيقة، وتطبيق البنود الدستورية لقضية مثل قانون النفط والغاز ومجمل القضايا المصيرية الأخرى، في سبيل حماية النظام الاتحادي وإنجاح العملية السياسية في العراق، كما نطالب جميع الجهات السياسية حل المشكلات السياسية من خلال الحوار والتفاهم السياسي».

بعد تعليقه منذ العام 2011.. مساعٍ لتشريع قانون النفط والغاز

صحيفة (الصباح)

مهند عبدالوهاب: أثار قرار المحكمة الاتحادية بشأن منع إقليم كردستان من بيع النفط والتعاقد مع الشركات العالمية ردود أفعال متضاربة بين مبارك ورافض، ولا تأتي هذه الآراء إلا وهي تربط الأزمة السياسية الحالية بالقرار. ويقول الخبير النفطي صلاح الموسوي: إن «تداعيات القرار على الإقليم وعلى النظام السياسي خطيرة، ويقلل من حدة التوجه لإقامة الأقاليم».

ويرى الموسوي خلال حديثه مع «الصباح» أن «الإقليم استفاد مما قيمته ٢٠ مليار دولار سنوياً ببيع النفط إلى إيران وتركيا، من دون تسديد الإيرادات إلى الحكومة الاتحادية»، مشيراً إلى أن «ما يسمى بتطوير الحقول النفطية جاء بمبالغ كبيرة تصل إحداها إلى ما نسبته ٨٠ % من العائدات، التي تذهب إلى تركيا و١٩ % للإقليم، فيما ترسل ١ % إلى الحكومة الاتحادية». أما الخبير النفطي حمزة الجواهري فيقول: إن «القرار أنهى الجدل بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم بشأن تفسير الفقرات الدستورية التي تتعلق بالنفط والغاز، وبالتالي اعتبرت أن كل ما قام به الإقليم من خطوات تطوير حقول وبيع نفط إضافة إلى عقود الإقليم مع الشركات العالمية غير دستورية».

وأضاف الجواهري لـ«الصباح» أن «قرار المحكمة الاتحادية يعد في الوقت نفسه تفسيراً لكل المواد الدستورية التي تتعلق بالنفط والغاز»، مؤكداً أن «قانون النفط والغاز سيحل كل الجدل والإشكالات، والطريق أصبح معبداً لإقرار قانون النفط والغاز المعلق في البرلمان منذ العام ٢٠١١ والذي تقدمت فيه الحكومة وقرئ مرتين».

وأشار الخبير إلى أن «على الحكومة الطلب من الإقليم بتسليمها كل ملفات النفط والحقول التي طوّرها، بالإضافة إلى السيادة على الأنبوب مع تركيا والتفاوض مع أنقرة بشأنه لإعادته إلى الحكومة الاتحادية»، مضيفاً أن «على الحكومة الاتحادية التفاوض مع الكرد لفسح المجال للرقابة المالية ووزارتي المالية والنفط لمراجعة حسابات النفط». وتابع بالقول: إن «رئيس وزراء الإقليم علق على القرار بعدم تجاوز حكومة الإقليم مع قرار المحكمة الاتحادية، وبعدم التراجع عن سياسة الإقليم النفطية وعدم تسليم أي شيء للحكومة الاتحادية»، مشيراً إلى أن «على بغداد العودة لسياسة حرمان الإقليم من الحق في الموازنة، لحين إنهاء الملف والتأكد من أن يكون الخط النفطي بيد الحكومة الاتحادية ١٠٠ %».

وقال النائب السابق عن الاتحاد الكردستاني في كركوك، جمال محمد شكور: إن «الأزمة التي ولّدها قرار المحكمة الاتحادية يمثل خلافاً دستورياً على الرغم من قانونيته، إلا أن وقت إعلانه سياسي».

وتابع شكور ضمن تصريحات صحفية أن «المحكمة الاتحادية لم تطعن بدستورية قانون النفط والغاز في إقليم كردستان على مدار ١٤ عاماً مضت، ما يضع القرار في خانة الاستهداف والضغط السياسي ضد حكومة الإقليم»، مشيراً إلى أن «القرار استهدف حقوق الكرد التي جاءت بعد تضحيات ودماء الشهداء واضطهاد وحرمان لعشرات السنين على مر الحكومات المتعاقبة».

وحث النائب الجميع على «إيجاد حلول وتفاهات تضمن للشعب الكردي حقوقه الدستورية والوطنية، وإبعاد النزاعات السياسية عن مصالح كيان رئيس في خارطة العراق».

من جانبه، رأى النائب السابق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني بشار الكيكي أن المحكمة الاتحادية الموقرة فضلت قيمة النفط على حقوق ومكتسبات شعب إقليم كردستان، وفرضت عليه التزامات غير متقابلة مع الحكومة الاتحادية.



مسارات تشكيل الحكومة ومواقف الاطراف العراقية

إعداد: فريق الرصد والمتابعة

في تغريدة شديدة اللهجة أكد زعيم التيار الصدري في العراق مقتدى الصدر أنه ليس ممن يهابون التهديد بالموت أو يبيعون وطنهم لمن هم خلف الحدود.

وبدأ الصدر كلامه في تغريدة على حسابه بشبكة التواصل الاجتماعي «تويتر» ببيت من الشعر الشعبي العراقي قائلاً «موش أنا بالموت أتهدد.. شيخوفة اللي يقلد محمد» أي أنه ليس ممن يُخوفون بالموت فمن يقلد آية الله المرجع الشيعي الراحل محمد صادق الصدر والده لا يخشى شيئاً.

وقال الصدر في تغريدته موجهاً كلامه إلى من أسماهم «الوحوش الكاسرة» التي تهدد «حلفاءه وشركاءه» في حكومة الأغلبية الوطنية التي يدعو إليها «كفاكم تهديداً ووعيداً فنحن لن نعيد البلد بيد الفاسدين».

وأضاف «مرة أخرى تتصاعد أصوات الوحوش الكاسرة التي لا تعي غير التهديد».. «مرة أخرى يهددون الحلفاء والشركاء في حكومة الأغلبية الوطنية التي هي لا شرقية ولا غربية بل يكاد نورها يضيء من جنبات العراق ومن شمسهِ وفيئهِ ونخلهِ وترباه.. فحب الوطن من الإيمان».

وشدّد الصدر قائلاً «كفاكم تهديداً ووعيداً فنحن لن نعيد البلد بيد الفاسدين ولن نبيع الوطن لمن خلف الحدود فأغلب الشعب مع حكومة أغلبية وطنية وسوف لن نقف مكتوفي الايدي ولن نسمح للإرهاب والفساد أن يتحكّم بنا فتاريخنا زاخر بالقوة والصب والثبات».

الصدر وبارزاني: اجتماع ثلاثي «عاجل»

ويوم الخميس بحث الصدر الفائز في الانتخابات البرلمانية الأخيرة مع مسعود بارزاني خلال اتصال هاتفي خطوات التحالف الثلاثي خلال المرحلة المقبلة التي ستشهد انتخابات رئيس للبلاد وترشيح رئيس للحكومة المقبلة. وأشار بيان مشترك صادر عن مكنتي بارزاني و الصدر، إلى أنهما ناقشا أيضاً الحركات السياسية والحوارات بين القوى السياسية خلال المرحلة الراهنة من أجل الوصول إلى تشكيل حكومة الأغلبية الوطنية. وقال أنّ «الطرفين اتفقا على ضرورة عقد اجتماع لقوى التحالف الثلاثي خلال الأيام المقبلة».

الطيبوسي: لن نغير نهجنا

من جانبه قال رئيس مجلس النواب العراقي محمد الطيبوسي الجمعة انه « لن نغير نهجنا المصر على بناء الدولة بعيداً عن العنف». الطيبوسي في تغريدة له على منصة التواصل تويتر، قال: «منذ البداية اخترنا السياسة بديلا عن السلاح الذي كان يرفع بوجهنا في مناطقنا، ليقيننا ان العنف لايبني الدول». وتابع انه اليوم «تظهر ارادات غير منضبطة تحاول كسر هيبية الدولة بهدم اركانها وتهديد مكونات الشعب». وشدد الطيبوسي على أنه «لم ولن نغير نهجنا المصر على بناء الدولة بعيدا عن العنف».

«تحالف الثبات الوطني»

ومن جهتهم يقول مسؤولون في الإطار التنسيقي إنهم يعملون على تشكيل تحالف يضم ١٢٣ نائباً باسم الثبات الوطني. وأشار النائب عن تحالف الفتح ضمن الإطار التنسيقي حامد الموسوي إلى قرب إعلان تحالف «الثبات الوطني» والذي يضم جميع مكونات الإطار بحوالي ٨٨ نائباً. وقال الموسوي في تصريح متلفز، إنّ «الإطار التنسيقي لا يفكر بتعطيل الدستور ولا الاستحقاقات الدستورية».. مدعياً أن «التيار الصدري وجد نفسه وحيداً بإقصاء جزء من قوى الإطار». وقال أن «الإطار التنسيقي سيتحول لتحالف (الثبات الوطني) المتكوّن من ٨٨ نائباً حيث استوعب الإطار النواب المستقلين في صفوفه بالإضافة إلى ١٨ نائباً من الاتحاد الوطني الكردستاني سينضمون لهذا التحالف الجديد». وأضاف القيادي في الإطار الشيعي أنه إضافة إلى الإطار التنسيقي ومع إضافة الاتحاد الوطني ١٨ مقعداً وكتلة العزم برئاسة مثنى السامرائي ١٢ مقعداً مع مجموعة القوى الإسلامية الكردية خمسة مقاعد فإنّ عدد نواب تحالف الثبات سيضم ١٢٣ نائباً.

نائب يحذر من سياسة «الهدم»: اما نتقارب او نتفرق

هذا وأكد عضو مجلس النواب، جواد البولاني، السبت، أن التعويل على نظرية «عض الاصابع»، هو جزء من سياسة الهدم، فيما أشار إلى أن «التنازل لبعضنا ليس معيباً». وقال البولاني في بيان، «رساله الى عقلاء القوم: التعويل على نظرية عض الاصابع، واللعب على عامل الوقت، هو

جزء من سياسة الهدم وليس البناء، التعصب والتزمت ليس باباً للشجاعة». وأضاف، «ليس معيباً أن نتنازل لبعضنا، أما نتقارب أو نتفرق، فيتشتت شملنا وتضعف شوكتنا».

«الأمور في طريقها الى «حلطة جزئية»

المتحدث باسم ائتلاف النصر حسن البهادلي، قال لشبكة روداو الاعلامية، ان «الامور في طريقها الى حلطة جزئية»، مبيناً انه «في الايام القادمة وبعد اعلان الكتلة الاكثر عدداً في الجلسة المقبلة للبرلمان، ستكون هنالك امور كثيرة تبدأ بحلقتها جزئياً وعلى شكل مراحل».

واضاف انه «في المرحلة الأولى يجب ان يكون هنالك اتفاق على تمرير رئيس الجمهورية، وبالتالي لا يمرر رئيس الجمهورية اذا لم تكن هنالك كتلة نيابة أكبر عدداً»، منوها الى ان «الكتلة الاكبر عدداً قد تكون بها الكتلة الصدرية مجتمعة مع الاطار التنسيقي، او قد تكون خارج الاطار التنسيقي»، مستدركاً أن «هذا الشيء قد يعقد بعض المسائل في المرحلة المقبلة».

أما بخصوص عقد اجتماعات بين اطراف البيت الشيعي، بهد التوصل الى حل نهائي، ذكر البهادلي انه «لا توجد اجتماعات بل فقط اتصالات مع الكتلة الصدرية، لكن هنالك اجتماعات وتوافقات بين قيادات في الاطار التنسيقي، ووصلوا الى المرحلة النهائية في تشكيل كتلة نيابية اكبر عدداً وارسلوا الى الكتلة الصدرية بهذ الصدد». وأكد المتحدث باسم ائتلاف النصر أن التواصل بين الاطراف السياسية «لم ينقطع، لكن ليس على مستوى الاجتماعات».

الخلافات الحادة بين مقتدى الصدر ونوري المالكي، تعود الى تراكمات قديمة بين الشخصين منذ أن كان المالكي رئيساً للوزراء في ولايتين (٢٠٠٦ و٢٠١٤) وفي تلك الفترة لجأ الصدر الى تحريك الشارع في مقارعة نفوذ المالكي.

«الفيديو الصدري تعقيد للمشهد السياسي»

من جانبه، ذكر عضو مجلس النواب العراقي عن ائتلاف دولة القانون محمد حسن الشمري، لشبكة روداو الاعلامية، يوم السبت (١٩ شباط ٢٠٢٢)، ان «الاجتماعات مستمرة مع الاطراف السياسية، ولم تنقطع»، عاداً «الفيديو من التيار الصدري على ائتلاف دولة القانون يعقد المشهد السياسي».

ولفت الى انه «مع أي اتفاق بين التيار الصدري والاطار التنسيقي ستكون الامور سهلة وسلسة»، مردفاً انه «تعودنا في العراق على تغييرات اللحظة الاخيرة، لذا فكل الامور واردة، ومن الممكن ان يكون هنالك تغيير وتفاهم، فهذا الشيء وارد».

بخصوص موقف ائتلاف دولة القانون من باقي الاطراف السياسية، ذكر الشمري: «نحن منفتحون على الجميع، وليس لدينا فيتو ضد اي احد، بما في ذلك رؤساء العشائر والمشايخ في موضوع التوسط والتدخل منهم ليجاد تفاهم وانسجام بين القانون والتيار الصدري».

زعيم التيار الصدري يتهم زعيم ائتلاف دولة القانون، حينما كان على رأس السلطة في العراق، بالفساد والمحسوبية والطائفية والتسبب في أعمال العنف، اضافة الى تحميله المسؤولية عن انهيار الجيش العراقي أمام تنظيم داعش

الذي سيطر على ثلث مساحة العراق تقريباً في منتصف العام ٢٠١٤. ورغم أن قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني إسماعيل قآني التقى زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في الحنانة بالنجف، لكن الأخير أصدر تغريدته المعتادة «حكومة اغلبية وطنية.. لا شرقية ولا غربية»، في اشارة الى ابلاغ قآني رفضه القاطع أن يكون للمالكي مكان في الحكومة الجديدة.

إعادة النظر في الاغلبية وتفاوض دون نتائج

وفي هذا السياق يقول القيادي في تحالف فتح محمود الحياني لـ (المسرى) إن «النفق السياسي الذي دخلت به العملية السياسية بسبب الخلافات التي حصلت في موضوع انتخاب رئيس الجمهورية والمتعلق بألية الانتخاب وعدد الأصوات الذي يجب أن يكون ٢٢٠ صوتاً حسب قرار المحكمة الاتحادية، أربك التحالف الثلاثي (التيار الصدري والحزب الديمقراطي وتحالف السيادة) الذي كان يريد إقصاء كتل وأطراف سياسية فائزة من المشاركة العملية السياسية، وبالتالي أثر ذلك على مجمل المشهد السياسي بشكل عام»، مبيناً أن «التيار الصدري أعاد التفكير مجدداً بتشكيل حكومة أغلبية بعد قرار المحكمة الاتحادية بوجوب تصويت ٢٢٠ نائباً على مرشح رئاسة الجمهورية، لأنه في هذه الحالة يحتاج الصدر إلى التوافق مع باقي الكتل لتمير مشروع، وهذا ما جعل نوابه ينسحبوا من جلسة التصويت على رئيس الجمهورية لبدء الحوارات مع الكتل الأخرى».

وأشار الحياني إلى أن «هذا الأمر أي التوافق مع باقي الكتل، مازال يشغل الشارع العراقي، وأيضاً لا يزال الإطار التنسيقي ينتظر من التيار الصدري الرد على مبادرته بالقبول أو الرفض، ومع كل هذا الحوارات مستمرة بين الجانبين، على أمل الوصول إلى حل ينهي هذا الانسداد السياسي الحاصل في المشهد العراقي في وقت قريب»، موضحاً أنه «في حالة عدم وصول الجانبين (التيار والإطار) إلى توافق حول مرشح رئاسة الوزراء، لن تتمكن الكتل الباقية من اختيار رئيس الجمهورية ولا الحكومة، لذا إذا استمر الوضع على هذا الشكل من المحتمل أن يتأخر اختيار رئيس الجمهورية، وكذلك تشكيل الحكومة الجديدة».

توقعات باستئناف البرلمان جلساته قريباً

ورجحت مصادر لـ(المدى)، ان يرفع زعيم التيار الصدري، تدريجياً «تجميد المفاوضات» ومقاطعة الجلسات، عقب لقائه رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي في النجف يوم الاثنين الماضي. ويؤكد شعلان الكريم رئيس تحالف تقدم في البرلمان، ان جلسات مجلس النواب يجب ان «تُفعل مرة اخرى مع وجود حكومة تصريف اعمال». ويقول الكريم في اتصال مع (المدى): «دور البرلمان اليوم جدا مهم لمراقبة عمل الوزارات والهيئات»، مبيناً ان «الطعون الكثيرة عطلت هذا الدور». وتابع الكريم وهو نائب عن صلاح الدين ضمن تحالف السيادة الذي يضم تحالفي «عزم» و«تقدم»،

ان: «هيئة رئاسة مجلس النواب طلبت من القوى السياسية تقديم اسماء مرشحينها بخصوص اللجان البرلمانية».

وتابع القيادي في التحالف الثلاثي الذي يضم الى جانب «السيادة»، التيار الصدري والحزب الديمقراطي الكردستاني: «قد يجتمع البرلمان خلال اسبوع او اسبوعين للتصويت على اللجان في حال حسم الموضوع». وكانت هيئة رئاسة البرلمان قد كشفت في الاول من امس، عن وضع اللمسات الأخيرة على تشكيل اللجان النيابية، فيما بينت أنها ستقدم خلال الأيام المقبلة.

وقال النائب الاول لرئيس البرلمان حاكم الزاملي في بيان الثلاثاء الماضي، «عازمون على العمل بكل ما لدينا من صلاحيات تشريعية ورقابية لتنفيذ مشروع الإصلاح».

وتابع في البيان اننا «نضع اللمسات الأخيرة على تشكيل اللجان النيابية وسنقدمها خلال الايام القليلة القادمة، ولن نسمح لأية جهة كانت بتعطيل الدور التشريعي والرقابي للمجلس، وسنعمل باخلاص وتفان من اجل دعم تشكيل حكومة اغلبية وطنية قوية قادرة على خدمة الشعب، وتحقيق مصالحه».

ولم ينجح البرلمان سوى بعقد جلسة واحدة فقط مكتملة النصاب، في مطلع كانون الثاني الماضي، والتي أفضت الى اختيار رئيس للمجلس ونائبين.

وفي غضون ذلك يشير عامر الفائز، وهو رئيس تحالف تصميم، الى انه حتى الان «لا توجد اية بوادر لعقد جلسة برلمانية جديدة». و اضاف الفائز وهو نائب عن البصرة في اتصال مع (المدى): «حتى لو دُعي البرلمان الى جلسة فلن تحقق النصاب القانوني».

ويعتقد رئيس الكتلة البرلمانية انه «لا يمكن بحسب الدستور ان تعقد جلسة جديدة للبرلمان لا يتم فيها اختيار رئيس الجمهورية».

صراع الاستحقاقات

أما المحلل السياسي صباح العكيلي فيرى أنه «في ظل الأزمة السياسية الحاصلة بخصوص الاستحقاقات الانتخابية وكذلك في اختيار رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، وهي وجود خلافات بين الكتل السياسية حولها، هذه الخلافات هي التي تؤخرالاتفاق بين الفرقاء السياسيين حول المرشحين وشكل الحكومة القادمة»، مؤكداً «استمرار الحوارات والاجتماعات بين هؤلاء الفرقاء للوصول إلى رؤى موحدة و نتيجة ترضي جميع الاطراف وخصوصاً الحزبين الكرديين حول مرشح لرئاسة الجمهورية».

ويضيف العكيلي لـ (المسرى) أنه «لحد اللحظة لا توجد حلول بالأفق، تطرح بشكل رسمي بين الحزبين الكرديين، وكل ما يجري هو الدوران في فلك التفاوضات ودون نتائج تذكر»، وحول ما يشاع عن اجتماع مرتقب لأطراف التحالف الثلاثي حول الاستحقاقات، نوه إلى أن الاجتماع ربما سيكون لمناقشة وايجاد الحلول للخروج من هذه المرحلة، ومنها مسألة اختيار رئيس الجمهورية، وكذلك بحث مبادرة الإطار التنسيقي المعنية بالخروج من هذا الوضع المتأزم، وكذلك مناقشة موضوع التوافق على شخصية رئيس الوزراء القادم، وأيضاً البرنامج الحكومي للحكومة القادمة والذي يمكن أن يتشكل ضمن التحالف الثلاثي».

تأكيدات دولية على دعم إقليم كردستان وضرورة حل المشاكل مع بغداد

روداو

أكد وفد من الكونغرس الأمريكي، بعد لقائه مع رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني ورئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني أهمية بقاء العلاقات قوية. واجتمع رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني ورئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني السبت، مع وفد من أعضاء الكونغرس الأمريكي برئاسة ليندسي كراهام، على هامش مشاركتهم في مؤتمر ميونخ للأمن. وبحث الجانبان آخر تطورات الأوضاع السياسية في العراق، المساعي لتشكيل حكومة جديدة، وتطوير العلاقات الثنائية بين إقليم كردستان والولايات المتحدة الأمريكية. وأكد وفد الكونغرس الأمريكي ان الكونغرس ينظر باهتمام لإقليم كردستان، مشيداً بالعلاقات القوية بين الطرفين. كما أكد الوفد على ضرورة الحفاظ على العلاقات القوية بين الولايات المتحدة وإقليم كردستان وتطويرها، أخذين جميع التحديات التي تواجه المنطقة بعين الاعتبار. من جانبها، اعرب رئيس إقليم كردستان ورئيس حكومة إقليم كردستان عن شكرهما للولايات المتحدة الأمريكية على استمرارها بتقديم الدعم والمساعدة الى إقليم كردستان، لافتين الى اهمية استمرار الدعم من اجل القضاء على داعش بشكل نهائي. وتم التطرق الى القرار الأخير الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا حول قانون نفط وغاز إقليم كردستان، وانه لن يخدم استقرار الأوضاع في العراق، ولن يؤدي الى حلّ المشاكل العالقة بين إقليم كردستان والمركز.

*** في إطار نشاطاتهما خلال مؤتمر ميونخ الأمني، اجتمع نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، ومسرور بارزاني رئيس وزراء إقليم كردستان، الجمعة، مع أنطونيو غوتيريس أمين عام الأمم المتحدة. في الاجتماع، وبعد عرض نبذة عن آخر مستجدات الوضع السياسي وأحوال العراق بصورة عامة، شكر رئيس وزراء إقليم كردستان، دعم الأمم المتحدة للعراق، وأثنتا بصورة خاصة على دور يونامي في الانتخابات النيابية العراقية، وعبرا عن أملهما في استمرار مساعدات ودعم الأمم المتحدة لحل مشاكل العراق. آخر تطورات مواجهة الإرهاب وتهديدات ومخاطر داعش شكلت محوراً آخر للاجتماع، أكد فيه الجانبان على أن داعش لا يزال يشكل خطراً جدياً وحقيقياً ويهدد الأمن والاستقرار في العراق وسوريا. وفي هذا السياق، جرت الإشارة إلى أهمية التعاون بين أربيل وبغداد في مواجهة الإرهاب، والتأكيد على أن يعمل الجميع في سبيل إعادة الأمن والاستقرار إلى العراق، لأن غيابهما يقوض العملية السياسية، وتستطيع الأمم المتحدة المساعدة في هذا المجال. حرص إقليم كردستان على إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها، القرار الأخير للمحكمة العليا الاتحادية العراقية الخاص بقانون النفط والغاز في إقليم كردستان، واحتمال زيارة الأمين العام للأمم المتحدة إلى العراق بعد تشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة في العراق، شكلت محاور أخرى للاجتماع.

*** وعلى هامش مؤتمر ميونخ الأمني، اجتمع نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، الجمعة، مع رئيس وزراء لبنان نجيب ميقاتي.

وناقش الجانبان في اجتماعهما، أحدث مستجدات الوضع في العراق والعملية السياسية، انتخاب هيئة رئاسة مجلس النواب العراقي وجهود تشكيل الحكومة الجديدة، آخر تطورات الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية اللبنانية وعلاقات لبنان مع العراق وإقليم كردستان.

وعبر نيجيرفان بارزاني عن رغبة إقليم كردستان في تعزيز العلاقات مع لبنان مشيراً إلى حضور وأعمال ونشاطات الجالية اللبنانية في إقليم كردستان، الناشطة والفاعلة في مجالات عديدة. بدوره أكد ميقاتي على استعداد لبنان ورغبته في تقوية العلاقات مع العراق وإقليم كردستان، موجه دعوة لرئيس الاقليم لزيارة لبنان رسمياً.

وتباحث الطرفان ايضا عن أوضاع اللاجئين في لبنان وإقليم كردستان، آخر مستجدات الحرب ضد داعش وأوضاع المنطقة بصورة عامة ومجموعة مسائل تحظى بالاهتمام المشترك.

******* واجتمع نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان ايضا، مع نائب رئيس الوزراء وزير خارجية قطر محمد بن عبدالرحمن آل ثاني.

ناقش الاجتماع سبل التقدم بالعلاقات بين إقليم كردستان وقطر في المجالات المتنوعة وتوسيع آفاق التعاون المشترك بينهما، آخر مستجدات العملية السياسية في العراق ومساعي تشكيل الكابينة الجديدة للحكومة الاتحادية العراقية، الأوضاع الأمنية في العراق وتهديدات داعش.

وأكد الجانبان على الرغبة المشتركة في تقوية مجالات العلاقة بين إقليم كردستان وقطر، فيما أشارا إلى فرص العمل وتشغيل رؤوس الأموال والاستثمارات القطرية في العراق وإقليم كردستان.

وشدد الجانبان في محور آخر للاجتماع، على ضرورة وأهمية حفظ الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، واتفقا في الرأي بأن تصب الجهود كلها في اتجاه خفض التوترات وحل المشاكل.

وتطرقا الى علاقات إقليم كردستان مع الدول المجاورة ودول المنطقة، آخر تطورات الوضع السوري، دور قطر في المنطقة والتطورات وأوضاع أفغانستان بصورة عامة.

******* وعلى هامش المؤتمر ايضا اجتمع نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، مع نائب رئيس المفوضية الأوروبية مارغريتييس شيناس.

الجانبان ناقشا في الاجتماع الأوضاع في العراق، عملية الانتخابات وخطوات العملية السياسية، وأكدوا على أهمية الحوار من أجل حل مشاكل العراق.

وأشار شيناس إلى أنهم يراقبون باهتمام الأوضاع في العراق وإقليم كردستان ويرون أن هناك فرصة ليقف العراق على قدميه بصورة أفضل وبحارب الإرهاب ويتمكن عن طريق الديمقراطية والمؤسسات من تحقيق السلم والاستقرار. وقال: «الاتحاد الأوروبي يواصل ويلتزم بعلاقاته مع العراق وإقليم كردستان ونأمل أن يحل المشاكل». وأثنى على تعاون أربيل وبغداد مع الاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة والمهاجرين.

وفي جانب آخر من الاجتماع اعلن شيناس أن الأوروبيين مستعدون للتعاون وينظرون إلى العراق وإقليم كردستان كشركيين، شاكرًا تعاون إقليم كردستان مع الاتحاد الأوروبي.

بدوره أكد نيجيرفان بارزاني على أهمية مساعدة وتعاون أوروبا مع العراق ليتمكن من حل مشاكله، وأن هذا سيؤدي إلى استتباب الاستقرار السياسي. وأشار إلى أن من المهم أن ينتهج الاتحاد الأوروبي سياسة شاملة تجاه العراق وإقليم كردستان.

العراق يسعى لتأسيس حوارات إقليمية مباشرة تجمع دول المنطقة

واع

أكد وزير الخارجية، فؤاد حسين، السبت، أن العراق يسعى لتأسيس حوارات إقليمية مباشرة تجمع دول المنطقة. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية، أحمد الصحف، في بيان، إن «وزير الخارجية فؤاد حسين، التقى نظيره الإيراني حسين أمير عبداللهيان على هامش مؤتمر ميونخ للأمن بدورته الـ ٥٨ المنعقد في مدينة ميونخ الألمانية». وأضاف الصحف، أن «الجانبيين بحثا العلاقات المتميزة بين البلدين الجارين، والملفات ذات الاهتمام المشترك، واستعراض أهم التطورات الإقليمية والدولية، كما تم التطرق إلى المفاوضات الجارية حالياً في مدينة فيينا حول البرنامج النووي الإيراني، والجهد الدبلوماسي لإنجاحها». ونقل الصحف، عن وزير الخارجية، فؤاد حسين، تأكيده «مساعي العراق لتأسيس حوارات إقليمية مباشرة تجمع دول المنطقة، وتقريب وجهات النظر وتعزيز أواصر الصداقة والود بينها»، مُشدداً على «انفتاح العراق على كافة الدول الإقليمية، والتعاون معها لتحقيق الاستقرار والتنمية للمنطقة». من جانبه، أشاد وزير الخارجية الإيراني، حسين عبداللهيان، بـ«تميز العلاقات بين العراق وإيران»، متطرقاً إلى «الروابط التاريخية والدينية والجغرافية التي تربط البلدين». وثنى عبداللهيان، «دور العراق المحوري في تقريب وجهات النظر بين دول المنطقة، ومساعيه المستمرة لخلق الحوارات الإقليمية».

تأكيد على أهمية احترام سيادة العراق

والتقى وزير الخارجية فؤاد حسين وزير الدفاع التركي خلوصي آكار، على هامش مؤتمر ميونخ للأمن الدولي بدورته الـ ٥٨ المنعقد في مدينة ميونخ الألمانية. وذكر بيان للوزارة، أن «الجانبيين بحثا أواصر الصداقة والتعاون بين البلدين الجارين وسُئل الارتقاء بها، بالإضافة إلى عددٍ من الملفات ذات الاهتمام المشترك، واستعراض الوضع الإقليمي والدولي». وأكد حسين حسب البيان «على أهمية احترام دول الجوار لسيادة العراق»، مُشيراً إلى «الإيمان بمبادئ الدستور العراقي التي تبين حرص العراق على تأسيس أفضل علاقات الصداقة مع الدول وحل المشاكل عن طريق الحوار والمفاوضات، وعدم السماح لأي جهة كانت بجعل العراق منطلقاً لشن العدوان على الدول المجاورة». وشدد «على أهمية استقرار العراق الذي يُعد أساسياً لاستقرار المنطقة». من جانبه، أشار وزير الدفاع التركي إلى «أهمية التعاون الأمني المشترك مع العراق وأن تركيا تؤمن باستقرار العراق وسيادته»، منوهاً بأن «العلاقات بين البلدين الجارين تتميز بالإرادة المشتركة من مسؤولي البلدين لتطويرها». العراق والاتحاد الأوروبي يبحثان ملف اللاجئين وبحث وزير الخارجية، فؤاد حسين، الجمعة، مع المفوضية الأوروبية لشؤون تطوير الحياة الأوروبية، ملف اللاجئين العراقيين. والتقى حسين مع مارغريتييس شيناز نائب رئيس المفوضية الأوروبية لشؤون تطوير الحياة الأوروبية، على هامش الدورة الـ ٥٨ لمؤتمر ميونخ للأمن الدولي المنعقد في مدينة ميونخ الألمانية. وبحث الجانبان آفاق التعاون بين العراق والاتحاد الأوروبي في ملف اللاجئين، إذ أشاد مارغريتييس بجهد العراق وتعاونها في هذا الملف. كما تم بحث الخطة المشتركة من قبل العراق والاتحاد الأوروبي بما يخص ملف اللاجئين، والاتفاق على استمرار المباحثات لحين التوصل لصيغة نهائية متفق عليها.

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



هل فجر القضاء العراقي لغماً سياسياً؟

المركزية والفيدرالية. ولما كان إقليم كردستان بحاجة إلى غطاء قانوني يتيح له التعاقد مع شركات النفط الكبرى، لجأ عام ٢٠٠٧ إلى سن قانون خاص بالحقول الواقعة في منطقتة الإدارية، وبعدها توافدت شركات عالمية، مثل «توتال» و«إكسون موبيل»... وغيرهما. وزارة النفط الاتحادية، وبحسب خبراء ومسؤولين عراقيين، شريكة في ترسيخ هذا التضارب؛ المتنامي في ظل الفراغ القانوني، ففي الوقت الذي يمنح فيه

بغياب قوانين تنظم أحكام الدستور العراقي، كانت عملية تصدير النفط والحصول على إيراداته في إقليم كردستان خاضعة لاتفاقات سياسية. وطوال ١٧ عاماً اتفق الفاعلون السياسيون على ملء الفراغ القانوني المتعلق بإدارة الثروات الطبيعية بتسويات هشة. وخلال ٣ دورات برلمانية، أخفق المشرعون العراقيون في سن «قانون النفط والغاز» لأسباب كثيرة؛ أهمها التضارب في إدارة الدولة بين منهجي

أخفق المشرعون العراقيون في سن «قانون النفط والغاز» لأسباب كثيرة

ما المأزق الآن؟

ظاهرياً؛ المأزق فني وقانوني. على حكومة إقليم كردستان تسليم إدارة حقول النفط الواقعة في مناطقها الإدارية إلى موظفي وزارة النفط الاتحادية، فضلاً عن حراستها بشرطة تتبع السلطات الأمنية المركزية. ورغم أن الترتيب اللوجيستي لهذا التحول الإداري بحاجة إلى كثير من التفاهات وتأمين الحاجة اللوجيستية، فإن هذا سيبدو أقل التدايعات صعوبة على الطرفين. ثمة إشكالات أكبر تتعلق بمصير عقود الشركات، والتي قد تصل إلى انسحابها بالكامل، فضلاً عما يترتب على هذا الانسحاب من خسائر للعراق، وديون بذمة حكومة إقليم كردستان. بهذا المعنى؛ فإن قرار المحكمة أربك سوق النفط العراقية وصلاتها كلها بالمستوردين الكبار. والحال؛ أن نص القرار يفيد بأن المحكمة لا تكثر بالتدايعات السياسية أو المالية أو الإدارية المترتبة عليه، وهنا يظهر المأزق السياسي الأكبر، بدخول القضاة الذين يتمتعون بصلاحيات واسعة، على خط الأزمات المتراكمة لحسمها بإجراءات «مؤلمة»، في لحظة عجز سياسي تام.

الدستور العراقي الحق للمحافظات في مشاركة السلطات المركزية إدارة الملف النفطي، تمسك الوزارة بإدارته في حقول ميسان والبصرة ومدن غيرهما بمركزية مفرطة، بمعزل عن الفاعل المحلي، والمستفيد الأهم.

اليوم رُفعت الأقدام عن اللغم وانفجرت تراكمات سياسية، بتدايعات قانونية في وجه الجميع. لقد كان الملف طوال نحو عقد من الزمن رهناً بحالة من التوجس والارتياح من كلا الطرفين؛ بغداد وأربيل، قدر تعلق الأمر بالحوار على الحق الحصري أو التشاركي في التصرف بحقول النفط والغاز.

لقد صرح صناع قرار في بغداد وأربيل، مراراً، بشهاداتهم بشأن الحوارات الفنية المشغولة بالسياسة للاتفاق على «مسودة قانون النفط الاتحادي»، ولأن المسودة بنسخها المتعددة تنتهي إلى لا شيء، فقد فشلت المنظومة السياسية في تشريعها، وتحويلها إلى غطاء قانوني عام، لا ينظم العلاقة بين الطرفين ويحدد حقوقهما فحسب؛ بل حسم الهوية السياسية للنظام. وتبين بعد سنوات أن حسم مسألة الفيدرالية يبدأ من شعلة نار في حقل نفط.

رفعت الأقدام عن اللغم وانفجرت تراكمات سياسية، بتداعيات قانونية في وجه الجميع

قرار صادم... فما التالي؟

معرفة الخطوة المقبلة؛ سياسياً وحكومياً، مرهونة بقدرة القوى السياسية على التكيف مع الواقع الجديد. ومن الواضح أن جزءاً من الطيف السياسي يحتاج إلى مزيد من الوقت للتعايش مع لاعب جديد في المعادلة العراقية، المتمثل في «المحكمة الاتحادية» المختصة أصلاً بحسم النزاعات ذات الطابع السياسي.

ومنذ انتخابات أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، تواجه الأحزاب العراقية صعوبات جدية في ابتكار الحلول، ووضع خطط بديلة للتسويات السياسية. وما حدث مؤخراً يمثل اختراقاً قضائياً لهذا التراكم من الكسل السياسي.

وتفيد المعطيات الراهنة بأن المحكمة الاتحادية العراقية ستواصل اختراقاتها بمراجعة أخرى للملفات الخلافية بين الأطراف النافذة في العراق، ولن يكون الحكم بعدم دستورية «قانون نطق الإقليم» هو الأخير في هذا السياق؛ مما قد يضعنا أمام معادلة سياسية جديدة ستحدد أجواء التفاوض على الحكومة الجديدة.

* صحيفة «الشرق الأوسط»

المأزق السياسي يحاصر نص قرار المحكمة. من تحدثت «الشرق الأوسط» إليهم من سياسيين كرد، لم يترددوا في وصف الإجراء القضائي، بحكم التوقيت والظرف، بأنه «ضربة سياسية ثانية» بعد قرار إقصاء القيادي في «الحزب الديمقراطي الكردستاني» هوشيار زيباري عن سباق الترشح لمنصب رئيس الجمهورية. مثل هذه الردود تعثر سريعاً على سياقها الذي تفرضه التحالفات المتعثرة لتشكيل الحكومة الجديدة. في مكاتب الأحزاب الكردية تنتعش نظرية «العقاب» السياسي على مشاركة أربيل في محاولات إقصاء قوى «الإطار التنسيقي» من تحالف «الكتلة الكبرى».

لكن «التيار الصدري»، بزعامة مقتدى الصدر، دعا خلال مؤتمر صحفي، أمس الأربعاء، إلى «احترام قرارات المحكمة الاتحادية»، سوى أنه في الكواليس، ومن خلال مقربين من قرار الحنانة، يرى أن «ضرب» الخاصة الكردية لتحالف الأغلبية الثلاثي سينتهي إلى تسوية تحت الضغط؛ هذه المرة ضغط من سلطة قضائية حاکمة لا يمكن استيعابه إلا بالقبول. ومع ذلك، فإن الصدر نفسه مضطر للانسجام مع شعار الإصلاح الذي رفعه، ومنه تفاقم أكبر وأخطر عجز سياسي تعيشه الفعاليات العراقية النافذة.



الدور المتعاظم للمحكمة الاتحادية في العراق وأثره السياسي

*مركز الإمارات للسياسات

في ظل الأزمة السياسية المستمرة في العراق نتيجة لعدم الوصول إلى اتفاق سياسي لتشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في أكتوبر ٢٠٢١، برز دور المحكمة الاتحادية العليا كمرجع حاسم في توجيه المسار السياسي وبطريقة غير مسبقة، على الأقل منذ الحكم الجدلي للمحكمة الاتحادية الصادر عام ٢٠١٠ فيما يخص «الكتلة الأكبر» التي تؤلف الحكومة، والذي مكن رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، من الحصول على غطاء قانوني لاستمراره في منصبه رغم حلول قائمته الانتخابية بالمركز الثاني.

المحكمة بلون جديد

بعد وفاة أو تقاعد بعض أعضاء المحكمة الاتحادية، تعطل عملها نتيجة الخلاف بين رئيس المحكمة السابق، مدحت محمود، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، فائق زيدان، حول من له الحق في تسمية الأعضاء الجدد للمحكمة. وتسبب هذا التعطيل في إيقاف عمل المحكمة والحد من تأثيرها، خصوصاً في فترة سياسية حرجة شهدت تشكيل حكومة جديدة من دون تسمية الكتلة الأكبر عام ٢٠١٨، ومن ثم اندلاع احتجاجات واسعة في أكتوبر ٢٠١٩ تسببت

باستقالة حكومة عادل عبدالمهدي، وتكليف حكومة جديدة برئاسة مصطفى الكاظمي مهمتها الأساسية تنظيم انتخابات مبكرة.

ويبدو أن الحاجة الملحة للدور الذي تلعبه المحكمة ساعد في تحريك المياه الراكدة، خصوصاً مع نجاح فائق زيدان في تكريس نفوذه السياسي وبشكل فرض على المحمود التنازل عن موقفه. فبناءً على مقترح من مجلس القضاء الأعلى أصدر البرلمان في مارس ٢٠٢١ تعديلاً على قانون المحكمة الاتحادية يقضي بأن يتولى رئيس مجلس القضاء ورئيس المحكمة الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس جهاز الإشراف القضائي مسؤولية اختيار رئيس المحكمة الاتحادية وأعضائها، وتم إثر ذلك إحالة رئيس وأعضاء المحكمة السابقين على التقاعد، وتشكيل محكمة جديدة بالكامل برئاسة جاسم محمد عبود، الذي شغل منصب رئيس محكمة استئناف بغداد/الرصافة، ورتاسة الإشراف القضائي سابقاً.

والملاحظ أن جميع الأعضاء الجدد هم من أعمار أصغر نسبياً من أعضاء المحكمة السابقة، بما يوحي بأن الطاقم الجديد لديه طموحاته وربما هو أكثر اندفاعاً من الطاقم القديم لإثبات دور المحكمة في سياق سياسي مختلف عما كان عليه الحال بعد عام ٢٠٠٣. وفي الوقت نفسه، يبدو أن غالبية أعضاء المحكمة الجدد غير متخصصين بالقانون الدستوري (الذي لا يزال تخصصاً ضعيفاً في العراق)، الأمر الذي قد يُلقي بظلاله على طبيعة الأحكام التي يصدرونها في القضايا المختلف عليها دستورياً.

الانسداد السياسي والمحكمة كقوة حسم

من جهة أخرى، فإن العامل الأكثر أثراً في تفعيل دور المحكمة هو الانقسام السياسي الذي تبع انتخابات أكتوبر ٢٠٢١، خصوصاً بين «الكتلة الصدرية» الفائزة بالعدد الأكبر من المقاعد، وتجمع قوى «الإطار التنسيقي» الذي يضم القوى الشيعية الرئيسية الأخرى. إذ إن ذهاب مقتدى الصدر باتجاه تشكيل تحالف ثلاثي مع «الحزب الديمقراطي الكردستاني» وتحالف «السيادة» السُّني (الحلبوسي/الخنجر)، دون الاتفاق مع بقية القوى الشيعية، وإصراره على استبعاد بعض تلك القوى، وبشكل خاص ائتلاف «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، يمثل سابقة غير معتادة، حيث جرت العادة أن يتم التوصل إلى صفقة شاملة (تتضمن إنشاء تحالف شيعي كبير لتسمية رئيس الحكومة) قبيل انعقاد جلسة البرلمان وانتخاب رئيسه. لذلك ذهب «الإطار التنسيقي» إلى البحث عن الأدوات التي تسمح له بإعاقة عملية تشكيل حكومة أغلبية من دون أن يكون جزءاً منها، وكان من أهم تلك الأدوات تقديم الطعون إلى المحكمة الاتحادية.

كانت القضية الأولى التي أحالها «الإطار التنسيقي»، وبشكل خاص تحالف «الفتح» بزعامة هادي العامري، إلى المحكمة الاتحادية هي طعنه بنتائج الانتخابات وادعائه وجود عمليات تزوير واسعة فيها، وقد ردّت المحكمة بنود هذا الطعن (مُحتجّةً بشكل أساسي بعدم الاختصاص)، وصادقت على نتائج الانتخابات. كان هذا القرار حاسماً في دفع القوى المعارضة إلى القبول بنتائج الانتخابات، والتوقف عن الاحتجاج في الشارع، والانتقال إلى المفاوضات

السياسية. بعدها، جاء الطعن الثاني فيما يتعلق بجلسة البرلمان الأولى، التي جرى فيها انتخاب رئيس البرلمان (محمد الحلوبسي) ونائبه (حكيم الزاملي وشاخوان عبدالله)، بموجب اتفاق أطراف «التفاهم الثلاثي» وبعد انسحاب أعضاء «الإطار التنسيقي» من الجلسة. ومجدداً، ردت المحكمة الطعن وحكمت بدستورية الجلسة. وبينما بدأ أن مسار قرارات المحكمة منسجماً مع توجهات أطراف «التفاهم الثلاثي»، فإن قراراتها التالية انصبت في مصلحة «الإطار التنسيقي» والأطراف المقربة منها، وفي مقدمتها «الاتحاد الوطني الكردستاني». حيث جاء قرارها باشتراط حضور ثلثي أعضاء مجلس النواب لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية لتعقد على أطراف «التفاهم الثلاثي» المضي بتشكيل حكومة أغلبية وفرضها كأمر واقع، بسبب صعوبة توفير مثل هذا النصاب من دون التفاهم مع «الإطار التنسيقي» و«الاتحاد الوطني الكردستاني». تلا ذلك قرار المحكمة بإبطال ترشيح هوشيار زيباري، مرشح «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، لمنصب رئيس الجمهورية، بسبب إقالته سابقاً من البرلمان بدعوى إساءة استغلال المال العام، وهو القرار الذي جاء بمنزلة ضربة أخرى لتفاهمات «الديمقراطي الكردستاني» مع الصدر وتحالف «السيادة». وسيكون لقرار المحكمة المقبل بشأن البت بدستورية قرار رئيس مجلس النواب إعادة فتح باب الترشيح لمنصب الرئيس أثر مهم في تحديد ما إذا كان بوسع «التفاهم الثلاثي» التصويت لمرشح «الديمقراطي الكردستاني» البديل، أم أن هذا الباب قد أُغلق تماماً.

قرار المحكمة بشأن قانون النفط والغاز في كردستان والآثار المترتبة

وإذا كانت هذه القرارات قد جاءت في سياق الأزمة السياسية ولتفكيك انسداداتها، وتأكيد وجود المحكمة كحكم نهائي بين الفرقاء في ظرف من الانقسام السياسي الشديد، فإن قرارها الصادر في 15 فبراير 2022 بعدم دستورية قانون النفط والغاز الذي سنه إقليم كردستان عام 2007، والحكم بعدم قانونية عقود النفط والغاز التي وقعتها حكومة الإقليم جاء مفاجئاً من حيث توقيتته وأهميته.

فمن جهة، خلافاً للقرارات السابقة التي تتعلق بتوقيات ضاغطة لانتخاب الرئيس وتشكيل الحكومة، لم يكن هناك سبب ملح لإصدار هذا القرار في هذا التوقيت.

فالدعوى المقامة من وزير النفط الاتحادي بخصوص هذه القضية تعود إلى عام 2012، ولم تكن حكومة مصطفى الكاظمي مهتمةً في هذه المرحلة بالمضي بالدعوة، ونظراً لأن الخلاف الطويل في تفسير بنود الدستور بين بغداد وأربيل كان يمكن أن يجد مخرجاً سياسياً في هذه الدورة البرلمانية، مع اشتراط «الديمقراطي الكردستاني» إصدار قانون اتحادي للنفط والغاز مقابل دعم الحكومة التي يسعى الصدر إلى تشكيلها.

ومن جهة أخرى، فإن لهذا القرار تأثير مهم من حيث إنه أول قرار يقدم تفسيراً للبنود الدستورية المختلف عليها المتعلقة بالفصل بين صلاحيات الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وإصداره بشكل بدا للكثيرين -بمن فيهم الحكومة العراقية- مبالغاً، يثير تساؤلات حول الدوافع وفيما إذا كان القرار قد خضع لما يكفي من الدراسة والتدقيق.

وهناك تفسيران لإصدار هذا القرار وفي هذا التوقيت:

الأول،

أن المحكمة الاتحادية أرادت أن تؤكد دورها وسلطتها الممنوحة لها دستورياً، والتوقف عن أن تكون أسيرة للتوافق السياسي، والاتجاه نحو حسم الملفات العالقة بدل الاستمرار بالتسوية، ولغرض وضع الأطراف السياسية أمام مسؤولياتها.

الثاني،

أن يكون القرار مدفوعاً من قبل قوى «الإطار التنسيقي»، التي يُعتقد أن لبعضها نفوذاً على رئيس المحكمة وبعض أعضائها، لغرض معاقبة «الديمقراطي الكردستاني» الذي يقود حكومة إقليم كردستان على تفاهماته المنفردة مع الصدر، وسحب ورقة أساسية من أربيل فيما يتعلق بصفقة تشكيل الحكومة المقبلة. أما من ناحية الأثر المترتب على هذا القرار، فإنه بينما كان رد فعل حكومة الإقليم متوقعاً من حيث اعتبار القرار «مُسيئاً» ويعكس عقلية «مركزية»، وأن حكومة الإقليم لن تتخلى عن «الحقوق المشروعة» لشعب كردستان، فإنه على المدى الأبعد قد يحرك المياه الراكدة بخصوص ملف النفط والغاز محل النزاع لفترة طويلة، ويفرض سقفاً محدداً للمساومة السياسية، ويجبر الحكومة الاتحادية على تبني التفسير الذي اعتمدته المحكمة الاتحادية في أي اتفاق مستقبلي، بما يعني رفض أي عقود منفردة وقّعها الإقليم في مجال النفط والغاز، وعدم السماح للإقليم بتصدير نفطه بشكل مستقل.

ولكنه من الناحية الثانية، قد يضع «المحكمة الاتحادية» في موضع الاختيار الصعب بين أن تواصل نقض أي اتفاق مستقبلي لا ينسجم مع الحكم الذي أصدرته، حتى لو كان من شأن هذا الاتفاق تهدئة الأجواء السياسية وتحسين العلاقات بين بغداد وأربيل، أو التراجع عن هذا الحكم للتكيف مع ضغوطات الوضع السياسي، وهو ما يعني إضعاف مصداقيتها ورهنها مجدداً بالتوافقات السياسية. وفي الوقت نفسه، فإن إصرار المحكمة على موقفها قد يجعلها طرفاً في الخصومة مع أربيل، بما يدفع «الديمقراطي الكردستاني» إلى استخدام ثقله في أي مفاوضات مستقبلية للمطالبة بتعديل وضع المحكمة أو إجراء تغييرات فيها.

الدور الجديد للمحكمة الاتحادية

في النهاية، يبدو بروز المحكمة الاتحادية كفاعل مؤثر في صياغة المشهد السياسي العراقي انعكاساً للانسداد السياسي، وللشعور العام بأن القواعد السابقة لإدارة الشأن العام في البلد لم تعد تصمد أمام الوقائع الجديدة. وقد يكون لهذا البروز أثر مهم في إحياء سلطة القانون في بلد يعاني من ضعف تلك السلطة، وفي تقوية المؤسسات الدستورية الوسيطة التي أضعفها نظام يقوم على الصفقات السياسية والتواطؤ المتبادل. لكن في الوقت نفسه، فإن الدور الجديد للمحكمة يعكس أيضاً علاقات القوة الجديدة التي بينما صارت تسمح بالتعاطي مع ملفات مؤجلة كان يُفضل السكوت عنها في السابق، فإنها لا تزال تفرض السكوت على ملفات تبدو ملحة اليوم، كما حصل في تجاهل المحكمة لقضايا رُفعت أمامها بشأن دستورية امتلاك الأحزاب السياسية لميليشيات وأذرع مسلحة.



د. صدام دحام الدليمي:

قراءة دستورية لقرار المحكمة الاتحادية بإلغاء قانون النفط والغاز في إقليم كردستان

المقدمة:

قرار المحكمة الاتحادية العراقية الأخير الذي ألغى قانون النفط والغاز في إقليم كردستان رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ بدلالة المواد ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٥، ١٢١، ١٣٠ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ النافذ، قد يعد بمقاييس القانون العام والقانون الدستوري خاصة، قراراً قضائياً خاطئاً وقد يعد في مقاييس الحكم والسياسة وردود الافعال السياسية الغاضبة منه في ضوء التصريحات السياسية التي أعلنت قراراً قضائياً خارجاً عن خصيصة العمومية والتجرد في القرارات والتصرفات القانونية الصحيحة وهذا ما لا نتمناه للقضاء العراقي العريق الحصين.

طبيعة العلاقة القانونية

قبل إبداء رأينا الدستوري في هذا القرار القضائي علينا أن نحدد طبيعة العلاقة القانونية بين السلطة الاتحادية العراقية والسلطة في إقليم كردستان هذه العلاقة وفق الدستور العراقي النافذ علاقة تحكمها اللامركزية السياسية (الفيدرالية) والتي تعني تقاسم السلطة في العراق بين السلطة الاتحادية العراقية والاقليم المنشئة وحيث لا يوجد في العراق سوى إقليم كردستان فإن تقاسم السلطة في العراق يكون فقط بين السلطة الاتحادية العراقية والسلطة في إقليم كردستان وهنا نتحدث عن السلطة بمكوناتها الثلاث (السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية) وهي بذلك اي اللامركزية السياسية، تختلف عن اللامركزية الإدارية والتي تعني تقاسم الوظيفة الإدارية في إطار السلطة

التنفيذية وهذا يعني أن إدارة محافظات إقليم كردستان تكون من خلال حكومة إقليم كردستان وليس من خلال الحكومة الاتحادية العراقية.

علماً أن الدستور العراقي النافذ نص على استثناء لم تنص عليه جميع فدراليات العالم وهذا الاستثناء ينص على أحقية السلطة التشريعية في إقليم كردستان بإصدار قوانين تخالف أو تعدل القوانين الاتحادية العراقية باستثناء السلطات الحصرية المنصوص عليها في المادة ١١٠ من الدستور العراقي النافذ حيث لا يجوز لإقليم كردستان تشريع ما يخالفها أو يعدلها:

لذلك وعلى بركة الله نبي رأينا القانوني الدستوري بخصوص قرار المحكمة الاتحادية العراقية القضائي بخصوص إلغاء قانون النفط والغاز في إقليم كردستان رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ في ظل الوقائع القانونية الدستورية الآتية:

من خلال قراءتنا الدستورية بهذا الخصوص لاحظنا أن السلطات الحصرية المنصوص عليها في المادة ١١٠ من الدستور العراقي النافذ لم تشر الى ان النفط والغاز من ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية العراقية.

- وحيث إن المادة ١١٥ من الدستور العراقي النافذ نصت على أن كل ما لم ينص عليه في السلطات الاتحادية العراقية يكون من صلاحيات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وبذلك فقد اجازت هذه المادة للسلطة التشريعية في إقليم كردستان أن تشرّع قوانين تخالف أو تعدل قوانين السلطة الاتحادية العراقية في غير اختصاص الأخيرة المتعلقة بالسلطات الاتحادية الحصرية المنصوص عليها في المادة ١١٠ من الدستور العراقي النافذ.

- وحيث إن المادة ١١٢ من الدستور العراقي النافذ نصت على الإدارة المشتركة للنفط والغاز المستخرج بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم.

- وحيث إن المادة ١١٥ نصت على أنه في حالة الخلاف بين الحكومة الاتحادية والاقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم بخصوص الصلاحيات المشتركة بينهما تكون الأولوية لقوانين الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم. - وحيث إن المادة ١٢١/١ أولاً من الدستور العراقي النافذ نصت على (أولاً: لسلطات الأقاليم الحق في ممارسة السطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفقاً لأحكام هذا الدستور، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية) وبما انه لا يوجد تعارض بخصوص قانون النفط والغاز في إقليم كردستان مع السلطات الحصرية المنصوص عليها في المادة ١١٠ من الدستور، كونها، أي السلطات الحصرية، لم تحدد النفط والغاز من ضمن هذه السلطات الحصرية الاتحادية.

- وحيث إن المادة ١٢١/١ ثانياً من الدستور العراقي النافذ نصت على (ثانياً: يحق لسلطة الإقليم، تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم، في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم، بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية).

- وحيث إن المادة ١١٢/١ أولاً من الدستور العراقي النافذ نصت على (أولاً: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون).

- وحيث ان المادة ١١١ من الدستور العراقي النافذ نصت على (النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل

الأقاليم والمحافظات).

- وحيث ان المادة ١١٢ من الدستور العراقي النافذ نصت على الإدارة المشتركة للنفط والغاز بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة الاقليم، وهنا الحديث عن اختصاصات السلطتين التنفيذيتين في الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان وليس عن السلطة التشريعية الفدرالية العراقية أو السلطة التشريعية في إقليم كردستان.

- وبما أن المادة ١١٢ اعلاه ألزمت توزيع واردات النفط والغاز على جميع أنحاء العراق.

- وبما أن قانون النفط والغاز في إقليم كردستان رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ لا يشكل مشكلة تشريعية ولا خرقاً للشرعية القانونية أو للمشروعية القانونية في إطار الدستور العراقي النافذ، كونه لا يخالف ولا يتعارض مع الدستور العراقي النافذ بدلالة أحكام المادة ١١٠ التي لم تجعل من النفط والغاز سلطة حصرية للحكومة الاتحادية العراقية وبدلالة المادة ١١٥ من الدستور العراقي النافذ التي نصت على أن كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقليم وفي حالة الخلاف بين الحكومة الاتحادية والاقليم بخصوص الصلاحيات المشتركة تكون الأولوية لقوانين سلطة الأقاليم لا لقوانين السلطة الاتحادية العراقية.

- وبما أن قانون النفط والغاز في إقليم كردستان النافذ قد أوجد حقوقاً مكتسبة للموظفين والعاملين في إطاره بعد سنوات من تطبيقه.

- وحيث ان ما استنبطناه من الاستعراض الدستوري اعلاه يثبت أن تنازع الاختصاص القانوني في موضوع نفط وغاز إقليم كردستان تنازع اداري تنفيذي في إطار السلطة التنفيذية بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان وليس تنازعا تشريعيا بين السلطة التشريعية الاتحادية والسلطة التشريعية في إقليم كردستان وانه، اي هذا النزاع، لا يرتقي إلى مستوى المخالفة الدستورية...

«لذلك نرى بموجب رأينا القانوني الفقهي هذا، أن قرار المحكمة الاتحادية العراقية الذي ألغى قانون النفط والغاز في إقليم كردستان رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ كان قراراً قضائياً خاطئاً وكان المفروض ان يكون قرارها القضائي إلزام السلطة التشريعية في إقليم كردستان بتعديل قانون النفط والغاز بما ينسجم مع أحكام المادتين (١١١ و ١١٢) بخصوص الإدارة المشتركة لنفط وغاز إقليم كردستان بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بما ينسجم مع ملكية كل الشعب لهذه الثروة».

الذاتمة:

في ضوء القراءة القانونية الدستورية أعلاه التي توصلنا فيها إلى أن قرار المحكمة الاتحادية العراقية القضائي بخصوص إلغاء قانون النفط والغاز في إقليم كردستان رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ قد يعد قراراً قضائياً خاطئاً، نرى ضرورة جنوح المحكمة الاتحادية العراقية لتدارك الإلغاء بالتعديل من خلال تصحيح قرارها القضائي اعلاه كي لا يخرج قرارها موضوع البحث عن خاصية العمومية والتجرد في التصرفات والقرارات القانونية الصحيحة، وكي لا تكون لآثاره القانونية تبعات وضغوطات سياسية في مرحلة حرجة من تاريخ العراق السياسي والقانوني.

*صفحة الكاتب



العراق.. المنزل يحترق... النزاع على تأسيس جديد

تحليل.. صحيفة «الشرق الأوسط»

أفكاراً عما سيجري خلال الأيام المقبلة، وهي في المجمل تستند حصراً إلى توقع موقف الصدر من هذا المناخ «العقابي»، بأن مشروع الأغلبية الوطنية «له من الأثمان ما لا يمكن تحمله»، في المقابل؛ يناور الصدر بوصفه نقطة مركزية في هذا النزاع بفرص أقل للخسارة، مقارنة بالآخرين. والحال أن توجيه الضربات ومحاولات التكيف معها واستيعابها لا تشكل مساراً سياسياً واضحاً لحسم النزاع بين الفعاليات السياسية. كلا الأسلوبين لن يكون كافياً مع دخول حاكمية القضاء لاعباً في المشهد السياسي، لذا بدأت الفعاليات السياسية العراقية إدراك أنها تخوض مضطرة في لحظة تأسيس جديدة للنظام السياسي العراقي، حتى بضرائب مؤلمة.

ويجري الآن التنافس على احتكار هذه اللحظة التأسيسية، وعلى الأرجح؛ فإن الصدر لديه الأدوات الواقعية لتحديد مسار جديد مع حلفائه الكرد والسنة، وحتى المحاولات الحثيثة التي يقوم بها «الإطار

في انتظار أن تأخذ الضربات مداها ومحاولة التكيف مع آثارها، يتحرك زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر داخل الحلبة السياسية العراقية بحذر أمام منافسيه في «الإطار التنسيقي». ومنذ إقصاء هوشيار زيباري من سباق الترشح لمنصب الرئيس، وقرار المحكمة الاتحادية عدم دستورية «قانون النفط الكردي»، بدأ أن الصدر يحاول استدراج خصومه ليرموا أوراقهم، لكن المأزق الآن يطال جوهر العملية السياسية القائمة منذ ٢٠٠٣.

وتعتمد استراتيجية «الإطار التنسيقي» على «تنبيه» الصدر إلى خطورة القيام بأحد الأمرين: تشكيل حكومة بمعزل عن نوري المالكي وآخرين، أو حتى أن يذهب إلى المعارضة. وبهذا التنبيه يحاول «الإطار» استثمار المناخ العقابي الذي أفرزته أحكام القضاء الأخيرة. وعلى مدار يومين، تداول قياديون في «الإطار»

يواجه بارزاني لحظة سياسية مركبة بعد خسارته ترشيح زيباري وقرار المحكمة الاتحادية

هذا المسار مفروض حتماً، فإن «الحزب الديمقراطي» ينتظر من «التيار الصدري» انخراطاً بدرجة أقل من الألم.

في فضاء الأغلبية السياسية، تدخل حالة الشك على البيئة السياسية السنية. طرق الحديد على الحديد بين بغداد وأربيل جعل القوى السنية المتحالفة تفكر فيما لو كانت واحدة من الضربات التالية في خاصرتهم. وبالنسبة لمجموعات سياسية بدأت للتو تتعافى على مستوى المشاركة الانتخابية، إلى جانب قدرتها على صياغة تحالف مصالح، على أقل تقدير، فإنها لا تبدو مستعدة لسيناريو «العقاب» على خوضهم تجربة الأغلبية مع الصدر.

وفي الأسبوعين الماضيين، بدت المكاتب الحزبية السنية تتفادى البقاء في المنزل المحترق، بانتظار أن يبادر الحليف الشيعي الأكبر لإخلاء الحلفاء. لقد انخفض مستوى المشاركة السياسية السنية مؤقتاً في الحوارات المتعلقة أساساً بتشكيل «الحكومة الأكبر»؛ بينما تبدأ المناورات اليومية المتعاطية مع الحدث مشغولة بفكرة أن إيران لن تسمح أبداً بتصفير صفقة ما بعد صدام حسين، والبدء من جديد، على هوى ثلاثة فائزين بانتخابات أكتوبر (تشرين الأول) الماضي.

التنسيقي» للقيام بالوظيفية التاريخية نفسها، وما بينهما تفقد العملية السياسية جميع وظائفها السابقة القائمة على منظومة متداخلة من التواطؤ.

لكن فيما يتعلق بتحالف الأغلبية الثلاثي، فإن النقاش الذي لا يزال متأثراً بالصدمة السياسية منها، يدور حول الأدوار السياسية للإمساك باللحظة الجديدة. وبينما كان الاعتقاد السائد أن الصدر سيتخلى عن حليفه الكردي، مسعود بارزاني، فإن المؤشرات الآتية من الحنانة تفيد بأنه يرهن تماسك التحالف بالشراكة على بناء المسار الواضح في حسم الخلافات، حتى تلك المتعلقة بالنفط والغاز والموازنة.

ويواجه بارزاني لحظة سياسية مركبة بعد خسارته ترشيح زيباري، وتعرض عمليات الإقليم النفطية لأي ضربة كاسحة برسم القضاء، ما بين تلقيه إشارات «إثبات الذات» من قبل «الاتحاد الوطني الكردستاني»، وبين رهانه على تحالف الصدر.

المشكلة هنا تعتمد على أولويات بارزاني، وهي ما يحاول الصدر إعادة ترتيبها.

ثمة ضرائب يجب أن تدفعها أربيل حتى مع تحالف الأغلبية الثلاثي، فالمسار السياسي الذي يعيد هيكلة الفراغات المتراكمة داخل النظام الفيدرالي تفرض سياقاً مختلفاً؛ بل وإقليمياً مختلفاً لكردستان، ولأن

المرصد التركي و الملف الكردي



المُعارضة التركية: لا يُمكننا تجاهل حزب الشعوب الديمقراطي

حزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، ووافقت على تمديد الفترة.

وأكدت اللجنة القانونية لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) أن الموعد النهائي لتقديم ملف الدفاع سينتهي في ٢١ شباط ٢٠٢٢ وتم منح ٦٠ يوماً إضافياً، كما أنه يجب على اللجنة القانونية لحزب الشعوب الديمقراطي تقديم ملف دفاع عن الحزب بحلول ٢١ نيسان ٢٠٢٢.

أعلنت المحكمة الدستورية، موافقتها على تمديد الفترة الزمنية أمام حزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، بعد طلب الحزب بذلك، من أجل تقديم ملف الدفاع في قضية إغلاق الحزب.

وفي قضية إغلاق حزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، طلب الحزب تمديد فترة الزمنية في تقديم ملف الدفاع عن الحزب، حيث استجابت المحكمة الدستورية لطلب

٢٠١٥.

اردوغان لجأ الى ابسط الطرق وهي الانكار حيث قال، «نعم ، لقد بدأنا عملية التسوية، لكننا لسنا من أنهيناها»، في إشارة إلى وقف إطلاق النار الذي أعلنه حزب العدالة والتنمية الحاكم في عام ٢٠١٢ مع حزب العمال الكردستاني المحظور. في محاولة لحل الصراع المستمر ولم يستمر إلا حتى يوليو ٢٠١٥.

قال أردوغان إن حكومته بدأت العملية «بصدق، من خلال المخاطرة حتى لا يراق المزيد من الدماء» لكن حزب الشعوب الديمقراطي «استفزه وسممها واستغلها وأخيراً دمرها بالكامل».

ومعلوم ان السلطات التركية كانت قد اجرت محادثات

مباشرة مع عبد الله

أوجلان، زعيم حزب

العمال الكردستاني

المسجون حالياً.

منذ ذلك الحين،

استمرت الاشتباكات

بين حزب العمال

الكردستاني وقوات الأمن

التركية. قُتل أكثر من ٤٠

ألف شخص، من بينهم ٥٥٠٠ من أفراد قوات الأمن، في

أربعة عقود من القتال بين الدولة التركية وحزب العمال

الكردستاني.

تحالف منفصل

الى ذلك ردّاً على انتقادات قادة أحزاب المعارضة الستة بشأن عدم تمثيل حزب الشعوب الديمقراطي، الموالي للکرد، في اجتماع «المائدة المستديرة» قبل أيام في أنقرة، قال كمال كيليجدار أوغلو رئيس حزب الشعب الجمهوري، إنّ «حزب الشعوب الديمقراطي يقوم بالفعل بتشكيل تحالف منفصل. نحن نحترم جميع الأحزاب السياسية. ولا يمكننا تجاهلهم على أي حال.»

كما سمح قرار المحكمة الدستورية للمحامين في حق الإطلاع على جميع المستندات الموجودة في الملف.

قبلت المحكمة العليا في ٢١ يونيو لائحة اتهام قدمها المدعي العام تطالب بإغلاق حزب الشعوب الديمقراطي وفرض حظر سياسي على ٤٥١ من أعضاء الحزب بالإضافة إلى تجميد الحسابات المصرفية للحزب بسبب صلات مزعومة بحزب العمال الكردستاني المحظور.

كثيراً ما يتهم كل من حزب العدالة والتنمية الحاكم وحليفه، حزب الحركة القومية اليميني المتطرف، حزب الشعوب الديمقراطي، ثاني أكبر حزب معارض في البرلمان التركي، بصلاته بحزب العمال الكردستاني، المُدرج كمنظمة إرهابية.

وينفي الحزب مزاعم

الحكومة ويقول إنه يعمل

على تحقيق حل سلمي

لل قضية الكردية في تركيا.

تشير القضية الكردية،

وهي مصطلح منتشر في

الخطاب العام في تركيا،

إلى المطالبة بالمساواة

في الحقوق من قبل

السكان الكرد في البلاد وكفاحهم من أجل الاعتراف، على

خلفية اشتباكات لا تنتهي بين حزب العمال الكردستاني

المحظور وقوات الأمن التركية.

يوجه اردوغان اللوم بشكل مباشر الى حزب الشعوب

الديمقراطي على مسؤوليته عن انهيار محادثات السلام

بين تركيا والمسلحين الكرد بل وما هو اكثر من ذلك انه

سبب وراء تمادي حزب العمال الكردستاني في تحديه

ومواجهاته الدامية ضد انقرة.

وجه أردوغان اتهاماته تلك خلال زيارة لمدينة ديار بكر

ذات الأغلبية الكردية معتبرا إن «النوايا السيئة والدوافع

الخفية والأجندة الخفية» لحزب الشعوب الديمقراطي هي

التي أنهت وقف إطلاق النار لمدة عامين ونصف في عام

رأس جدول أعمالهم ومساعيهم اقتراح نظام برلماني معزز. وفي ظل أزمة اقتصادية وديمقراطية عميقة في تركيا، بينما يتم إضفاء الطابع المؤسسي على الاستبداد ونظام الحزب الواحد مع نظام الحكومة الرئاسية، تقترح أحزاب المعارضة نظامًا جديدًا لتركيا تحضيرًا للعملية الانتخابية العام القادم أو في وقت مبكر حسبما تُطالب به.

وكان البند الرئيسي في جدول أعمال الاجتماع، بحث إمكانية توسّع تحالف الأمة، وتحديد خارطة طريق للانتقال إلى النظام البرلماني المعزز، وفقاً لاقتراحات رؤساء الأحزاب كمال كيليجدار أوغلو، وميرال أكشينر، وتيميل كارامولا أوغلو، وجولتكين أوبسال، وأحمد داوود أوغلو، وعلي باباجان.

وردّ زعيم حزب المستقبل المعارض أحمد داود أوغلو، على مصادر ذكرت أنّه طالب بتغيير اسم «تحالف الأمة»، فيما رفضت أحزاب التحالف المذكور اقتراحه هذا خلال الاجتماع الذي جمع

مؤخراً للمرّة الأولى أحزاب المعارضة الرئيسية الستة. وأوضح داود أوغلو، أن اقتراح تغيير اسم التحالف إلى «تحالف تركيا» كان قد طرحه كيليجدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض، وذلك في أغسطس الماضي. وصرح داود أوغلو بأنه مع اعتماد اسم «تحالف تركيا»، وقال: « نحن بحاجة إلى تغيير الوضع الراهن، وأولئك الذين يقومون بذلك يجب ألا يشعروا بأنهم مستبعدون ووحيدون. الاسم المُقترح يُعطي ميزة»، وهذا «ليس مطلباً سياسياً».

*المصدر: زمان تركية، احوال تركية

واعتبر كيليجدار أوغلو في لقاء تلفزيوني، أنّ «حزب الشعوب يركز بشكل خاص على الديمقراطية. يقولون، وهم يقولون إنه لا يمكن تجاهلنا.. بالتأكيد لا يمكننا تجاهلهم على أي حال. نحن نحترم الأحزاب السياسية. والسبب في الاجتماع الأخير للمعارضة هو الانتهاء من النص الذي تمت دراسته والموافقة عليه».

وأضاف «كل طرف لديه أفكار مختلفة، كل زعيم له وجهات نظر مختلفة، لكن يمكننا أن نلتقي حول نقطة مشتركة باسم الديمقراطية. هذه الطاولة هي طاولة الأمل. في الواقع، والتاريخ سيكتب عن قمة المعارضة».

وأكد زعيم أكبر أحزاب المعارضة التركية «نحن نرسم خارطة طريق جديدة لتركيا. القضاء سيكون مستقلاً تماماً.

لقد سارع محامو أردوغان حرفياً للضغط على القضاء. ستكون السلطة القضائية مستقلة، والسلطة التنفيذية ستكون مستقلة حقاً».

وحثّ زعيم حزب الحركة القومية اليميني المتطرف في تركيا دولت

بهجلي، في مناسبات كثيرة هذا العام، المحكمة العليا في البلاد على الحكم لصالح إغلاق الحزب الموالي للکرد.

ويرى مراقبون سياسيون أنها مسألة وقت قبل أن تحظر السلطات التركية بالفعل الحزب الموالي للکرد، عاجلاً أم آجلاً، رغم أن المحكمة الدستورية قبلت طلب حزب الشعوب الديمقراطي للحصول على مزيد من الوقت لإعداد دفاعه، في خطوة تهدف لامتناع الغضب الكردي والإيحاء بممارسات ديمقراطية.

يُذكر أنّ زعماء حزب الشعب الجمهوري، والحزب الصالح، وحزب السعادة، والحزب الديمقراطي، بالإضافة إلى حزب المستقبل وحزب «ديفا» المُشكّلين حديثاً، قد عقدوا مؤخراً طاولة حوار مستديرة للمرة الأولى، وكان على



مصطفى غوربوز:

مصالح متضاربة.. العلاقات الإيرانية التركية وسط التقلبات الإقليمية

إسرائيل ضروري لأسباب اقتصادية واستراتيجية. وعلى غرار المنطق الاستراتيجي وراء التقارب مع دول الخليج، تهدف تركيا إلى كسر عزلتها في شرق البحر المتوسط وزيادة فرصها في التنقيب عن الغاز الطبيعي. وأعرب «أردوغان» عن استعداده لإجراء محادثات بشأن خط الأنابيب مع إسرائيل، معتبرا أن تركيا ما تزال المسار الوحيد العملي لصادرات الغاز الإسرائيلية إلى أوروبا. وترى الحكومة التركية أيضا أن دفع العلاقات مع إسرائيل قد يوفر قوة ضغط على واشنطن وبالتالي قطع أشواط في التقارب مع إدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن». ومع ذلك، قد يتطلب دفع العلاقات مع إسرائيل

*المركز العربي واشنطن دي سي

كانت المكالمات بين وزير الخارجية التركي «مولود جاويش أوغلو» ونظيره الإسرائيلي تطورا نادرا لم يحدث منذ المواجهة بين الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق «شيمون بيريز» في مؤتمر «دافوس» في يناير/كانون الثاني 2009. وفي الآونة الأخيرة، أظهر «أردوغان» بوادر للتصالح مع إسرائيل، وفتح الباب أمام تبادل السفراء وإعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية في المستقبل القريب، ودعا «أردوغان» الرئيس الإسرائيلي «إسحاق هرتسوج» لزيارة تركيا. ومن وجهة نظر أنقرة، فإن إصلاح العلاقات مع

العدالة والتنمية بقيادة «أردوغان» والنظام الإيراني، حيث تشكل الإسلام السياسي الناشئ في تركيا بشكل كبير من خلال المراجع الأيديولوجية والدينية التي تشبه تلك التي أشعلت ثورة ١٩٧٩ في إيران.

وكانت مساعدة أنقرة لإيران في مواجهة العقوبات الدولية خروجاً جوهرياً عن الدور التركي التقليدي كحليف في «الناو»، لكن مسار الحرب الأهلية السورية كشف حدود التعاون التركي الإيراني، فقد وضع الخلاف الطائفي البلدين في معسكرين متعارضين. ومن ثم، بدأت المنافسة الحميدة تتحول من جديد إلى منافسة شرسة، ليس فقط في سوريا ولكن أيضاً في العراق.

وظهر تدهور العلاقات

بشكل واضح في اتهامات الحكومة التركية لإيران بمحاولة «إنشاء دولتين شيعيتين في سوريا والعراق» ودعوة المجتمع الدولي إلى «وقف» أنشطة طهران «الخطرة». وكان رد إيران

قاسياً بنفس القدر، حيث هددت باعتبار الجنود الأتراك في سوريا والعراق أهدافاً لمشروعة ما لم تنسحب أنقرة. لكن المنافسة لم تتحول إلى عداً كامل، ويرجع ذلك إلى السياسات المثيرة للجدل لإدارة الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب».

أولاً، تضمنت محاولة «ترامب» تشكيل محور مناهض لإيران تحت القيادة السعودية هدفاً طموحاً وهو استهداف جميع أشكال الإسلام السياسي المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين. وقد أدى حصار قطر إلى صدمة بالنسبة لأنقرة، الأمر الذي دفع تركيا بطبيعة الحال إلى التحالف مع إيران. وبالرغم من الكيمياء الشخصية لـ «ترامب» مع «أردوغان»، لم تنظر الإدارة الأمريكية إلى تركيا كشريك

دفع ثمن ذلك بما في ذلك تغيير مسار العلاقات بين أنقرة وطهران.

ووفقاً لمسؤولين إسرائيليين، أصبحت تركيا متعاونة بشكل استثنائي في المسائل الأمنية «بطريقة غير معهودة على الإطلاق». وفي الآونة الأخيرة، أحببت الاستخبارات التركية محاولة إيرانية لاغتيال رجل الأعمال الإسرائيلي «يائير جيلر». وفي مناسبة أخرى، شنت الحكومة التركية حملة ضد شبكة كانت تدبر «مؤامرات اختطاف» ضد معارضين إيرانيين في تركيا.

تركيا وإيران.. لا أصدقاء ولا أعداء

ويتزايد النقاش الأكاديمي حول تصور السياسة

الخارجية لتركيا في مرحلة ما بعد «أردوغان». ويعد هذا النقاش مفيداً لتقييم التزامات تركيا طويلة الأجل. ومع ذلك، تشير التطورات الأخيرة إلى أن «أردوغان» ربما بدأ بالفعل في تنفيذ

بعض السياسات التي كان من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في حقبة ما بعد «أردوغان»، بما في ذلك تخفيف الانتقادات لإسرائيل والانفتاح على الخليج.

وعلى مدى عقود، كانت الدوافع الجيوسياسية العامل المؤثر في تشكيل العلاقات التركية الإيرانية، مما جعل كلا اللاعبين في منطقة وسط، لا أصدقاء ولا أعداء، بل بالأحرى متنافسين.

ومع ذلك، يحتاج دافع المنافسة إلى تحليل دقيق، لأن هناك فرقاً بين «المنافسة الشرسة» بين تركيا وإيران في منتصف التسعينات، و«المنافسة الحميدة» التي تطورت مع صعود «أردوغان».

ولم يكن من المستغرب وجود كيمياء بين حزب

انقرة: دفء العلاقات مع إسرائيل قد يوفر قوة ضغط على واشنطن

للنظام السوري، تهدف دول الخليج إلى تقليل نفوذ إيران على نظام «الأسد»، وهو هدف تشترك فيه مع إسرائيل. وبالرغم أن مسار التطبيع الكامل بين تركيا وسوريا يبدو غير محتمل، فمن المرجح أن تكون تركيا الدولة التالية في مسار فتح خطوط تواصل مع دمشق. ولا يزال هناك تعارض كبير بين المصالح التركية والإيرانية في سوريا. ولا يزال من المحتمل اندلاع صدام واسع بين الميليشيات المدعومة من إيران والقوات المدعومة من تركيا في إدلب.

وبالنسبة لأنقرة، فإن سيطرة إيران على الحدود السورية العراقية عبر الميليشيات الشيعية أو القوات الكردية تشكل تهديدا للأمن القومي التركي. وفي حالة الانسحاب الأمريكي، يبدو أن إيران ستكون هي اللاعب المهيمن الذي يملأ الفراغ، ومن المحتمل أن تدعم إيران الجماعات المسلحة الكردية التي تقاوم ضد تركيا. ومع الرهان على أن القوات

الأمريكية لن تتواجد في شمال سوريا إلى الأبد، فإن الخطط العسكرية التركية تتشكل على أساس مواجهة الانفصاليين الكرد والنفوذ الإيراني المحتمل عليهم. وأدى النفوذ المتزايد لقوات الحشد الشعبي المرتبطة بإيران في كركوك والموصل إلى وضع تركيا في وضع غير مواتٍ تماما في المنافسة على حدود كردستان العراق مع سوريا. ويجب أن نتذكر أن اتهامات تركيا لإيران بدعم حزب العمال الكردستاني تعود إلى التسعينات. وبالرغم من حقيقة أن كلا من أنقرة وطهران تعارضان بشدة استقلال كردستان، فإن دعمهما لأعداء بعضهما البعض يعد جزءا من قواعد اللعبة.

على سبيل المثال في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠، لم

ضد إيران بل نظرت إليهما كعدوين ضد المصالح الأمريكية في المنطقة.

ثانيا، مع تزايد نفوذ روسيا في الحرب السورية، سعت أنقرة إلى متابعة مصالحها من خلال محادثات «أستانا» مع موسكو وطهران كبديل لواشنطن، ما قلل من التوترات بين أنقرة مع إيران وموسكو. ومع ذلك، تصورت سياسة «بايدن» في الشرق الأوسط صورة مختلفة لتركيا. ويبدو أن الإسلام السياسي لم يعد تهديدا رئيسيا في المنطقة. وخلقت مخاوف الانسحاب الأمريكي من المنطقة واقعا جديدا فرض تغيير الأولويات من قبل القوى الإقليمية. ومع تزايد عزلة تركيا، وفرت هذه الرمال المتحركة فرصة سياسية لـ«أردوغان» الذي بدأ بالفعل

في استغلال الفرصة من خلال كسر الجليد مع الإمارات والسعودية ومصر وإسرائيل. وبالنظر إلى أن «أردوغان» ليس له اليد العليا في هذه العلاقات بسبب المشاكل الاقتصادية في

الداخل، سيسعى المحور الخليجي الإسرائيلي إلى إعادة توجيه تركيا ضد طموحات إيران الإقليمية.

وإذا نجحت جهود هذه الدول، فقد يتأرجح البندول مرة أخرى نحو المنافسة الشرسة بين تركيا وإيران، خاصة في سوريا والعراق.

التنافس في سوريا والعراق

وتعتبر سوريا ساحة مهمة لملاحظة وتحليل المنافسة التركية الإيرانية. وقد يتحول هدف نظام «الأسد» باستعادة الاعتراف الدولي إلى حقيقة واقعة قريبا حيث بدأت دول الخليج العربية في تغيير سياساتها تجاه سوريا. ومن خلال فتح قنوات دبلوماسية لدمشق وتقديم حوافز مالية

مع تزايد نفوذ روسيا في الحرب السورية، سعت أنقرة إلى متابعة مصالحها من خلال محادثات «أستانا»

تصاعد التوترات

وأدى تغيير الإدارة في واشنطن إلى جانب الديناميكيات الإقليمية المتغيرة إلى دوامة من التصعيد. وفي أبريل/نيسان ٢٠٢١، تم الرد على الهجمات العسكرية التركية المتزايدة في سنجار بإطلاق ميليشيا الحشد الشعبي صواريخ على قاعدة بعشيقة العسكرية التركية في شمال العراق، ما أسفر عن مقتل جندي تركي.

وأرسلت قوات الحشد الشعبي ٣ ألوية إضافية لتعزيز الميليشيات في سنجار. وأطلقت الفصائل الرئيسية المدعومة من إيران في الحشد الشعبي، بما في ذلك منظمة «بدر» وحركة «حزب الله النجباء» و«عصائب أهل الحق»، تهديدات بالحرب

في حال سعت تركيا إلى مزيد من التصعيد.

ومن الجدير بالذكر أن زعيم عصائب أهل الحق «قيس الخزعلي» ظهر على شاشة التلفزيون العراقي في محاولة

لتشكيل الرأي العام ضد تركيا وصرح أن تركيا تمثل «تهديدا للعراق أكثر من الولايات المتحدة»، وأنه سيقا تل شخصيا إذا استمرت تركيا في السعي وراء «رغباتها العثمانية الجديدة» في بلاده. واختارت أنقرة عدم تصعيد الأزمة.

لكن في الأسابيع القليلة الماضية، كثفت تركيا حملتها العسكرية بغارات جوية على سنجار، بحسب مصادر محلية. وعقب عمليات القصف تعرضت قاعدة عسكرية تركية لهجوم صاروخي كثيف مرة أخرى، في فبراير/شباط. وجدد «الخزعلي» تحذيراته، وزعم أن المقاومة العراقية «ستعلم الاحتلال التركي دروسا قاسية وتخرجه من أرض العراق الطاهرة».

يتردد «أردوغان» في إثارة التوترات بشأن الأقلية العرقية الأذرية في إيران، ما أدى إلى استدعاء إيران للسفير التركي في طهران. وترى إيران أن تركيا وإسرائيل تتآمران ضد إيران وروسيا في أذربيجان، ولا تساعد التصريحات التركية الرسمية في تهدئة مخاوف طهران في هذا الشأن. وفي الآونة الأخيرة، صرح «أردوغان» أنه لا ينبغي لإيران أن تواصل التوترات مع أذربيجان المعنية بسكانها من ذوي الأصول الأذرية في إيران، وأوصى بأن تتصرف طهران «بعقل سليم».

في المقابل، تزعم العلاقات بين إيران والكرديين السوريين تركيا، ويمكننا أيضا ملاحظة المنافسة الحدودية بين تركيا وإيران في منطقة سنجار

التي تربط العراق وسوريا. ويقوم الجيش التركي بغارات جوية متكررة في سنجار التي تضم «وحدات مقاومة سنجار» التي تعد تابعة لحزب العمال الكردستاني.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، تم تحرير سنجار من أيدي تنظيم «الدولة الإسلامية» من قبل تحالف للقوات الكردية بما في ذلك حزب العمال الكردستاني الذي اعتبر المنطقة حيوية للعمليات الحدودية عبر العراق وسوريا.

وأصبح اهتمام إيران بسنجان أكثر وضوحا بعد أن استولت ميليشيات الحشد الشعبي على المنطقة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ وطردت قوات حكومة إقليم كردستان. ومنذ ذلك الحين، لا يزال حزب العمال الكردستاني وقوات الحشد الشعبي يسيطران على المنطقة، حيث انضمت وحدات «وحدات مقاومة سنجان» وغيرها من المنظمات التابعة لحزب العمال الكردستاني لاحقا إلى مظلة الحشد الشعبي.

أصبحت دهوك ساحة اختبار لأحدث تقنيات الطائرات بدون طيار التركية

حكومة إقليم كردستان في مرمى النيران

وبالرغم أن واشنطن قد ترى تحركات أنقرة الجريئة ضد إيران من منظور إيجابي، فإن التطور الناشئ المحتمل سوف يحتاج إلى مزيد من التدقيق بسبب تكلفته الباهظة بالنسبة للمصالح الأمريكية؛ حيث أصبحت كردستان العراق ساحة مواجهة عسكرية نتيجة للتنافس بين أنقرة وطهران.

ومن أجل إنقاذ العلاقات التركية الأمريكية بعد الخلافات حول دعم الولايات المتحدة للجماعات الكردية السورية، منحت واشنطن أنقرة الضوء الأخضر للعمليات العسكرية

التurكية في شمال

العراق. وانتهزت تركيا الفرصة بقوة. وفي الأعوام الأخيرة، توسعت المناطق العسكرية التركية في كردستان العراق بشكل كبير مع إنشاء قواعد

عسكرية جديدة. وفي عام ٢٠٢١ وحده، أضافت تركيا ١٢ قاعدة عسكرية، ليرتفع العدد الإجمالي إلى نحو ٤٠ قاعدة تضم ٥ آلاف جندي.

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت محافظة دهوك في شمال العراق ساحة اختبار لأحدث تقنيات الطائرات بدون طيار التركية في حرب استباقية ضد المتمردين الكرد. وقد أجبر توسع تركيا القوي في كردستان إيران على اتخاذ خطوات غير مسبوقة. ومثل تركيا، استخدمت إيران خطر الانفصالية الكردية كذريعة لتبرير وجودها العسكري المتزايد في شمال العراق.

وهكذا وجدت حكومة إقليم كردستان نفسها في مرمى النيران، فهي لا تواجه ضغوطا تركية متزايدة

للتعاون ضد حزب العمال الكردستاني فحسب، بل تواجه أيضا عدوانا إيرانيا متصاعدا نتيجة علاقاتها مع تركيا.

وتتهم إيران حكومة إقليم كردستان بمنح «الملاذ الآمن» لجماعات المعارضة الكردية التي تستهدف الأراضي الإيرانية، وتؤكد أن كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل تقدمان دعما ماديا لهذه الجماعات. وعلى مدار العام الماضي، لم تستهدف الميليشيات المدعومة من إيران القوات الأمريكية في أربيل بهجمات بطائرات بدون طيار فحسب، بل ضاعفت أيضا من عملياتها في المنطقة.

ويعد التصور

المشترك حول انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط عاملا مهما من شأنه أن يضع تركيا وإيران في صراع حيث تبحث كلتا القوتين

الإقليميتين عن فرص لملء الفراغ. وبسبب علاقاتها المعقدة مع الجماعات الكردية في جميع أنحاء العراق وسوريا، من غير المرجح أن تلتزم الولايات المتحدة بالدعم الكامل للتحركات التركية.

ومن المؤكد أن الانفتاح التركي الأخير على تحسين العلاقات مع دول الخليج وإسرائيل سيوجه مسار العلاقات بين أنقرة وطهران. ولا ننسى الخطط الأمريكية المتعلقة بالمفاوضات النووية الإيرانية، فمن المتوقع جدا أن تكون البطاقة التركية مطروحة على الطاولة.

* ترجمة وتحرير الخليج الجديد

المرصد الإيراني



واشنطن وطهران: اتفاق نووي ممكن خلال أيام

✽ تقرير: فريق الرصد والمتابعة

سيطرت النبرة التفاؤلية على تصريحات المسؤولين الأمريكيين والإيرانيين حول التقدم الذي تشهده المحادثات في فيينا ، فقد قال كبير المفاوضين الإيرانيين، علي باقري كني، ليل الأربعاء- الخميس، إن بلاده اقتربت من التوصل إلى اتفاق في مفاوضات فيينا الرامية إلى إحياء الاتفاق النووي، «أكثر من أي وقت مضى».

وأضاف باقري كني، في تغريدة له على «تويتر»، أنه «بعد أسابيع من مباحثات مكثفة، اقتربنا من الاتفاق أكثر من أي وقت مضى، لكن لا اتفاق على شيء ما لم يتم الاتفاق على كل شيء».

وتابع المفاوض الإيراني، أن تحقيق هذا الهدف يتوقف على «الواقعية وتجنب المبالغة في المطالب وتجربة السنوات

الأربع الماضية»، مؤكداً أن «الوقت قد حان لتقرر أطراف المفاوضات». وفي تغريدة له، أكد المندوب الروسي ميخائيل أوليانوف تغريدة كبير المفاوضين الإيرانيين بالقول «أنا موافق. لقد حان الوقت لاتخاذ قرارات نهائية». ونشر أوليانوف صورة عن لقاء جمعه مع كبير المفاوضين الأمريكيين، روبرت مالي، في فندق «ماريوت»، مشيراً إلى أن «المشاورات المكثفة من دون توقف مستمرة» خلال مفاوضات فيينا. وفي وقت سابق، أكد أوليانوف لوسائل الإعلام، أثناء دخوله إلى الفندق أن المفاوضات «اقتربت إلى مراحلها النهائية لكننا بحاجة إلى المزيد من الوقت ليس طويلاً حتى نكمل الأعمال».

المفاوضات «اقتربت من اتفاق

بدوره، قال مستشار الوفد الإيراني في فيينا محمد مرندي إن المفاوضات «اقتربت من اتفاق في فيينا أكثر من أي وقت لكن إبرامه نهائياً مرتبط بقرارات الأطراف الغربية». وقال مرندي إن هناك «خلافات باقية لكنها قابلة للحل إذا قرّر الغربيون بعقلانية»، مضيفاً «إذا اتخذت الأطراف الأمريكية والأوروبية «قرارات منطقية» يمكننا التوصل إلى اتفاق خلال وقت قصير جداً».

في خضم المراحل النهائية

من جانبه، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس، يوم الأربعاء، إن الولايات المتحدة «في خضم المراحل النهائية» من المحادثات غير المباشرة مع إيران التي تستهدف إنقاذ الاتفاق المبرم عام ٢٠١٥ والذي يحد من أنشطة طهران النووية. ووفق «رويترز»، فقد أضاف برايس للصحفيين «في الحقيقة المرحلة الحاسمة التي سيكون عندها بمقدورنا تحديد ما إذا كانت العودة للامتثال بخطة العمل الشاملة المشتركة وشيكة أم لا».

نحن في المرحلة الأخيرة من المفاوضات

في غضون ذلك، أكد المندوب الصيني خلال مفاوضات فيينا، وانغ كوان، خلال دخوله فندق «كوبورغ» حيث تتعقد المفاوضات مع إيران، «نحن في المرحلة الأخيرة من المفاوضات. نأمل أن تتخذ الخطوات النهائية إلى البعض لأن خطوة تفصلنا عن الاتفاق النهائي». وأضاف «جميع الأطراف تعمل بجهد على التوصل لاتفاق»، مؤكداً أن «اليومين المقبلين حاسمان لجميع الأطراف جادون»، وفقاً لما أوردت وكالة «إرنا» الإيرانية الرسمية. و تواصلت يوم الأربعاء، المباحثات المكثفة على مستوى رؤساء الوفود في فيينا مع زيادة عدد أعضاء الوفود الأوروبية الثلاثة (بريطانيا وفرنسا وألمانيا)، وفقاً لمصدر مطلع لوكالة «إرنا» الرسمية. وأضاف المصدر أن الوفد الإيراني أيضاً زاد عدد أعضائه خلال الأيام الأخيرة، إذ انضموا إلى خبراء الجمهورية الإسلامية «بهدف إجراء مشاورات أكثر دقة وتقنية». وفي السياق، كانت مصادر مطلعة مواكبة للمفاوضات في فيينا قد كشفت الإثنين الماضي، عن أن الأيام الأخيرة شهدت «انضمام النائب الاقتصادي لوزير الخارجية الإيراني وآخرين من البنك المركزي الإيراني ووزارة النفط إلى مباحثات كبير المفاوضين الإيرانيين (علي باقري كني) مع نظرائه».

والتقى كبير المفاوضين الإيرانيين، علي باقري كني، اليوم الأربعاء، منسق المفاوضات أنريكي مورا، فضلاً عن لقاء نائب وزير الخارجية الإيراني، مهدي صفري العضو بالوفد الإيراني المفاوض مع نائب وزير الخارجية النمساوي بيتر لاونسكي تيفنتهال.

واشنطن: إن أظهرت إيران «جدية»

وأعلنت الولايات المتحدة، الخميس، إحراز «تقدم كبير» في مفاوضات فيينا، معتبرة أن إمكانية إبرام اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني ممكنة «في غضون أيام»، إذا أظهرت طهران «جدية» في هذا الشأن. وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية لوكالة فرانس برس، إنه «تم إحراز تقدم كبير في الأسبوع الماضي»، ولكن «لن يكون هناك اتفاق شامل ما لم يتم الاتفاق على أدق التفاصيل». وأضاف: «باستطاعتنا، بل ينبغي علينا أن نتوصل إلى تفاهم بشأن العودة المتبادلة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة في غضون أيام»، في إشارة إلى اتفاق ٢٠١٥ الذي يُفترض أن يمنع إيران من امتلاك قنبلة نووية. وشدد المتحدث على أن أي تأخير «يتجاوز ذلك بكثير، من شأنه أن يعرض إمكانية العودة للاتفاق إلى خطر جسيم».

خامنئي : لا نسعى الى تطوير سلاح ذري

وجدد المرشد الإيراني علي خامنئي التأكيد، الخميس، أن إيران لا تسعى الى تطوير سلاح ذري، معتبرا أن اتهامها بذلك «ادعاء سخيف»، وذلك مع بلوغ المحادثات لإحياء الاتفاق بشأن برنامجها النووي مراحل حاسمة. وأمرت إيران عام ٢٠١٥ اتفاقاً بشأن برنامجها النووي مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين وألمانيا أتاح رفع عقوبات كانت مفروضة على إيران، في مقابل الحد من أنشطتها النووية وضمن سلبية برنامجها. إلا أن مفاعيله باتت في حكم اللاغية منذ أن قرر الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب سحب بلاده أحاديا منه عام ٢٠١٨، معيدا فرض عقوبات قاسية على طهران. وردت الأخيرة ببدء التراجع تدريجا عن كثير من التزاماتها بموجب الاتفاق.

طهران: الجانب الغربي يماطل في إزالة العقوبات

في هذه الاثناء أكد كبير مستشاري الوفد الإيراني الذي يفاوض في فيينا بغية إحياء الاتفاق النووي السابق أن الولايات المتحدة لا زالت تماطل في إلغاء جميع العقوبات الاقتصادية، فيما عبر عن حق بلاده في تطوير برنامجها النووي، طالما كان ضمن الأطر السلمية.

وقال كبير المستشارين للوفد الإيراني المفاوض في فيينا الدكتور محمد مرندي في لقاء خص به صحيفة «الصباح» العراقية: إن «الجانب الغربي يماطل في إزالة العقوبات والخطوات التي يجب اتخاذها من أجل التوصل لاتفاق يرضي جميع الأطراف».

وذكر مرندي أن «سبب إطالة المفاوضات يتعلق بموقف الجانب الأمريكي الذي انسحب من الاتفاق النووي وموقف الأوروبيين الذين لم يلتزموا بتعهداتهم في تنفيذ الاتفاق، والآن يريدون استمرار العقوبات ولا يريدون التوصل لآلية مناسبة للتحقق من إزالة العقوبات» منوهاً بأن الجانب المقابل يرفض إعطاء ضمانات كافية للجانب الإيراني بتنفيذ الاتفاق الذي يتم التوصل إليه في فيينا .

ورأى كبير المفاوضين الإيرانيين أن «الجانب الأمريكي لازال مصراً على بعض العقوبات التي ترتبط بحياة المواطنين

الإيرانيين في مقابل تنفيذ الجانب الإيراني جميع فقرات الاتفاق النووي الموقع عام ٢٠١٥؛ وهذا ما ثبتته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقاريرها من يوليو تموز ٢٠١٥ وحتى انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق وفرض العقوبات الجديدة عام ٢٠١٩.

الثقة مفقودة تماماً في هذه المفاوضات

وفي ما يخص الهدف من المفاوضات مع الجانب الأمريكي أوضح مرندي أن "الثقة مفقودة تماماً في هذه المفاوضات بسبب عدم التزام الجانب الأمريكي بالاتفاق الموقع عام ٢٠١٥ ولا زالت حكومة الرئيس بايدن تسير وفق النهج الذي سارت عليه حكومة الرئيس ترامب"، منوهاً بأنه "إذا كان الأمريكيون يريدون الحوار مع إيران يجب عليهم أولاً الالتزام بما وافقوا عليه عام ٢٠١٥".

وبشأن نية إيران التقدم كثيراً في برنامجها النووي بعيداً عن الاتفاق النووي أوضح مرندي أن "إيران من حقها تطوير برنامجها النووي مادام يسير في الأنشطة السلمية وهذا حق مكفول لها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وموثيقها في هذا المجال. إيران عندما ترى تطورات الموقف مع غيرها من الدول كالعراق وفنزويلا وسوريا وليبيا فان من حقها الدفاع عن مكتسباتها وأمنها مقابل الأعمال غير الأخلاقية للامريكيين والأوروبيين".

وختم مرندي بالقول إنه "إذا كانت الولايات المتحدة وأوروبا ترغبان بتعزيز علاقاتها مع إيران فانهم يستطيعون ذلك من خلال تحسين السلوك والعمل كبقية دول العالم لتعزيز صداقيتها التي يبحث عنها الرئيس الأمريكي جو بايدن".

حراك دبلوماسي إسرائيلي تحسباً للإعلان عن اتفاق نووي

الى ذلك ذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية «كان»، الجمعة، أن الحكومة الإسرائيلية ستقدم على مجموعة من الخطوات الدبلوماسية لمواجهة تبعات إعلان محتمل للقوى العظمى وإيران عن العودة إلى الاتفاق النووي الأصلي الذي وقع في ٢٠١٥.

وفي تقرير بثته القناة الليلة الماضية، قالت مراسلتها السياسية جيلي كوهين، إن الإجراءات الدبلوماسية التي قررت إسرائيل القيام بها تشمل إجراء لقاءات مع السفراء الأجانب، وعقد مباحثات على مستويات رسمية مع ممثلي الدول ذات العلاقة بالاتفاق.

وبحسب كوهين، فإن وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، ومدير عام وزارة الخارجية ألون أوشفيتس، اللذين يشاركان حالياً في مؤتمر الأمن في ميونخ بألمانيا، سيجريان لقاءات مع ممثلي العديد من الدول ذات العلاقة بالاتفاق، للتعبير عن رفض إسرائيل له. وأضاف أن رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت سيلقي كلمة في أعقاب الإعلان عن العودة للاتفاق، يشدد فيها على معارضة تل أبيب له.

ووفق كوهين، فإن المعلومات التي بحوزة إسرائيل تدل على أن هناك بعض القضايا التي يتوجب على إيران وممثلي الدول العظمى التوصل لاتفاق بشأنها، مستدركة أنه يتوقع أن يتم التوافق على حلول لها قريباً.

وأوضحت أن مصدر التفاؤل الوحيد بالنسبة لإسرائيل حقيقة أن التسريبات المتعلقة بالاتفاق المتبلور تفيد بأن رفع العقوبات عن إيران سيتم بالتدريج.

وكانت تقديرات سابقة في إسرائيل قد رجحت أن تدفع الأزمة الروسية الأوكرانية، الولايات المتحدة إلى إيداء مرونة وتحسين فرص التوصل لاتفاق مع إيران، لتتفرغ لمواجهة تبعات هذه الأزمة.



3 عقبات أخيرة أمام الوصول لاتفاق نووي بين الولايات المتحدة وإيران

*مركز ستراتفور

ودول «P4 + 1» على الشكل النهائي لاتفاق من شأنه أن يشهد عودة كل من واشنطن وطهران إلى الامتثال للاتفاقية النووية الأصلية.

وعقب الجولة الأخيرة من المحادثات، قال دبلوماسي غربي لـ«رويترز» إن الولايات المتحدة وإيران قد تتوصلان إلى اتفاق بحلول أوائل مارس/آذار إذا سارت الأمور على ما يرام، وهو ما قال مسؤولون إيرانيون إنه جدول زمني واقعي. لكن في ١٤ فبراير/شباط، قال وزير الخارجية الإيراني إن على المسؤولين الغربيين التوقف عن «اللعاب بالوقت» في المفاوضات مشيرًا إلى أن طهران في عجلة من أمرها للتوصل إلى اتفاق بشرط أن خدم مصالحها.

ولدى الولايات المتحدة وإيران مصلحة استراتيجية في التوصل إلى اتفاق ما يعني أن ذلك قد يحدث خلال الأيام المقبلة.

وبالنسبة لإيران، فإن تعليق العقوبات الأمريكية على صادراتها النفطية سيوفر الموارد المالية التي تشتد الحاجة إليها ويمكنها من الاستفادة من أسعار النفط التي تقترب

يبدو أن إيران والولايات المتحدة تتجهان نحو صفقة لاستئناف الامتثال للاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، لكن هذا الاتفاق ليس بالضرورة أن يستمر بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام ٢٠٢٤.

وقد رجح مسؤولون غربيون وروس وصينيون إمكانية التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران مع دخول المحادثات ما وصفه كثير من الدبلوماسيين الغربيين بالمرحلة النهائية.

وبالنسبة للغرب، يعتبر الوقت جوهرياً بسبب التقدم السريع لبرنامج إيران النووي.

وقال السفير الروسي «ميخائيل أوليانوف» إن المحادثات أحرزت «تقدمًا كبيرًا» في ١٣ فبراير/شباط بعد اجتماع مع مسؤولين من إيران ودول «P4 + 1» (الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والمملكة المتحدة).

وفي نفس اليوم، قال مراسل صحيفة «وول ستريت جورنال» إن هناك «إجماعاً قوياً» بين الولايات المتحدة

من ١٠٠ دولار للبرميل.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن عودة إيران إلى الامتثال للاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ سيمكّن البيت الأبيض وشركاه في الشرق الأوسط من التركيز على أنشطة إيران الإقليمية الأخرى، مثل دعم طهران للمتمردين الحوثيين في اليمن ونقلها لتكنولوجيا الصواريخ إلى شبكة الوكلاء. كما أنه سيتيح للولايات المتحدة التركيز على قضايا السياسة الخارجية الأكثر إلحاحًا بما في ذلك المواجهة بين روسيا وأوكرانيا وصعود الصين.

وسيساعد دخول النفط الإيراني إلى السوق العالمية في خفض أسعار الوقود التي أصبحت عبئًا سياسيًا على الرئيس الأمريكي «جو بايدن» والحزب الديمقراطي قبل انتخابات التجديد النصفى في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

وأخيرًا بالنسبة للدول الغربية والإقليمية التي تشعر بالقلق من التقدم النووي الإيراني، فإن إحياء الاتفاق النووي سيسهل اكتشاف ما إذا كانت إيران تتجه نحو تطوير قنبلة نووية، وذلك من خلال تمكين الوكالة

الدولية للطاقة الذرية من مواصلة مراقبة النشاط النووي الإيراني.

ووفقًا لتقرير نُشر في ٣ فبراير/شباط في صحيفة «وول ستريت جورنال»، فإن تقديرات الولايات المتحدة في أواخر عام ٢٠٢١ تشير إلى أن العودة إلى الاتفاق ستتمكن إيران من تخزين ما يكفي من اليورانيوم المخصب لبناء قنبلة نووية في غضون عام.

ويعكس قرار إدارة «بايدن» المضي قدمًا في المحادثات النووية بعد هذا التقييم نهجًا عمليًا في التعامل مع الواقع. ويبدو أن الولايات المتحدة مدت أيضًا غصن الزيتون في ٤ فبراير/شباط عندما أعادت إعفاء إيران من العقوبات المتعلقة بالبرنامج النووي المدني مما سمح للشركات الصينية والأوروبية والروسية بالتعاون مع إيران في مشاريع

معينة.

وكان الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» أعاد العقوبات في عام ٢٠٢٠ كجزء من حملته للضغط الأقصى على إيران.

ورغم ذلك، ما تزال هناك عقبات كبيرة أمام الصفقة بين الولايات المتحدة وإيران.

وتشمل القضايا الحرجة التي لم يتم حلها نطاق العقوبات التي ستعلقها الولايات المتحدة، وما يجب فعله بشأن العديد من أجهزة الطرد المركزي الإيرانية الأكثر تقدمًا والتي أصبحت جاهزة للعمل على مدار السنوات الأربع الماضية، والضمانات بشأن عدم انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق مرة أخرى.

وفيما يتعلق بنطاق تخفيف العقوبات الأمريكية فقد

طلبت إيران برفع جميع الإجراءات العقابية، بما في ذلك العقوبات المفروضة على أكثر من ٣٠٠ فرد وكيان إيراني منذ عام ٢٠١٥ لأسباب متعلقة بالمشروع النووي وغيره.

ولكن واشنطن لا تريد

رفع كافة العقوبات بل

تلك التي تتعارض مع الاتفاق النووي فقط.

وخلال السنوات الأخيرة، فرضت الولايات المتحدة على إيران عقوبات تتعلق بالإرهاب وقضايا حقوق الإنسان مثل العقوبات ضد الرئيس الإيراني الحالي «إبراهيم رئيסי» (الذي كان حينها رئيس القضاء الإيراني) بسبب انتهاكات حقوقية، وتصنيف الحرس الثوري كمنظمة إرهابية أجنبية. وفيما يتعلق برنامج إيران النووي، فهناك معضلة

رئيسية حيث ردت طهران علي انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق من خلال تسريع عمليات التخصيب وتركيب عدد من أجهزة الطرد المركزي الأكثر تقدمًا بما في ذلك أجهزة «IR-٢م» و «IR-٤» في منشأة نطنز و أجهزة «IR-٦» في منشأة فرودو.

وقد دفع المفاوضون الغربيون إيران لتفكيك ونقل

يعتبر الوقت جوهرياً بسبب التقدم السريع لبرنامج إيران النووي

الرئاسية عام ٢٠٢٤. وقد انتقد المشرعون الجمهوريون سياسة إدارة «بايدن» تجاه إيران. وفي أعقاب الأجواء الإيجابية المحيطة بالمفاوضات، أرسلت مجموعة من ٣١ عضوًا في مجلس الشيوخ بقيادة النائب عن ولاية تكساس «تيد كروز» رسالة إلى «بايدن» تطالبه بعدم التوقيع على أي اتفاق مع إيران قبل مراجعته من قبل الكونجرس. ومع ذلك، لا يتمتع الجمهوريون حاليًا بالسلطة الكافية في الكونجرس لعرقلة مثل هذه الصفقة، ولكن إذا استعادوا السيطرة على كلا المجلسين بعد الانتخابات النصفية في نوفمبر/تشرين الثاني (وهم في وضع جيد للقيام بذلك)، فيمكن للجمهوريين تمرير تشريع يفرض عقوبات على إيران.

وفي حين أن مثل هذا التطور قد يضرب مصداقية الولايات المتحدة مجددًا، فمن غير المرجح أن يجبر مثل هذا التشريع إدارة «بايدن» على الخروج من الاتفاق النووي تمامًا.

ومع ذلك، فإن فوز الجمهوريين في السباق الرئاسي لعام ٢٠٢٤ من شأنه أن يزيد من احتمالية انسحاب أمريكي آخر. ومن المفارقات أن تأكيد الجمهوريين على استعادة البيت الأبيض في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥ قد يعزز رغبة إيران في التوصل إلى اتفاق مع «بايدن»، والذي من شأنه على الأقل أن يمنح إيران عامين من الراحة المالية قبل العودة المحتملة لزعيم أمريكي أكثر تشددًا سيكون الوصول إلى أي صفقة معه أمرًا مستحيلًا.

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

أجهزة الطرد المركزي المتقدمة إلى الخارج، لكن إيران طالبت بالاحتفاظ بها داخل البلاد. وربما تكون هذه هي القضية المعلقة بالنسبة للغرب مع طهران لأنها أساسية في إبطاء وتيرة التخريب إذا انهار الاتفاق مرة أخرى. وبالنسبة لإيران، سيوفر إبقاء الأجهزة داخل البلاد ضمانًا بأنها يمكن أن تزيد النشاط النووي بسرعة مرة أخرى إذا تخلت الولايات المتحدة عن الاتفاق. وبخصوص ضمانات عدم انسحاب واشنطن مرة أخرى، تتطلع إيران إلى حماية نفسها قانونيًا من احتمالية تخلي رئيس أمريكي مستقبلي عن الاتفاق مجددًا في المستقبل، لكن إدارة «بايدن» لا يمكنها التحدث عن إدارات مستقبلية، وحتى الآن قدمت وعود فقط.

وفي حين أن إيران قد تتغاضى عن هذا الطلب، فإنها سترغب في أن تقدم الولايات المتحدة وأوروبا بعض التنازلات التي من شأنها أن تزيد من احتمالية ارتياح المؤسسات المالية للعمل مع إيران وألا تكون قلقًا بشأن الانهيار المستقبلي للصفقة.

وتعد أحد انتقادات طهران للاتفاق الأصلي هو أن الشركات والمؤسسات المالية كانت مترددة في العمل مع إيران بالرغم من الاتفاق بسبب المخاوف من العقوبات المستقبلية.

ومن المرجح أن تطلب إيران من واشنطن إصدار إعفاءات ورسائل إلى المؤسسات المالية للمساعدة في إقناعها بأن التعامل مع إيران لن يؤدي إلى عقوبات أو مخاطر. ولكن حتى لو حدث ذلك، ستستمر العديد من المؤسسات في اعتبار الصفقة هشة.

ومن المرجح أن تواصل إيران الأبحاث النووية وتحتفظ بالتكنولوجيا الرئيسية لإعادة تنشيط برنامجها النووي بسرعة خوفًا من انهيار الصفقة إذا فاز مرشح جمهوري بالانتخابات



محمد صالح صدقيان:

مقاربات نووية.. إيران في "نادي الكبار"!

مقاربة أولية لنتائج المفاوضات التي تخوضها إيران منذ أكثر من عشرين عاماً ودلالات هذه المفاوضات التي تخوضها دولة شرق أوسطية مع مجموعة دولية مؤلفة من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي. على مدى تاريخ الدبلوماسية الدولية منذ انشاء عصبة الامم عام ١٩٢٠ ومجلس الامن الدولي عام ١٩٤٥، لم نشهد مفاوضات ماراتونية كتلك التي نشهدها بين دول كبرى مجتمعة وبين دولة أخرى لا تعترف بهيمنة أي من هذه الدول على المجتمع الدولي. في العام ١٩٩٧، بدأت الترويكا الاوربية مفاوضاتها مع إيران على خلفية برنامجها النووي، بعدما لمست

لا أريد مناقشة نتائج المفاوضات النووية الجارية حالياً في العاصمة النمساوية واحتمالاتها، طالما أن المراوغة وعدم المصادقية الغربية هي التي تحكم عالم اليوم الذي لا يعرف إلا لغة القوة والمصالح والالتفاف على الشرعية الدولية.

لا أريد أن أخوض في ذلك أيضاً لأنني على قناعة بأن "عقدة العقد" في منطقة الشرق الأوسط هي "إسرائيل".. فإذا لم يمر الإتفاق الامريكي مع إيران عبر النافذة "الإسرائيلية"، فإنه حتماً سيأخذ المصالح "الإسرائيلية" في الإعتبار.

لا أريد مناقشة ذلك بقدر ما أريد الخوض في

هذه المفاوضات الماراثونية أفضت إلى تحقيق أهداف إيرانية عديدة

وحسن توظيفها لأوراقها السياسية والأمنية والتقنية من أجل تحقيق أهدافها.

هذه المفاوضات الماراثونية أفضت إلى تحقيق أهداف إيرانية عديدة أبرزها الآتي:

أول الأهداف؛ كسب اعتراف المجتمع الدولي بأحقية إيران في الحصول على "الدورة الكاملة للتقنية النووية"، وهذا ما تم الحصول عليه في الاتفاق النووي الموقع عام ٢٠١٥.

ثاني الأهداف؛ اشراك الدول المتقدمة في الصناعات النووية في البرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي جعل إيران تدخل "النادي النووي" العالمي وهو هدف كانت إيران تتطلع إلى تحقيقه. ثالث الأهداف؛ رؤية إيران بوجود إستمرار مفاوضاتها مع الدول الكبرى وعدم قبولها إشراك أي طرف أو أطراف أخرى فيها.

صحيح أنها قالت إن المفاوضات نووية وترتبط بالبرنامج الإيراني ولا تخص أي طرف اقليمي آخر، لكنها في الوقت ذاته أرادت أن تكون المفاوضات مغلقة بينها وبين اعضاء "نادي الكبار" وهي نقطة تنسجم مع طموحات الإيرانيين وما يخزنونه من حضارة وتمدن و عنفوان قومي، سواء في ذاكرتهم وتاريخهم أم في حاضرهم أم في تطلعاتهم المستقبلية.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عهد مديرها آنذاك محمد البرادعي حصول تطور مذهل في البرنامج الإيراني خارج أعين هذه الوكالة؛ وقد تطور الأمر إلى أن تشكلت المجموعة الغربية ١+٥ التي تضم الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن الدولي إضافة إلى ألمانيا ودخلت في حوار مع إيران بدءاً من العام ٢٠١٣ ليتم التوصل بعد ثلاث سنوات إلى "خطة العمل المشترك" المتعارف عليها بـ"الاتفاق النووي" عام ٢٠١٥ قبل أن يقوم الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب بعمل متهور بتمثل في الإنسحاب من هذا الإتفاق عام ٢٠١٨.

لكن الرئيس الحالي للولايات المتحدة جو بايدن اعتبر الانسحاب من الإتفاق "خطأ فادحاً"، وأعطى أوامره بإستئناف المفاوضات التي إشتراط الإيرانيون أن تكون غير مباشرة.

هذا الحراك السياسي والتقني لا يُعتبر انتصاراً دبلوماسياً إيرانياً وحسب بقدر ما هو انتصار للأسلوب الدبلوماسي الذي اعتمده المجموعة الغربية مع أحد أعضاء منظمة الأمم المتحدة لمعالجة قضية وضعت في خانة "الفصل السابع".

لا أدري إن كانت هذه الخطوة مدروسة مسبقاً بحسن نية أم أنها أتت على خلفية السياسة التي انتهجتها إيران في تعاطيها مع ملفاتها المتنوعة والشائكة والمعقدة

إيران لن تكون قادرة على تحقيق كامل اهدافها

اللبناني سادس الأهداف؛ إيران قالت انها غير مستعدة لبحث أي قضية أخرى غير الاتفاق النووي على طاولة المفاوضات، بما في ذلك نفوذها في الاقليم؛ لا بل إن المرشد الإيراني الاعلى السيد علي خامنئي قال ذات مرة انه لدى إيران اصدقاء في المنطقة وان إيران لا تسمح بإضعاف اصدقائها او الهجوم عليهم او النيل منهم وهي رسالة حافظت عليها حتى الآن.

هذه الأهداف الستة التي أرادت إيران تحقيقها، إستوجبت دفع أثمان كبيرة لبلوغها، لكنها نجحت في نهاية المطاف في ترويض المجموعة الغربية التي تجلس إلى الجانب الآخر من طاولة المفاوضات. لا أعتقد أن إيران ستكون قادرة على تحقيق كامل اهدافها وفق مقاساتها في هذه الجولة من المفاوضات، لكنها بالتأكيد تسير وفق برنامج وتصور وضعته القيادة الإيرانية للتعاطي مع التطورات بما ينسجم وواقع الفراغ الناتج عن تراجع نفوذ الولايات المتحدة ومع آفاق التطورات السياسية والامنية والاقتصادية التي تجري في هذه المنطقة كما في العالم في مرحلة ما بعد جائحة كورونا.

* أكاديمي وباحث في الشؤون السياسية

* موقع ١٨٠

رابع الأهداف؛ إيران حسمت منذ اللحظة الأولى لوصول بايدن إلى البيت الأبيض بانها لا تجلس بشكل مباشر مع الجانب الامريكي الذي انسحب من الاتفاق بشكل أحادي وفرض عليها عقوبات اقتصادية موجعة، لأنه على الولايات المتحدة إذا كانت ترغب بالجلوس إلى مائدة التفاوض المباشر أن تعود إلى تلك المجموعة الدولية، ولذلك بقى الوفد الامريكي الذي يرأسه روبرت مالي يقيم في فندق آخر في فيينا ويتفاوض مع الإيرانيين عبر وسطاء وهي حالة لها رمزيتها في مواجهة منطقتي الهيمنة والإستكبار الذي تمارسه الولايات المتحدة مع المجتمع الدولي.

خامس الأهداف؛ إيران رفضت طرح ملف منظومتها الصاروخية على طاولة المفاوضات، فهذا الأمر سيادي ويتعلق بالأمن القومي والقوة الدفاعية الإيرانية التي لا يمكن وضعها على طاولة الحوار، وهذا ما كان، بل أكثر من ذلك، قامت إيران بإجراء تجارب على منظومة صواريخ بالسنتية جديدة اثناء المفاوضات سواء في عهد الرئيس السابق حسن روحاني او في عهد الرئيس الحالي إبراهيم رئيسي ولسان حالها يُردد "من أراد التعامل معي فهذا أمري الواقع المرتبط بقوتي الدفاعية وايدولوجيتي العابرة للقارات".

اقرأ على موقع ١٨٠ عن أوراق ضعف وقوة المفاوض



هلال خاشان:

الاتفاق النووي.. حسابات معقدة مع دخول مفاوضات فيينا أيامها الحاسمة

المحادثات مع الولايات المتحدة في فيينا هو الإزالة التدريجية لجميع العقوبات التي تفرضها واشنطن. ويصر المفاوضون الإيرانيون على أنهم ملتزمون بينود الاتفاق النووي، بل إنهم مستعدون لتجاوز بنود انقضاء المدة لاستئناف أنشطتهم النووية والحفاظ على مراقبة مكثفة لسنوات إضافية. لكنهم يقولون إن الولايات المتحدة مترددة في رفع جميع العقوبات - وتطالب الآن بالإفراج عن ٤ سجناء أمريكيين في إيران - الأمر الذي يخلق عقبة كبيرة أمام الوصول إلى اتفاق متوازن من وجهة نظرهم.

جيبوليتكال فيوتشرز:

أعربت الولايات المتحدة في فبراير/شباط الماضي عن استعدادها للعودة إلى المفاوضات لإحياء الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥. وقد اعتبر الرئيس الإيراني السابق «حسن روحاني» هذه التصريحات دليلاً على إهانة طهران لـ «الشیطان الأكبر» وتوقع رفع العقوبات فوراً، وكانت تعليقاته دليلاً على فشل النظام الإيراني في فهم كيفية صياغة الولايات المتحدة لسياستها الخارجية بشأن مسائل المصلحة الوطنية. وكان الهدف الأساسي لإيران من المشاركة في

المتفق عليه؛ حيث يستلزم ذلك تغييراً في سلوكها الإقليمي.

ومن الأمثلة على ذلك إزالة الحوثيين من قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية لتشجيع التوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع هناك.

كما تجاهل «بايدن» مبيعات النفط الإيرانية للصين. لكن إشارات حسن النية لم يكن لها تأثير يذكر، فلم تدفع إيران حلفاءها الحوثيين إلى تقليص جهودهم للاستيلاء على المزيد من الأراضي.

وذهب المفاوضون الإيرانيون إلى فيينا على افتراض أن الولايات المتحدة تريد إغلاق الملف النووي بأي ثمن قبل الانسحاب من الشرق الأوسط للتركيز على المحيط الهادئ.

ونظر الجمهور الإيراني بريبة إلى المهارات الدبلوماسية لفريق الرئيس «إبراهيم رئيسي» المفاوض في فيينا، معتبراً إياهم أقل مهارة من دبلوماسيي

تلعب إيران لعبة محفوفة بالمخاطر لا يمكنها الفوز بها

«روحاني» ذوي الخبرة.

وأصدر «رئيسي»، وهو متشدد عارض المفاوضات سابقاً، تعليماته إلى فريقه في فيينا بتقديم مطالب متطرفة مثل تأكيدات الرفع الفوري للعقوبات والضمانات بعدم العودة إلى عقوبات الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

لماذا يجب أن تقبل إيران بأقل من ذلك؟

لا يتوقف النجاح في محادثات فيينا على إزالة جميع العقوبات بل على تخفيف العقوبات، فأيران ليس لديها شك بأن بعض العقوبات ستبقى سارية.

وتشتد حاجة إيران إلى هدنة مع الولايات المتحدة

من غير المحتمل رفع جميع العقوبات

منذ بدء المفاوضات في أبريل/نيسان الماضي، أوضحت إيران أن أنشطتها الإقليمية وبرنامجها الصاروخي غير مطروح على الطاولة.

وعلى عكس المزاج في طهران، روج المفاوضون الإيرانيون بانتظام للتقدم المحرز في فيينا.

وقد ألمح كبير المفاوضين الإيرانيين إلى موقف الولايات المتحدة الحازم بشأن أنشطة إيران غير النووية، قائلاً إن النتيجة المربحة للجانبين ممكنة عندما

تحل النوايا الحسنة محل الشك والتعنت فيما عارض المسؤولون الأمريكيون الإنهاء الشامل لنظام العقوبات المفروضة على إيران

لأن هناك عقوبات غير مرتبطة ببرنامجها النووي.

وكثيراً ما يشير المسؤولون الأمريكيون، بمن فيهم الرئيس «بايدن»، إلى أنشطة إيران المزعجة للاستقرار،

بما في ذلك استخدامها لوكلاء إقليميين في لبنان وسوريا والعراق واليمن، كمبررات مقنعة للإبقاء على بعض العقوبات.

وفي وقت سابق، أعرب وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن» عن عزم بلاده على فرض «أشد العقوبات الممكنة للتعامل مع الدعم الإيراني للإرهاب».

وكررت نائبة «بلينكن»، «ويندي شيرمان»، ما قاله عندما شددت على تصميم الولايات المتحدة «على الإبقاء على العقوبات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ودعم الإرهاب».

وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن إلغاء جميع العقوبات سيتطلب أكثر من امتثال طهران لشروط الاتفاق النووي

إن علاقات إيران مع الدول العربية في حالة اضطراب بسبب حملتها الحثيثة لإكراه هذه الدول على الاعتراف بتفوقها الإقليمي.

كما أنه لا يوجد مصلحة لروسيا والصين في صعود إيران كقوة إقليمية مهيمنة، وهما تدعمان طهران فقط لتقويض المصالح الغربية في الخليج.

لا نعرف تمامًا ما الذي يجري في فيينا، خاصة أن «بليينكين» قال إن لدى الولايات المتحدة مخاوف تتجاوز برنامج إيران النووي.

ولم يكن من الصعب العودة إلى الاتفاق إذا لم تكن هناك قضايا أخرى حيث يوجد لدى العديد من البلدان الأخرى، مثل الأرجنتين وجنوب أفريقيا، برامج نووية

تسببت في القلق لكن

تم حل هذه المخاوف

مع الوكالة الدولية للطاقة

الذرية بينما نجد أن قضايا

إيران مع الغرب ودول

الشرق الأوسط تتجاوز

برنامجها النووي، وتمتد

إلى سياساتها الإقليمية



لا تزال إيران غير مستعدة للعيش في وئام مع جيرانها

المزعزعة للاستقرار.

وبالنظر إلى الضغوط الشعبية، لا يملك «رئيسي» رفاهية السماح لمفاوضيه في فيينا بالحفاظ على موقفهم

الحازم.

وبينما كان «رئيسي» يحتفل بذكرى الثورة، وضع

الإيرانيون الغاضبون في طهران لافتات في الشوارع كتب

عليها «الموت للديكتاتور والجمهورية الإسلامية».

وفي مدينة «فرديس»، شوهدت بعض الملصقات

قدسية المرشد الأعلى التي كانت لا تشوبها شائبة.

تلعب إيران لعبة محفوفة بالمخاطر لا يمكنها الفوز

بها، إنها تقدم نفسها على أنها نموذج للإنسانية ولكنها لا

ترغب في التصرف كدولة طبيعية تتجنب التدخل في

لاستعادة بعض أصولها الأجنبية المجمدة والبالغة 100 مليار دولار، لتمويل أهداف سياستها الخارجية واحتياجاتها المحلية الملحة.

ولا تستطيع إيران تحمل فشل محادثات فيينا لأن ذلك سيعني مزيد من التدهور الاقتصادي إلى جانب عمل عسكري محتمل ضد منشآتها النووية في حالة انهيار المسار الدبلوماسي.

وقبل الوصول إلى اتفاق ٢٠١٥، سجل الاقتصاد الإيراني معدل نمو بلغ -١,٣٪.

وفي عام ٢٠١٦، نما بنسبة ١٣/٤٪.

وبعد أن انسحاب الرئيس «دونالد ترامب» من الاتفاق تراجع الاقتصاد الإيراني مرة أخرى إلى الركود بنمو نسبته ٦,٨٪.

ولا يمكن لإيران

أن تتحمل تبعات

العقوبات الإضافية

وتداعيات الحرب وسط

استياء شعبي متزايد.

لقد منح «بايدن»

إدارة «رئيسي» متسعًا

من الوقت لتعديل سياساتها وخفض توقعاتها بشأن إسقاط العقوبات دون تغيير جذري في سياسات طهران العدوانية.

الوقت ينفد والفشل في التوصل إلى اتفاق ولو مؤقت سيكون على حساب إيران.

ومع ذلك، يبدو «رئيسي» متشددًا ففي خطاب تحدٍ

في الذكرى ٤٣ للثورة الإسلامية، قال غاضبًا إن القيادة

الإيرانية وضعت أملها «في الشرق والغرب والشمال

والجنوب ... ولم يكن لديها أمل في فيينا ونيويورك».

لقد كان خطابه أجوفًا لأن إيران لم تكن لتذهب إلى

فيينا لو لم تأمل في تحقيق اختراق دبلوماسي دون

المساس بطموحاتها الإقليمية.

مما دفعهم للتراجع عن شبوة الغنية بالنفط ومعظم مارب، بالإضافة إلى معقل مهم للحوثيين في صعدة. وستحدد السيطرة على الأراضي في اليمن شكل أي تسوية تفاوضية لإنهاء الحرب. وفي سوريا، شنت إسرائيل أكثر من ١٠٠٠ غارة جوية ضد الجماعات المرتبطة بإيران مثل «لواء القدس» والميليشيات الشيعية العراقية و«حزب الله». وكانت القيادة الإسرائيلية مترددة في شن أول غارة جوية في عام ٢٠١٣ خوفاً من الانتقام، لكن لم يرد النظام السوري ولا إيران ووكلائها. وشجع ذلك إسرائيل على شن غارات لاحقة، بما في ذلك عمليات الكوماندوز الأخيرة.

ويعد طرد إيران من سوريا هدف إسرائيلي حاسم لا يعارضه الروس في الحقيقة، بالرغم من تصنعهم المعارضة العلنية. ولا تزال إيران غير مستعدة للعيش في وئام مع جيرانها.

يؤمن الملاكي الحاكمون بالتفكير الديني الذي كان معمولاً به في العصور الوسطى. ولا تتوافق سياساتهم الداخلية، ناهيك عن المغامرات الخارجية، مع ذوي العقلية العلمانية في إيران. لقد قام الإيرانيون بثورتين في القرن العشرين، في عامي ١٩٠٥ و ١٩٧٩. وأدى التدخل الأنجلو-روسي إلى تخريب الأولى، واختطف «الخميني» الثورة الثانية. ودائماً الفعل الثالث هو الذي يأتي بنتيجة.

* ترجمة وتحرير الخليج الجديد

الشؤون الداخلية لجيرانها لأن قادتها يعتقدون أنهم في مهمة لتصدير الثورة وتحقيق مكانة بارزة في الشؤون العالمية.

وقد أوضح وزير خارجية سابق هذا الخيار الأيديولوجي، قائلاً: «لقد اخترنا أن نعيش بطريقة مختلفة ولا نريد شخصاً يخبرنا كيف نعيش».

وتبدو طهران غير مستعدة للتخلي عن طموحاتها الإقليمية وعن وكلائها الذين منحوها قوة إقليمية، وهي تفضل التعايش مع بعض العقوبات للحفاظ على إنجازاتها على مدى ٤ عقود بدلاً من إجبارها على التراجع والتركيز فقط على السياسة الداخلية، وهو الأمر الذي سيعني أن الثورة الإسلامية فشلت.

حملت إيران الاضطرابات أيضاً إلى تركيا حيث اعتقلت السلطات التركية مؤخرًا ١٤ عضوًا في شبكة تجسس مسؤولة عن اختطاف نشطاء إيرانيين معارضين فضلا عن التخطيط لاغتيال رجل

أعمال إسرائيلي للانتقام لمقتل العالم النووي «محسن فخري زاده» في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٠. بالإضافة إلى ذلك، حذرت جماعة إيرانية في العراق تحمل اسم «كتائب الوعد الحق» الإمارات من أن هجماتها لا تقتصر على الطائرات بدون طيار والصواريخ البالستية، وحثت ولي عهد أبوظبي «محمد بن زايد» على اغتنام الفرصة والانسحاب من حرب اليمن قبل تدمير التقدم الذي أحرزته الإمارات منذ تأسيسها عام ١٩٧١. وقد ردت الولايات المتحدة وإسرائيل على عداء وكلاء إيران اليمينيين والعراقيين بالتعهد بالدفاع عن السعودية والإمارات.

وفي الأسابيع الأخيرة، حقق التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن تقدماً إقليمياً كبيراً ضد الحوثيين،

اوكرانيا و صراع الاقطاب



حرب التحشيدات والتحذيرات بين الغرب وروسيا

*تقرير: فريق الرصد والمتابعة

أكد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي -يوم السبت- استعداد بلاده للحوار والدفاع عن نفسها، وفي حين توعدت نائبة الرئيس الامريكي كامالا هاريس روسيا بعقوبات غير مسبوقة إذا اجتاحت جارتها الغربية، أعلن حلف شمال الأطلسي «ناتو» (NATO) استعداده لتعزيز قواته شرقي أوروبا. ففي كلمة ألقاها في مؤتمر ميونخ للأمن بألمانيا، قال زيلينسكي إن قواته ستحمي بلاده مهما كان حجم القوات المهاجمة، وسواء تلقت دعماً دولياً أو لا، ووصف اتهامات روسيا لبلاده بسقوط قذائف على مناطق روسية بالاتهام

السخيف الذي لا أساس له.

وأكد أن بلاده مستعدة للبحث عن مفتاح تسوية الصراع وفقا لأي طريقة ممكنة، قائلا إن شبه جزيرة القرم -التي ضمتها روسيا عام ٢٠١٤- والمناطق المحتلة في إقليم دونباس (شرقي أوكرانيا) يجب أن تعود بالطرق السلمية. وفي هذا الإطار، أشار زيلينسكي إلى أنه عرض على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اختيار طريقة الحوار التي يرغب فيها والشركاء الذين يريدهم ضمن هذا الحوار، وقال إن كييف مستعدة للمحادثات في أي مكان ومع أي طرف. وفي المقابل، قال الرئيس الأوكراني إنه يجب أن تكون دول الحلف الأطلسي صادقة في إذا ما كانت تريد انضمام أوكرانيا إلى الحلف أم لا، ودعا دول أوروبا إلى وقف سياسة الاسترضاء إزاء روسيا، كما حث الغرب على أن يفرض من الآن العقوبات التي يلوح بها ضد موسكو، معتبرا أنه لن يكون لها جدوى إذا حدث الاجتياح.

عقوبات غير مسبوقة على روسيا

وفي كلمة يوم السبت بمؤتمر ميونخ للأمن، قالت نائبة الرئيس الأمريكي كامالا هاريس إن امريكا وحلفاءها سيفرضون عقوبات غير مسبوقة على روسيا إذا غزت أوكرانيا. وأضافت هاريس «أعدنا إجراءات اقتصادية ستكون سريعة وقاسية وامتاسكة. سنستهدف المؤسسات المالية الروسية والصناعات الرئيسية». وتابعت أن مواجهة التصعيد الروسي لن تقتصر على العقوبات الاقتصادية، وتابعت أن حلف الناتو سيعزز الجبهة الشرقية لأوروبا عسكريا، مشيرة إلى أن التعزيزات لن تكون للحرب داخل أوكرانيا، وإنما للدفاع عن الحدود الشرقية لدول الحلف الأطلسي. كما قالت نائبة الرئيس الأمريكي إنه تم تقديم مقترحات واضحة للحوار بشأن الأزمة الأوكرانية. وخلال المؤتمر نفسه، قال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن إن الولايات المتحدة وشركاءنا في مجموعة السبع مستعدون لفرض عواقب وخيمة على روسيا إذا اختارت غزو أوكرانيا.

بيان مجموعة السبع

وبالتزامن مع ذلك، عبر وزراء خارجية مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (امريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان) -في بيان مشترك عقب اجتماعهم في ميونخ- عن قلقهم البالغ مما وصفوه بالحشد العسكري الروسي المكثف وغير المبرر قرب أوكرانيا، معتبرين أن الحشد الروسي يشكل تحديا للأمن العالمي والنظام الدولي. كما عبر الوزراء عن قلقهم من إمكانية استخدام ما وصفوها بـ«الحوادث المدبرة» ذريعة لتصعيد عسكري محتمل في أوكرانيا. وأكدوا -في البيان المشترك- عزمهم على مواصلة الحوار مع روسيا، وقالوا إنهم سيحكمون على روسيا من خلال أفعالها، وإنهم يتوقعون أن تخفض أنشطتها العسكرية قرب أوكرانيا. وجدد وزراء خارجية مجموعة السبع التزام دولهم الراسخ بسيادة أوكرانيا داخل حدودها وميائها الإقليمية، مشيدين بضبط النفس من قبل أوكرانيا في مواجهة ما وصفوها بالاستفزازات المستمرة.

عقوبات جاهزة

من جهته، قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إن ما وصفها بالعقوبات الصارمة ضد أفراد وكيانات روسية جاهزة في وجه أي غزو روسي محتمل لأوكرانيا. وأضاف جونسون في كلمته بمؤتمر الأمن في ميونخ أنه «لن نسمح لروسيا بابتزاز أوروبا أو تهديد أمنها مجددا»، داعيا إلى توفير بدائل للغاز الروسي والاستعداد لكل السيناريوهات. وقالت رئاسة الوزراء البريطانية إن جونسون أكد للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي خلال لقائهما بميونخ التزام لندن طويل الأمد في مواجهة ما وصفه بالعدوان الروسي المستمر.

السيناريو الأسوأ بالنسبة لأوكرانيا

من جهتها، قالت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تروس إن السيناريو الأسوأ بالنسبة لأوكرانيا قد يحدث الأسبوع المقبل. أما رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين فقالت في مداخلتها بالمؤتمر -الذي تغيب عنه روسيا- إن الاتحاد الأوروبي وحلفاءه في الحلف الأطلسي أعدوا حزمة عقوبات باهظة الثمن إذا أقدمت روسيا على غزو أوكرانيا، مشيرة إلى أن لدى الأوروبيين خيارات تتيح لهم الحصول على الطاقة من مصادر بديلة. واعتبرت فون دير لاين أن العالم يواجه محاولة لإعادة كتابة قواعد النظام العالمي بقيادة روسيا والصين. وفي السياق، اعتبر رئيس الوزراء البولندي ماتيوش مورافيتسكي أن من السذاجة الاعتقاد بأن تلبية بعض مطالب روسيا ستؤدي إلى السلام في أوروبا. كما شدد المستشار الألماني أولاف شولتز على أن التصعيد لا يمكن أن يتوقف إلا من خلال الجهود الدبلوماسية، مشيرا إلى أنه لا يمكن توقع رؤية تقدم في نتائج الجهود الدبلوماسية بين عشية وضحاها.

تعزير وجود الناتو

ومع تزايد الحديث عن هجوم روسي محتمل على أوكرانيا، قال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، إن الحلف مستعد لتعزير وجوده العسكري في الجناح الشرقي للحلف إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وأضاف ستولتنبرغ -في كلمة ألقاها خلال مؤتمر ميونخ للأمن- أن الحلف يسعى لتفادي الصدام العسكري، وقد قدم مقترحات مكتوبة لموسكو بشأن الضمانات الأمنية التي طلبتها. واتهم الأمين العام للناتو روسيا بتقديم مطالب تعرف أنها لن تتحقق، وطالبها بسحب قواتها من الحدود الأوكرانية، مؤكدا أن الوقت ليس متأخرا أمام روسيا من أجل التراجع عن الحرب واختيار المسار السياسي. من جهته، أكد وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن -خلال مؤتمر صحفي في ليتوانيا بعد محادثات مع قادة دول البلطيق- أن بلاده ستقف مع حلفائها في دول البلطيق، لكنه أعرب عن أمله في أن يتراجع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن خيار الحرب. وفي السياق، دعا الرئيس الليتواني إلى تعزير أمن دول البلطيق بالقوات الأمريكية. وقال إن التعزيزات العسكرية الروسية على الحدود الشرقية للناتو تغير الوضع الأمني.

وكانت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى أرسلت بالفعل في الآونة الأخيرة تعزيزات عسكرية إلى وسط وشرق أوروبا، بالتوازي مع إمداد أوكرانيا بأسلحة متطورة.

الصين وروسيا

وفي سياق المواقف الدولية، قال وزير الخارجية الصيني وانغ يي -يوم السبت- إن الأزمة الأوكرانية بحاجة إلى خارطة طريق شاملة لأجل التوصل لحل جذري يراعي مخاوف الجميع. وأضاف وانغ أن أوكرانيا ينبغي أن تكون معبرا بين الشرق والغرب، وأن المخاوف الروسية ينبغي وضعها في الاعتبار. ودعا الوزير الصيني إلى وقف أجواء الحرب الباردة، وقال إن العالم الآن يواجه خطورة الانقسام والمواجهة، داعيا إلى إرساء الأمن في عالم متعدد الأقطاب. وفي موسكو، قالت الخارجية الروسية إن الوزير سيرغي لافروف أكد لنظيره الفرنسي جان إيف لودريان عدم إحراز تقدم في حل الأزمة بسبب عدم رغبة كييف في تنفيذ اتفاقية مينسك الرامية لإنهاء الصراع المستمر منذ عام ٢٠١٤ في إقليم دونباس (شرقي أوكرانيا) بين القوات الأوكرانية والانفصاليين المواليين لروسيا.

اتهامات روسية

في المقابل اتهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الغرب بعدم الجدية في بحث الضمانات الأمنية. وأضاف بوتين -خلال لقائه نظيره البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو- أن موسكو مستعدة للتفاوض مع الغرب شريطة النظر في ضماناتها الأمنية كحزمة واحدة دون استثناء. بدوره قال الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو إن موسكو ومينسك لا تريدان الحرب، محذرا من أن أوروبا أصبحت على شفا حرب شاملة. واتهم لوكاشينكو بعض المسؤولين الغربيين بما سماها الحماقة وغياب المسؤولية، وبأنهم وراء تصعيد النزاع في دونباس.

بايدن: بوتين قرر غزو أوكرانيا وسيفعل ذلك خلال أيام

وفي واشنطن قال الرئيس الأمريكي جو بايدن يوم الجمعة إنه مقتنع بأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اتخذ قرارا بغزو أوكرانيا وإنه على الرغم من أنه لا يزال هناك مجال للدبلوماسية فإنه يتوقع أن تتحرك روسيا في الأيام المقبلة. وقال بايدن «لدينا ما يدعوننا للاعتقاد بأن القوات الروسية تخطط وتنوي مهاجمة أوكرانيا في الأسبوع المقبل، في الأيام المقبلة»، مضيفا أن الولايات المتحدة تعتقد أن روسيا ستستهدف العاصمة الأوكرانية كييف. وحسب بيان صادر عن البيت الأبيض في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢ فقد تحدث الرئيس جوزيف ر. بايدن مع قادة الدول عبر الأطلسي حول احتمال وقوع مزيد من العدوان الروسي على أوكرانيا. وأعرب القادة عن قلقهم العميق إزاء استمرار حشد القوات الروسية، وكرروا دعمهم القوي لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، كما ناقشوا أهمية تقديم المزيد من المساعدات الاقتصادية لأوكرانيا. وتعهدوا أيضا بمواصلة الدبلوماسية لتهدئة التوترات مع ضمان الاستعداد لفرض تكاليف اقتصادية سريعة ومنسقة على روسيا إذا اختارت المزيد من الصراع. وناقش القادة الجهود المبذولة لضمان الدفاع والأمن للجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي (الناتو).

وشارك في الاتصال كل من رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والمستشار الألماني أولاف شولز، ورئيس

الوزراء الإيطالي ماريو دراغي، والأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرغ، والرئيس البولندي أندريه دودا، والرئيس الروماني كلاوس يوهانيس، ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون.

نص تصريحات بايدن بشأن روسيا وأوكرانيا

الرئيس بايدن:

طاب يومكم. قمت بإجراء اتصالات مهمين اليوم، على غرار ما كنت أقوم به منذ بضعة أشهر... اتصاليين مهمين بشأن الوضع في روسيا وأوكرانيا.

كان الاتصال الأول مع مجموعة من أعضاء الكونغرس من الحزبين والذين يمثلون الولايات المتحدة حاليا، وكذلك نائبة الرئيس هاريس في مؤتمر ميونيخ للأمن.

وكان الاتصال الثاني الأحدث في سلسلة من الاتصالات على مدار الأشهر العديدة الماضية مع رؤساء الدول الحليفة في حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي لإطلاعهم على ماهية الوضع الحالي برأي الولايات المتحدة وما سيحدث في أوكرانيا على الأرجح في الأيام المقبلة، وذلك لضمان أننا والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو لدينا نفس التفاهم.

يمكنني أن أؤكد أننا لم نقسم، على الرغم من جهود روسيا لتقسيمنا في الداخل والخارج. وتمثلت الرسالة الأبرز لكلا الاتصاليين بالوحدة والتصميم والعزم. لقد شاركت ما نعرفه عن الأزمة المتسارعة في أوكرانيا مع كل من شاركوا في الاتصاليين.

لقد شهدنا في خلال الأيام القليلة الماضية تقارير عن تصعيد كبير في انتهاكات وقف إطلاق النار من قبل المقاتلين المدعومين من روسيا والذين يحاولون استفزاز أوكرانيا في دونباس. على سبيل المثال، تعرضت روضة أطفال في أوكرانيا للقصف يوم أمس، وزعمت روسيا، كذبا، أن أوكرانيا نفذت هذا الهجوم. وما زال يردنا المزيد والمزيد من المعلومات المضللة التي تنشر للجمهور الروسي، بما في ذلك الانفصاليين المدعومين من روسيا، وتشير الادعاءات إلى أن أوكرانيا تخطط لشن هجوم واسع في دونباس.

لا دليل على هذه التأكيدات بكل بساطة، ومن غير المنطقي أن يختار الأوكرانيون هذه اللحظة لتصعيد نزاع قائم منذ عام فيما ثمة أكثر من ١٥٠ ألف جندي منتشرين على حدودها للتصعيد.

وتواصل وسائل الإعلام الرسمية الروسية أيضا إطلاق مزاعم زائفة عن وقوع إبادة جماعية في دونباس، وتدفع مزاعم ملفقة تحذر من هجوم أوكرانيا على روسيا بدون أي دليل. أنا متأكد من أن أوكرانيا تفكر في القيام بذلك... "في مهاجمة روسيا".

يتسق كل ذلك مع ما قام به الروس في السابق لإعداد تبرير كاذب لمهاجمة أوكرانيا. ويتمشى ذلك أيضا مع سيناريوهات الذرائع التي حذرت منها الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها منذ أسابيع.

لقد أظهرت القوات الأوكرانية قدرا كبيرا من حسن الحكم في هذه اللحظات المتوترة، وأظهرت أيضا ضبطا للنفس ورفضت السماح للروس بجرهم إلى الحرب.

ولكن ما زال الواقع هو أن القوات الروسية تحاصر أوكرانيا حاليا، من بيلاروسيا وعلى طول الحدود الروسية مع أوكرانيا حتى البحر الأسود في الجنوب... كامل الحدود.

كما تعلمون، لدينا ما يدفعنا للاعتقاد بأن القوات الروسية تخطط وتعتزم مهاجمة أوكرانيا الأسبوع المقبل... في الأيام المقبلة. نعتقد أنهم سيستهدفون العاصمة الأوكرانية كييف التي يبلغ عدد سكانها ٢,٨ مليون شخص بريء.

نحن نتحدث عن خطط روسيا بصوت عالي وبشكل متكرر، ليس لأننا نريد صراعا، بل لأننا نفعل كل ما بوسعنا

للتخلص من أي سبب قد تقدمه روسيا لتبرير غزو أوكرانيا ومنعها من التحرك. ولكن لا يخطئ أحد، فإذا تابعت روسيا خطتها، ستكون مسؤولة عن حرب اختيارية كارثية لا داع لها. والولايات المتحدة وحلفاؤها مستعدون للدفاع عن كل شبر من أراضي الناتو من أي تهديد لأمننا الجماعي. لن نرسل قواتا للقتال في أوكرانيا، ولكننا سنواصل دعم الشعب الأوكراني. قدمت الولايات المتحدة العام الماضي مبلغا قياسيًّا من المساعدة الأمنية لأوكرانيا لتعزيز دفاعها بلغ ٦٥٠ مليون دولار، بدءا من صواريخ جافلين وصولا إلى الذخيرة. وقدمنا في السابق أيضا ٥٠٠ مليون دولار في أوكرانيا على شكل مساعدات إنسانية ودعم اقتصادي للدولة. وأعلننا في وقت سابق من هذا الأسبوع عن ضمان إضافي لقرض سيادي يصل إلى مليار دولار لتعزيز مرونة أوكرانيا الاقتصادية. ولكن المحصلة النهائية هي أن الولايات المتحدة وحلفاءنا وشركاءنا سيدعمون الشعب الأوكراني. سنحاسب روسيا على أفعالها. الغرب موحد وعازم في هذا الصدد، ونحن على استعداد لفرض عقوبات شديدة على روسيا إذا قامت بغزو أوكرانيا. ولكنني أكرر أنه لا يزال بإمكان روسيا أن تختار الدبلوماسية. لم يفت الأوان بعد للتهدئة والعودة إلى طاولة المفاوضات. لقد وافقت روسيا الليلة الماضية على أن يلتقي وزير الخارجية بليينكن ووزير الخارجية لافروف بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير في أوروبا. ولكن إذا قامت روسيا بعمل عسكري قبل ذلك التاريخ، سيكون من الواضح أنها أغلقت الباب أمام الدبلوماسية. ستكون قد اختارت الحرب وستدفع ثمنها باهظا لذلك... وليس من العقوبات التي سنفرضها نحن وحلفاؤها عليها فحسب، ولكن من الغضب الأخلاقي الذي سينتاب بقية العالم منهم. ثمة العديد من القضايا التي تقسم أمتنا وعالمنا، ولكن مواجهة العدوان الروسي ليست إحدى هذه القضايا. الشعب الأمريكي موحد. أوروبا موحد. المجتمع عبر الأطلسي موحد. أحزابنا السياسية في هذا البلد موحد. العالم الحر كله موحد. لدى روسيا الخيار بين الحرب وكل المعاناة التي ستجلبها أو الدبلوماسية التي ستجعل المستقبل أكثر أمنا للجميع.

تصريحات وزير الخارجية الأمريكي في مجلس الأمن الدولي

الوزير بليينكن: سيدي الرئيس، لقد انعقد هذا المجلس اليوم لمناقشة تطبيق اتفاقية مينسك، وهو هدف نتشاركه جميعا، على الرغم من انتهاكات روسيا المستمرة. ما زالت هذه الاتفاقية التي تم التفاوض عليها في العام ٢٠١٤ و٢٠١٥ ووقعت عليها روسيا أساسا لعملية السلام لحل النزاع في شرق أوكرانيا. تتمثل مسؤولية هذا المجلس الأساسية وغاية إنشائه بالحفاظ على السلام والأمن. وفي الوقت الذي نجتمع فيه اليوم، يشكل العدوان الروسي الذي يلوح في الأفق ضد أوكرانيا التهديد الأكثر إلحاحا للسلام والأمن. لا تقتصر المخاطر على أوكرانيا، فهذه لحظة محفوفة بالمخاطر على أرواح الملايين من الناس وسلامتهم، وكذلك على أساس ميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد والذي يحافظ على الاستقرار في مختلف أنحاء العالم. تؤثر هذه الأزمة بشكل مباشر على كل عضو من أعضاء هذا المجلس وعلى كل دولة من دول العالم. فالمبادئ الأساسية التي تحافظ على السلام والأمن تحت التهديد، وهي المبادئ التي تم تكريسها في أعقاب حربين عالميتين وحرب باردة. ونشير في هذا الصدد إلى مبدأ ألا دولة تستطيع تغيير حدود دولة أخرى بالقوة ومبدأ ألا دولة تستطيع أن تملّي الخيارات أو السياسات على أي دولة أخرى ولا يسعها أن تحدد الجهات التي ستترتب بها. هذا

هو مبدأ السيادة الوطنية.

هذا هو بالتحديد نوع الأزمات التي أنشئت الأمم المتحدة لمنعها، وعلى وجه التحديد مجلس الأمن. علينا أن نتحدث عما تفعله روسيا في أوكرانيا الآن.

في خلال الأشهر الماضية وبدون أن تتعرض روسيا لأي استفزاز وبدون أي تبرير، قامت بحشد أكثر من ١٥٠ ألف من قواتها عند حدود أوكرانيا في روسيا وبييلاروسيا وشبه جزيرة القرم المحتلة. تدعي روسيا أنها تسحب تلك القوات، ولكننا لا نشهد على حصول ذلك ميدانيا، بل تشير معلوماتنا بوضوح إلى أن هذه القوات، بما فيها القوات البرية والطائرات والسفن، تستعد لشن هجوم على أوكرانيا في الأيام المقبلة.

لا نعرف كيف ستسير الأمور بالضبط، ولكن إليكم ما يستطيع العالم أن يتوقعه. تتكشف الأمور الآن في الواقع، فيما تتخذ روسيا خطوات على طريق الحرب وقد أعادت إصدار تهديدها بشن عمل عسكري.

تخطط روسيا أولا لفبركة ذريعة للهجوم. قد تتخذ هذه الذريعة شكل حدث عنيف تلوم به روسيا أوكرانيا، أو اتهامها شائنا توجهه روسيا للحكومة الأوكرانية. لا نعرف بالضبط ما سيكون شكل الذريعة. قد تكون هجوما "إرهابيا" ملفقا داخل روسيا أو اكتشافا لمقبرة جماعية أو هجوما بطائرة بدون طيار ضد مدنيين أو هجوما وهميا - أو حتى حقيقيا - باستخدام أسلحة كيميائية. قد تصف روسيا ذلك بالتطهير العرقي أو الإبادة الجماعية، مما يسخر من مفهوم لا نتعامل معه باستخفاف في هذه القاعة ولا أستخف به شخصيا بالنظر إلى تاريخ عائلتي.

بدأت وسائل الإعلام الروسية في الأيام القليلة الماضية في نشر بعض هذه الإنذارات والادعاءات الكاذبة لزيادة الغضب العام وإرساء الأساس لتبرير ذريعة للحرب. واشتد اليوم قرع الطبول في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة في روسيا، وقد سمعنا هنا اليوم بعض المزاعم التي لا أساس لها من متحدثين مدعومين من روسيا. ثانيا، وردا على هذا الاستفزاز المصطنع، قد تعقد أعلى المستويات في الحكومة الروسية اجتماعات طارئة بشكل مسرحي لمعالجة ما يسمى بالأزمة. وستصدر الحكومة بيانات تعلن أن على روسيا الرد للدفاع عن المواطنين الروس أو الروس الإثنيين في أوكرانيا.

ومن المقرر أن يبدأ الهجوم بعد ذلك. ستتساقط الصواريخ والقنابل الروسية عبر مختلف أنحاء أوكرانيا وسيتم تشويش الاتصالات وستؤدي الهجمات الإلكترونية إلى إغلاق المؤسسات الأوكرانية الرئيسية. ستتقدم الدبابات والجنود الروس بعد ذلك نحو أهداف رئيسية سبق تحديدها ورسمها في خطط مفصلة. ونعتقد أن هذه الأهداف تشمل العاصمة الأوكرانية كييف، وهي مدينة يبلغ عدد سكانها ٢,٨ مليون نسمة. ولا تنوي روسيا التوقف عند الهجمات التقليدية لهزيمة الشعب الأوكراني، إذ لدينا معلومات تشير إلى أنها ستستهدف مجموعات محددة من الأوكرانيين.

لقد حذرنا الحكومة الأوكرانية من كل ما هو قادم. وها نحن اليوم نفصل الأمور أكثر بكثير، على أمل أن نتمكن من خلال مشاركة ما نعرفه مع العالم من التأثير على روسيا للتخلي عن مسار الحرب واختيار مسار مختلف بينما لا يزال ذلك متاحا.

أعرف أن البعض قد شكك في معلوماتنا وذكرنا حالات سابقة لم تتحقق فيها المعلومات الاستخباراتية في نهاية المطاف. ولكن اسمحو لي أن أكون واضحا بأنني هنا اليوم لتجنب اندلاع الحرب وليس لإطلاقها. يتم التحقق من صحة المعلومات التي عرضتها هنا من خلال ما رأيناه يتكشف أمام أعيننا منذ شهور. نذكروا أنه بينما سخرت روسيا مرارا من تحذيراتنا وإنذاراتنا واعتبرتها دراماتيكية وهراء، فهي تحشد بثبات أكثر من ١٥٠ ألف جندي عند حدود أوكرانيا، فضلا عن القدرات اللازمة لشن هجوم عسكري واسع النطاق.

لا يقتصر الأمر علينا فحسب، إذ يشاطرنا الحلفاء والشركاء هذا الرأي. ولم تسمع روسيا عن المخاوف منا فحسب، إذ

تحدث المجتمع الدولي عن ذلك بصوت أعلى وأعلى. سنشعر بالارتياح إذا لم تغزو روسيا أوكرانيا لأنها تكون قد غيرت مسارها وأثبتت أن توقعاتنا خاطئة. ستكون هذه نتيجة أفضل بكثير من الوضع الذي نعيشه حالياً، وسنتقبل بسرور أي انتقاد يوجهه إلينا أي طرف. ستكون هذه حرب اختيارية على حد تعبير الرئيس بايدن. ولقد كنا والشركاء والحلفاء واضحين لناحية أن استجابتنا ستكون حادة وحاسمة إذا اتخذت روسيا هذا الخيار. وقد كرر الرئيس بايدن ذلك بقوة في وقت سابق من هذا الأسبوع. ثمة خيار آخر متاح أمام روسيا إذا كانت صريحة في ادعائها بأنها ملتزمة بالدبلوماسية. الدبلوماسية هي الطريقة المسؤولة الوحيدة لحل هذه الأزمة، ويتم جزء أساسي من ذلك من خلال تنفيذ اتفاقية مينسك، والتي هي موضوع جلستنا اليوم. لقد تعهدت روسيا وأوكرانيا بسلسلة من الالتزامات في اتفاقية مينسك، بمشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشركاء نورماندي.

إذا كانت روسيا مستعدة للجلوس مع الحكومة الأوكرانية والعمل من خلال عملية تنفيذ هذه الالتزامات، فإن أصدقائنا في فرنسا وألمانيا على استعداد لعقد مناقشات رفيعة المستوى في صيغة نورماندي لتسوية هذه القضايا. أوكرانيا مستعدة لذلك، ونحن على استعداد تام لدعم الأطراف. إن إحراز تقدم باتجاه حل أزمة دونباس من خلال اتفاقية مينسك قد يعزز المناقشات الأوسع حول القضايا الأمنية التي نحن على استعداد للمشاركة بشأنها مع روسيا بالتنسيق مع حلفائنا وشركائنا. لقد قدمنا لروسيا منذ أكثر من ثلاثة أسابيع ورقة تفصيلية توضح الخطوات الملموسة والمتبادلة التي يمكننا اتخاذها على المدى القريب لمعالجة مخاوفنا وتعزيز المصالح الأمنية الجماعية لروسيا والولايات المتحدة وشركائنا وحلفائنا الأوروبيين. وقد تلقينا هذا الصباح رداً ونحن بصدد تقييمه. وجهت رسالة إلى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في وقت سابق من اليوم واقترحت عليه أن نلتقي الأسبوع المقبل في أوروبا عقب محادثتنا في الأسابيع الأخيرة بغية مناقشة الخطوات التي يمكننا اتخاذها لحل هذه الأزمة بدون صراع. ونقترح أيضاً عقد اجتماعات بين مجلس حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا والمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

قد تمهد هذه الاجتماعات لعقد قمة للقادة الرئيسيين في سياق خفض التصعيد بغية التوصل إلى تفاهات بشأن مخاوفنا الأمنية المشتركة. نحن نتحمل مسؤولية بذل كل جهد ممكن من أجل نجاح الدبلوماسية بصفتنا دبلوماسيين بارزين لدولنا وعلينا أن نبذل كافة الجهود الدبلوماسية الممكنة. إذا كانت روسيا ملتزمة بالدبلوماسية، سنتيح لها كافة الفرص لإظهار هذا الالتزام. لا أشك في أن الرد على تصريحاتي هنا اليوم سيتمثل بالمزيد من الرفض من الحكومة الروسية التي ستدعي أن الولايات المتحدة تأجج الهستيريا أو أنها "لا تخطط" لغزو أوكرانيا. لذا اسمحوا لي أن أبسط الموضوع. تستطيع الحكومة الروسية أن تعلن اليوم أنها لن تغزو أوكرانيا - بدون تحفظ أو مراوغة. أن تقول ذلك بصراحة وأمام العالم. فلتثبت ذلك إذا من خلال إعادة القوات والدبابات والطائرات إلى ثكناتهم وقواعدهم وإرسال الدبلوماسيين إلى طاولة المفاوضات. سيتذكر العالم هذا الالتزام أو رفضه في الأيام القادمة. أنهى كلامي الآن.

وزارة الخارجية الأمريكية

مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية

١٧ شباط / فبراير ٢٠٢٢

بيان لأنتوني ج. بليكن حول قرار مجلس الدوما الروسي بشأن شرق أوكرانيا

صرح مجلس الدوما الروسي بأنه يخطط لإرسال طلب إلى الرئيس بوتين للاعتراف بجمهورية دونيتسك ولوهانسك الشعبية كجمهوريات "مستقلة". ولكي نكون واضحين: إن موافقة الكرملين على هذا الطلب قد ترقى إلى مستوى رفض شامل من الحكومة الروسية لالتزاماتها بموجب اتفاقية مينسك، التي تحدد عملية إعادة الدمج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الكامل لتلك الأجزاء من إقليم دونباس، الذي تسيطر عليه روسيا من خلال قوات وكذلك وكلاء سياسيين منذ سنة ٢٠١٤. وسيؤدي إصدار هذا القرار إلى تقويض سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها بشكل أكبر، فضلا عن أنه يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ويثير مزيد من التساؤلات بشأن التزام روسيا المعلن بمواصلة الانخراط في الدبلوماسية لتحقيق حل سلمي لهذه الأزمة وكذلك يتطلب استجابة سريعة وحازمة من الولايات المتحدة بالتنسيق الكامل مع حلفائنا وشركائنا.

المغزى من دعوة الدوما للاعتراف بجمهورية دونيتسك ولوغانسك؟

تحت العنوان أعلاه، نشرت «فرغلياد» الروسية مقالا موقعا باسم ثلاثة صحفيين، حول الطرف الذي يمكن أن يقود الرئيس بوتين لتلبية طلب الدوما والاعتراف بجمهورية دونيتسك ولوغانسك. وجاء في مقال ايلينا ليكسينيا وروستيسلاف زوبكوف ورفائيل فخرالدينوف: أثارت دعوة البرلمانين الروس رئيس البلاد للاعتراف باستقلال دونيتسك ولوغانسك ضجة كبيرة على نطاق عالمي. في أوكرانيا والغرب، سببت هذه الدعوة سخطا ظاهريا، لكنهم في أعماقهم، على ما يبدو، كانوا سعداء. بل إن الرئيس الذي وقّع في حينه على اتفاقيات مينسك، بيترو بوروشنكو، قال إن كيبف الآن يمكنها أن تخرقها بأمان. وقال رئيس لجنة شؤون رابطة الدول المستقلة، ليونيد كلاشنيكوف، إن تبني الطلب لا يعني حتى الآن الاعتراف بجمهورية دونيتسك ولوغانسك. ف «القرار يتخذ من قبل الرئيس وهذا من اختصاصه. مجلس الدوما، بقراراته، يصوغ المقاربات».

بدوره، قال مدير مركز كيبف للدراسات السياسية وعلم الصراع، ميخائيل بوغرينسكي، إنه كان يتوقع منذ فترة طويلة مثل هذه المبادرة من البرلمان الروسي، بل كان يتوقعها «بعد» إنذار «بوتين المعروف بشأن الضمانات الأمنية وبعد المحاولات الفاشلة لوضع النقاط على الحروف في الاجتماع الذي عقده مؤخرا مستشارو زعماء «النورماندي». ويرى بوغرينسكي «أن مبادرة مجلس الدوما تواصل الخط الذي بدأه الإنذار. وكما يقول لافروف، هناك بعض التقدم في الاستجابة للإنذار، لكن لا توجد إجابة بشأن القضايا الرئيسية. بالنسبة لاتفاقيات مينسك، هناك إجابة فعلية، وهي أن كيبف تواصل المراوغة».

وأضاف: «فكما أعلن المستشار الألماني أولاف شولتز، وعده زيلينسكي بأن يفي أخيرا بإحدى النقاط الرئيسية في اتفاقيات مينسك، وهي إعداد قانون بشأن الوضع الخاص لدونباس. ولكن، من المستبعد أن يصدق بوتين ذلك. ومع ذلك، فعليه أن يمنح زيلينسكي الوقت للوفاء بالوعود التي قطعها للمستشار الألماني. وهذا يعني، على أية حال، أن موسكو ستمنح الجانب الأوكراني شهرين لقبول الجزء السياسي من اتفاقيات مينسك في النهاية.. وإذا لم يحدث ذلك، فعلى الأرجح ستضطر روسيا إلى الاعتراف بجمهورية دونيتسك ولوغانسك».



فيليب فاسيليفسكي؛ وسيث جونز*

الغزو الروسي لأوكرانيا: الاحتمالات والسيناريوهات

*مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية-CSIS

القضية: إذا فشلت محادثات السلام، ستكون أمام الجيش الروسي خيارات عدة للتقدم إلى داخل أوكرانيا عبر طرق غزو شمالية، ووسطى، وجنوبية. لكن المحاولة الروسية للاستيلاء على الأرض والاحتفاظ بها لن تكون سهلة بالضرورة، وسوف تتأثر على الأرجح بتحديات من الطقس، والقتال في المناطق الحضرية، والقيادة والسيطرة، والخدمات اللوجستية، والروح المعنوية للقوات الروسية والسكان الأوكرانيين. ويجب أن تكون الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها الأوروبيون مستعدين لحدوث غزو من خلال اتخاذ خطوات اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية واستخباراتية وإنسانية فورية لمساعدة أوكرانيا وسكانها وتعزيز الدفاعات على طول الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي (الناتو).

مقدمة:

يواصل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التهديد بغزو أوكرانيا بحشد عسكري كبير بالقرب من الحدود الروسية الأوكرانية واستخدام لغة عدوانية. وقد نشرت روسيا أسلحة وأنظمة هجومية على مسافة قريبة من أوكرانيا، بما في ذلك دبابات القتال الرئيسية، ومدافع الهاوتزر ذاتية الدفع، ومركبات قتال المشاة، وأنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة، وأنظمة الصواريخ الباليستية

قصيرة المدى من طراز "إسكندر"، والمدفعية المنقولة، (كما هو موضح في الشكلين (أ) و (ب)).
واستكمل بوتين هذا التحشيد بعبارات حادة أكد فيها أن أوكرانيا هي جزء تاريخي من روسيا وأن كييف يجب أن تعود إلى حظيرة روسيا. وهذا التهديد الروسي مثير للقلق بشكل خاص لسببين على الأقل.

أولاً،

يمكن لروسيا تحريك قواتها المتمركزة مسبقاً إلى داخل أوكرانيا بسرعة. وإذا انخرط الجيش الروسي في الهجوم بشكل كامل، فسوف يكون أقوى بكثير وأكثر قدرة من الجيش الأوكراني، وقد أوضحت الولايات المتحدة ودول الناتو الأخرى أنها لن تنشر قواتها في أوكرانيا لصد الغزو الروسي.
وحتى لو تمكن الدبلوماسيون من التوصل إلى اتفاق، فقد أظهر بوتين استعداداً لتصعيد الحرب في أوكرانيا -أو خفضها- وهدد بتوسيع الحرب، ما يجعل التهديد الروسي مستمراً.

ثانياً،

قد يؤذن الغزو، في حال تنفيذه، بتغيير مهم في السياسة الدولية، خالقاً "ستاراً حديدياً" جديداً يبدأ على طول حدود روسيا مع فنلندا ودول البلطيق، ويتحرك جنوباً عبر أوروبا الشرقية والشرق الأوسط ووسط وجنوب آسيا، وأخيراً إلى شرق آسيا على طول التخوم الجنوبية للصين.
وهكذا، من المهم أن نفهم كيف يمكن أن تقوم روسيا بغزو أوكرانيا، وكيف يمكن لأهداف سياسية محددة أن تؤثر على خطة الغزو، وما التحديات التي قد يواجهها الغزو، وما الخيارات التي تتوفر للولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين للرد.
وللمساعدة على فهم هذه الديناميات، يطرح هذا التحليل الموجز عدداً من الأسئلة. ما أهداف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين؟ ما الخيارات العسكرية التي تمتلكها روسيا، وكيف يمكن أن يبدو الغزو؟ كيف ينبغي للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها الرد؟
يقدم هذا الموجز أطروحتين رئيسيتين.

أولاً،

إذا قررت روسيا غزو أوكرانيا لإعادة تأكيد السيطرة والنفوذ الروسيين، فإن هناك على الأقل ثلاثة محاور محتملة للتقدم من أجل الاستيلاء على الأراضي الأوكرانية: توغل شمالي، ربما محاولة الالتفاف حول الدفاعات الأوكرانية حول كييف وتطويقها من خلال التقرب عبر بيلاروسيا؛ اندفاع مركزي من الوسط يتقدم غرباً إلى أوكرانيا؛ واندفاع جنوبي يتقدم عبر برزخ بيريكوب.

ثانياً،

إذا فشلت الولايات المتحدة وشركاؤها الأوروبيون في ردع غزو روسي، فإن عليهم دعم المقاومة الأوكرانية من خلال مزيج من الوسائل الدبلوماسية والعسكرية والاستخباراتية وغيرها من الوسائل.
لا يمكن للولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين السماح لروسيا بضم أوكرانيا. كان من شأن استرضاء الغرب لموسكو عندما ضمت شبه جزيرة القرم في العام ٢٠١٤ ثم دبرت تمرداً في شرق أوكرانيا تمكين القادة الروس وزيادتهم جرأة

فحسب.

وإضافة إلى ذلك، سيؤدي ضم روسيا لبعض أو كل أوكرانيا إلى زيادة القوى العاملة الروسية، والقدرة الصناعية والموارد الطبيعية إلى مستوى يمكن أن يجعلها تهديدًا عالميًا. لا يمكن للولايات المتحدة وأوروبا أن ترتكبا هذا الخطأ مرة أخرى.

ينقسم باقي هذا الموجز إلى ثلاثة أقسام رئيسية. أولاً، يفحص الأهداف السياسية الروسية. ثانياً، يحلل الخيارات العسكرية الروسية. ثالثاً، يستكشف الخيارات المتاحة للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها.

الأهداف السياسية الروسية

يريد الكرملين ما يقول إنه يريده: وضع نهاية لتوسع الناتو؛ وتراجعاً عن توسيعه السابق، وإزالة الأسلحة النووية الأمريكية من أوروبا، ومجال نفوذ روسيا.

ومع ذلك، قد يقبل بوتين بما هو أقل. والهدف الأساسي للكرملين هو ضمان ألا تنتمي بيلاروسيا وأوكرانيا وجورجيا أبداً إلى كتلة عسكرية أو اقتصادية غير تلك التي تسيطر عليها موسكو، وأن تكون روسيا الحكم النهائي في السياسة الخارجية والأمنية للدول الثلاث.

في جوهره، يدور هذا الصراع حول ما إذا كان يمكن للجمهوريات العرقية السابقة، بعد ٣٠ عامًا من انهيار الاتحاد السوفياتي، أن تعيش كدول مستقلة وذات سيادة، أو إذا كان ما يزال يتعين عليها الاعتراف بموسكو باعتبارها صاحبة السيادة بحكم الأمر الواقع.

ظاهرياً، يأتي طلب منطقة نفوذ حصرية في أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز لتلبية المصالح الأمنية الروسية. وقد صور الكرملين توسع الناتو إلى الشرق على أنه الخطيئة الأصلية للعلاقات الدولية مع الغرب في حقبة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، والتي يجب تصحيحها الآن.

وعلى الرغم من الحقائق والتفسيرات البديلة والمخاوف الأمنية للدول التي تتمتع بسيادة متساوية، تدعي موسكو أنها ستعتمد، من دون مثل هذه الضمانات، إلى استخدام القوة العسكرية لحماية مصالحها الأمنية.

الخيارات العسكرية الروسية

بناءً على هذه الأهداف السياسية، لدى الكرملين ستة خيارات عسكرية محتملة على الأقل:

١. إعادة نشر بعض القوات الروسية البرية بعيداً عن الحدود الأوكرانية - مؤقتاً على الأقل - إذا نجحت المفاوضات - وإنما الاستمرار في مساعدة المتمردين الموالين لروسيا في شرق أوكرانيا.
٢. إرسال القوات الروسية التقليدية إلى منطقتي دونيتسك ولوهانسك الانفصاليين "كقوات حفظ سلام" من جانب واحد، ورفض سحبها حتى تنتهي محادثات السلام بنجاح وتوافق كييف على تنفيذ اتفاقيات مينسك.
٣. الاستيلاء على أراضٍ أوكرانية تصل غرباً إلى نهر الدنيبر لاستخدامها كورقة مساومة أو دمج هذه الأراضي الجديدة بالكامل في الاتحاد الروسي.

٤. الاستيلاء على الأراضي الأوكرانية حتى نهر دنيبر، والاستيلاء على حزام إضافي من الأرض (يشمل أوديسا)، والذي يربط الأراضي الروسية بجمهورية ترانسدنيستريا الانفصالية ويفصل أوكرانيا عن أي منفذ إلى البحر الأسود. وسوف يدمج الكرملين هذه الأراضي الجديدة في روسيا ويضمن بقاء الدويلة الأوكرانية المتبقية غير قابلة للحياة اقتصادياً.

٥. الاستيلاء فقط على حزام من الأرض بين روسيا وترانسدنيستريا (بما في ذلك ماريوبول وخيرسون وأوديسا)

لتأمين إمدادات المياه العذبة لشبه جزيرة القرم ومنع وصول أوكرانيا إلى البحر، مع تجنب القتال الرئيسي حول كييف وخاركيف.

٦. الاستيلاء على كل أوكرانيا، والإعلان، مع بيلاروسيا، عن تشكيل اتحاد سلافي ثلاثي جديد للروس، "الكبار" و"الصغار"، و"البيض" (الروس، والأوكرانيين والبيلاروسيين).

من بين هذه الخيارات الستة، سيكون الخياران الأولان هما الأقل احتمالاً للتسبب بفرض عقوبات دولية كبيرة على روسيا، لكن فرصتهما محدودة في تحقيق انفراجة في قضايا الناتو أو اتفاقيات مينسك بسبب طبيعتهما القسرية. وتجلب جميع الخيارات الأخرى عقوبات دولية كبيرة وصعوبات اقتصادية، وستؤدي إلى نتائج عكسية لهدف إضعاف الناتو أو فصل الولايات المتحدة عن التزاماتها تجاه الأمن الأوروبي.

يمكن أن تحقق الخيارات من ثلاثة إلى ستة هدفاً آخر -تدمير إمكانية وجود أوكرانيا مستقلة- التي أصبح تحولها نحو دولة ديمقراطية ليبرالية مصدراً رئيسياً للخلاف بين النخب الأمنية في الكرملين. وسيجعل الخيار الثالث روسيا تسيطر على مساحة كبيرة من الأراضي الأوكرانية، لكنه سيترك أوكرانيا دولة قابلة للحياة اقتصادياً.

ويترك الخيار الرابع أوكرانيا صغيرة زراعية فقط، ولكنه يتجنب احتلال أكثر مناطقها قومية. ويترك الخيار الخامس جزءاً أكبر من الأراضي الأوكرانية حرة، لكنه يقطع وصولها إلى البحر ويرتب على روسيا تكاليف احتلال أقل. ويتسم الخياران الرابع والخامس -الاستيلاء على حزام من الأرض من تيراسبول إلى ماريوبول- بالتعقيد بسبب حقيقة أنها لا توجد سمة طبيعية أو نهر أو سلسلة جبال تمتد من الشرق إلى الغرب، والتي يمكن أن تكون بمثابة خط ترسيم طبيعي لهذه الأرض المحتلة.

وسوف تمر الحدود الجديدة على طول هذه المنطقة عبر عدد لا يحصى من الحقول والغابات وسيكون من الصعب الدفاع عنها. ويعني الخيار السادس احتلال البلد بأكمله والتعامل مع استيعاب ٤١ مليون نسمة قد يقاومون الاحتلال بشكل فعال وسلي لسنوات.

وسيتطلب الأمر وجود قوة احتلال كبيرة الحجم للسيطرة على السكان وإدارة الحدود الجديدة مع دول الناتو. ويمكن للأوكرانيين في أي منطقة محتلة أن يتوقعوا نوع "الترويس" القسري الذي عاشته الأمة في ظل حكام روس مثل كاترين العظمى، وألكسندر الثاني، وستالين، وبريجنيف.

مسارات الغزو المحتملة

كان الإعداد الأيديولوجي للمجتمع الروسي للنزاع مع أوكرانيا مستمراً منذ العام ٢٠١٤ على الأقل، مع تصوير دعاية الكرملين لأوكرانيا كدولة "فاشية جديدة" و"نازية جديدة".

وفي تموز (يوليو) ٢٠٢١، أكدت رسالة مُعلنة من الرئيس بوتين تقول إن الروس والأوكرانيين هم الشعب نفسه وانتقدت السلطات الأوكرانية لتبريرها الاستقلال بإنكار ماضيها. وجعل الجيش الروسي مقالة الرئيس بوتين قراءة إلزامية لجنوده.

وتبعت ذلك في تشرين الأول (أكتوبر) رسالة في صحيفة "كوميرسانت" من نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، ديمتري ميدفيديف، والتي استخدمت نبرات لا سامية لنزع الشرعية عن القيادة الأوكرانية الحالية باعتبارها متطرفة وفسادة وخاضعة لسيطرة أجنبية.

مع وجود أساس أيديولوجي للعمل، فإن الخطوة التالية أمام روسيا هي خلق سبب للحرب - تبرير للحرب - والذي يتوافق مع صورة أوكرانيا التي صنعها الكرملين.

ويمكن أن تتراوح الذرائع لشن هجوم من انهيار مباشر للمحادثات الأمنية إلى حادثة مدبرة مُدارة على مراحل، مشابهة للاستفزازات في "موكدين" و"جليويتز" و"ماينيل"، التي قدمت مبرراً لغزو اليابان لمنشوريا، وغزو ألمانيا لبولندا، وهجوم الاتحاد السوفياتي على فنلندا، على التوالي.

وهذا هو السبب في أن الادعاء الغريب لوزير الدفاع، سيرجي شويغو، المنشور على الموقع الرسمي للكرملين عن المرتزقة الأمريكيين الذين يرتبون "استفزازاً" بأسلحة كيميائية في أوكرانيا هو ادعاء ينذر بالسوء، وربما ينذر بنوع "الحادث" الذي قد يكون الكرملين بصدده.

بمجرد وجود سبب للحرب، من المرجح أن تأتي الهجمات الإلكترونية لتقويض أنظمة القيادة والسيطرة العسكرية الأوكرانية والاتصالات العامة والشبكات الكهربائية.

وبعد ذلك، من المرجح أن تبدأ العمليات الحركية بضربات جوية وصاروخية ضد القوات الجوية الأوكرانية وأنظمة الدفاع الجوي.

وبمجرد تحقيق التفوق الجوي، ستتحرك القوات البرية الروسية إلى الأمام، تسبقها بقليل عمليات خاصة لتقويض المزيد من قدرات القيادة والسيطرة وتأخير تعبئة الاحتياطيات من خلال تنفيذ التفجيرات، والاعتقالات وعمليات التخريب.

من المرجح أن يتأثر مخطط المناورة لغزو عسكري روسي لأوكرانيا بأي من الأهداف السياسية المذكورة أعلاه التي يرغب الكرملين في تحقيقها، وبجغرافية الأرض والمدن التي سيتم القتال عليها، وطرق النقل اللازمة لجلب اللوجستيات. فإذا كان الكرملين يرغب في تطبيق الخيارات الثالث أو الرابع أو السادس، مع الأخذ في الاعتبار مسائل الجغرافيا واللوجستيات، فهناك ثلاثة محاور محتملة للتقدم للاستيلاء على الأراضي الأوكرانية شرق نهر دنيبر، مع اعتبار النهر إما حدّاً للتقدم أو خط المرحلة الأولى لغزو أكبر.

* الطريق الشمالي:

يمكن لروسيا التقدم نحو كييف على طريقيين. الأول سيكون التقدم ١٥٠ ميلاً برأً عبر نوفي يوركوفيتشي، روسيا؛ تشيرنيهيف، أوكرانيا؛ وإلى كييف، أوكرانيا.

والثاني سيكون اندفاعاً لمسافة ٢٠٠ ميل عبر ترويبورتنو، روسيا؛ كونوتوب، أوكرانيا؛ نيزين، أوكرانيا؛ وإذا وافقت مينسك على استخدام شبكات الطرق والسكك الحديدية الخاصة بها، يمكن للجيش الروسي أن يحاصر الدفاعات الأوكرانية حول كييف ويتقرب منها من الخلف عبر محور تقدم يبلغ طوله ١٥٠ ميلاً من مازور، بيلاروسيا؛ إلى كوروستين، أوكرانيا، وأخيراً إلى كييف.

* الطريق الأوسط:

يمكن لروسيا أيضاً التقدم غرباً على طول ثلاثة طرق. الأول قد يشمل محوراً بطول ٢٠٠ ميل يتحرك عبر بيلغورود، روسيا؛ خاركييف، أوكرانيا؛ بولتافا، أوكرانيا؛ وأخيراً إلى كريمشوك، أوكرانيا.

والثاني قد يشمل محورًا بطول ١٤٠ ميلًا يمر عبر دونيتسك بأوكرانيا إلى زابوروجي، وأوكرانيا؛ ومن الممكن أيضاً الاندفاع من دونيتسك إلى دنيبرو بأوكرانيا. وقد يشمل المحور الثالث تقدم القوات الروسية على طول الساحل باتجاه ماريوبول وبيرديانسك وبرزخ بيريكوب الذي يربط شبه جزيرة القرم بأوكرانيا.

*الطريق الجنوبي:

يمكن لروسيا أيضاً التقدم عبر برزخ بيريكوب للاستيلاء على خيرسون ومصدر المياه العذبة لشبه جزيرة القرم، وفي الوقت نفسه باتجاه المنطقة المجاورة لميليتوبول من أجل الاتصال بالقوات الروسية التي تتقدم على طول ساحل بحر آزوف.

وإذا كانت روسيا ستحاول الخيار الخامس، فسيكون هذا هو الهجوم الرئيسي إلى جانب الهجوم على طول الساحل باتجاه ماريوبول وبيرديانسك.

لكنّ هذا الهجوم سيكون الأصعب استدامة من الناحية اللوجستية بسبب عدم وجود خط سكة حديد يمتد على طول ساحل بحر آزوف والاتجاه الرئيسي للتقدم.

كل هذه الطرق المحتملة للغزو، باستثناء الخط الساحلي، موازية لخطوط سكك حديدية عاملة. وهذا أساسي لأن لوجستيات الجيش الروسي ليست مصممة لشن هجمات برية واسعة النطاق بعيدة عن خطوط السكك الحديدية.

وإذا كانت أهداف روسيا تتضمن حرمان أوكرانيا من الوصول إلى البحر في المستقبل، فسيتعين عليها الاستيلاء على أوديسا.

ويتوقع البعض أن يتم تحقيق ذلك من خلال عمليات إنزال برمائية ومحمولة جواً بالقرب من أوديسا، والتي تلتقي بقوات آلية تقترب من الشرق.

وإذا كانت روسيا تنوي احتلال الدولة بأكملها، فستحتاج قواتها إلى الاستيلاء على أوديسا (التي ستسهل منشأتها المينائية الخدمات اللوجستية الروسية) وأيضاً عبور نهر دنيبر في نقاط عدة للتقدم والقتال من ٣٥٠ إلى ٧٠٠ ميل إضافي غرباً لاحتلال كل أوكرانيا حتى حدودها مع بولندا وسلوفاكيا والمجر ورومانيا ومولدوفا.

آفاق النجاح الروسية

ليست الهجمات الآلية دائماً بالسرعة التي يأملها المهاجمون. ثمة اثنان من أسرع تحركات القوات المدرعة في التاريخ -ضربة الجنرال الألماني هاينز جوديريان عبر الأردن والاستيلاء على دونكيرك في أيار (مايو) من العام ١٩٤٠؛ وتقدم الولايات المتحدة والتحالف من حدود الكويت إلى بغداد في العام ٢٠٠٣- واللذان بلغ متوسط تقدم كل منهما حوالي ٢٠ ميلاً في اليوم. ويمكن للحركة ضد خصم محدد في ظروف الشتاء مع ضوء النهار المحدود أن تقلل هذا المعدل للتقدم بشكل كبير.

بوجود عدد كافٍ من القوات والقوة النارية واللوجستيات والوقت والإرادة الوطنية، فضلاً عن عدم وجود تدخل خارجي، يمكن لروسيا المضي قدماً حتى يحقق جيشها أهداف الكرملين السياسية.

ويفوق الجيش الروسي الجيش الأوكراني عدداً في الجو وعلى الأرض، وقد اكتسبت روسيا خبرة واسعة في تنفيذ عمليات الأسلحة المشتركة في سورية، وتفضل التضاريس الحرب الآلية الهجومية. ومع ذلك، فإن الحساب الحقيقي للنجاح العسكري لا يمكن أن يُجرى إلا بعد بدء صدام بالأسلحة. وإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الأشياء غير الملموسة -مثل الطقس، والمعارك الحضرية، والقيادة والسيطرة، والخدمات اللوجستية، والروح المعنوية- التي قد تلعب كلها دوراً مهماً في المراحل الأولى من أي حرب.

الطقس:

ستكون لغزو يبدأ في كانون الثاني (يناير) أو شباط (فبراير) ميزة وجود الأرض المتجمدة لدعم الحركة عبر البلاد لقوة آلية كبيرة. وقد يعني أيضاً العمل في ظروف شديدة البرودة مع محدودية في الرؤية. وعادةً ما يكون شهر كانون الثاني (يناير) هو أبرد أشهر السنة وأكثرها ثلوجاً في أوكرانيا، حيث يبلغ متوسطه ٨/٥ ساعة من ضوء النهار خلال الشهر ويزيد إلى ١٠ ساعات بحلول شباط (فبراير). وفي حالة استمرار القتال في شهر آذار (مارس)، سيتعين على القوات الآلية التعامل مع "راسبوتيتسا" أو "ذوبان الجليد" سيئ السمعة. في تشرين الأول (أكتوبر)، يحول "راسبوتيتسا" الأرض الصلبة إلى طين. وفي آذار (مارس)، يذوب الجليد في السهوب، وتصبح الأرض مستنقعة مرة أخرى في أفضل الأحوال، وفي أسوأ الأحوال تتحول إلى بحر من الوحل. كما أن الطقس الشتوي يوفر مستوى أقل من مثالي لتنفيذ عمليات دعم جوي قريبة موثوقة.

القتال في المناطق الحضرية:

في حين أن الكثير من الأراضي الواقعة شرق نهر دنيبر تشمل الحقول والغابات الريفية، إلا أن هناك العديد من المناطق الحضرية الرئيسية التي يتعين على القوة الآلية الروسية إما أن تستولي عليها أو تتجاوزها أو تحاصرها. ويبلغ عدد سكان كييف حوالي ٣ ملايين نسمة، ويبلغ عدد سكان خاركييف حوالي ١/٥ مليون نسمة، ويبلغ عدد سكان أوديسا نحو مليون نسمة، ويبلغ عدد سكان دنيبرو حوالي مليون نسمة، ويبلغ عدد سكان زابوريزهيا ٧٥٠ ألف نسمة، وحتى مدينة ماريوبول تضم ما يقرب من ٥٠٠ ألف نسمة. وإذا تم الدفاع عنها، فإن هذه المناطق الحضرية الكبيرة يمكن أن تتطلب قدرًا يُعتد به من القوات والخسائر لتطهيرها واحتلالها. في الحرب الشيشانية الأولى، استغرق الأمر القوات الروسية من ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤ إلى ٩ شباط (فبراير) ١٩٩٥ للاستيلاء على غروزني، التي كانت آنذاك مدينة يقل عدد سكانها عن ٤٠٠ ألف نسمة، من بضعة آلاف من المقاتلين الشيشان. وفي الحرب الشيشانية الثانية، استغرق حصار غروزني ستة أسابيع. لذلك، سيكون أفضل مسار عمل للقوات الروسية هو تجاوز المناطق الحضرية واجتثاثها لاحقًا. ومع ذلك، تقع خاركييف مباشرة عبر الحدود من روسيا، وهي تقاطع رئيسي للطرق والسكك الحديدية. وإذا لم تسيطر القوات الروسية على خاركييف، فسوف تقلل بشكل خطير من قدرتها اللوجستية على دعم التقدم المركزي الأوسط نحو نهر دنيبر وما وراءه. وعلاوة على ذلك، تشكل كييف تحديًا مشابهًا؛ فباعتبارها عاصمة للأمة، تتمتع هذه المدينة بقيمة رمزية كبيرة لأي

جانب يحتفظ بها.

وقد تكون روسيا غير قادرة على تجنب خوض قتال حضري مستمر في العديد من المناطق الحضرية الكبرى (والخسائر الكبيرة الناتجة عن ذلك) إذا حاولت أكثر من مجرد توغل عقابي في أوكرانيا.

القيادة والسيطرة:

هناك تعبير روسي شائع يقول: "أول طبق بليني يُصنع دائمًا ما يكون فوضى كاملة". وفي حالة غزو أوكرانيا، ستنفذ روسيا أكبر عملية أسلحة مشتركة لها منذ معركة برلين في العام ١٩٤٥.

وقد شهدت الحرب الروسية الجورجية في العام ٢٠٠٨ خمسة أيام فقط من القتال واشترك فيها ٧٠/٠٠٠ جندي روسي.

وفي سورية، شملت قوات المناورة الأساسية وحدات برية سورية، بمساعدة حزب الله اللبناني، وقوات ميليشيات من دول مجاورة مثل العراق وأفغانستان، وشركات عسكرية خاصة مثل مجموعة "فاغنر"، وفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي الإيراني.

لكن روسيا لم تنشر أعدادًا كبيرة من القوات التقليدية. والآن، يتم حشد ما يقرب من ١٢٠ ألف جندي روسي بالقرب من أوكرانيا، مع استعداد عشرات آلاف آخرين للانتشار والمشاركة في القتال.

وسيكون تحديًا للقيادة والسيطرة الروسية أولاً تحريك جميع هذه القوات إلى مواقع الهجوم الخاصة بها مع الحفاظ على الانضباط المناسب خلال التقدم.

كما سيكون من الصعب أيضًا على روسيا الحفاظ على هذا الانضباط أثناء الهجوم حتى لا تتحول الكميات الهائلة من المركبات والجنود الذين يتحركون على عدد محدود من الطرق الزلقة والسيئة، وغالبًا في الليل، إلى ازدحام مروري هائل. سوف يشكل تنسيق الهجمات المحمولة جواً والبرمائية تحديًا إضافيًا أمام القوات الروسية. بينما يمكن إسقاط القوات المحمولة جواً على طول نهر دنيبر للاستيلاء على الجسور الحاسمة، إلى متى ستكون هذه القوات قادرة على الصمود بينما تحاول القوات المدرعة الوصول إليها والالتقاء بها عبر الطرق الشتوية؟ وينطبق الأمر نفسه على القوات البرمائية التي تحاول الالتفاف على الدفاعات الأوكرانية بالقرب من ماريوبول أو الاستيلاء على أوديسا.

وتوفر هيدروغرافيا البحر الأسود والطبوغرافيا الساحلية القليل من مواقع الإنزال الجيدة للقوات البرمائية، وبمجرد هبوطها، سيكون من الصعب على هذه القوات الاحتفاظ بهذه المواقع.

ومن دون التنسيق المناسب والتقدم السريع للقوات المدرعة، يمكن أن يصبح أي إنزال جوي أو برمائي، كجزء من الغزو، "جسراً أو شاطئاً بعيداً جداً" بالنسبة للقوات الروسية.

كما أن للجيش الروسي خبرة محدودة في تنسيق عمل عدد كبير من الطائرات التي ستدعم الهجوم البري. ولا تمكن مقارنة العمليات الجوية الروسية في سورية والشيشان بعدد الطلعات الجوية التي يمكن أن تكون مطلوبة في أوكرانيا عبر جبهة ربما يبلغ عرضها مئات عدة من الأميال.

وستكون هذه هي المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي تواجه فيها القوات البرية الروسية خصمًا آلياً حديثاً، وستواجه قواتها الجوية خصمًا يمتلك قوة جوية حديثة ونظام دفاع جوي متطوراً.

وبالتالي، من المرجح أن تواجه القوات الروسية تحديات ملحوظة في القيادة والسيطرة والاتصالات والتنسيق.

اللوجستيات:

من المرجح أن يكون الهجوم الأولي مدعوماً جيداً بالمدفعية والدعم الجوي، ما يؤدي إلى العديد من الاختراقات في الدفاعات الأوكرانية.

ومع ذلك، بمجرد أن تستهلك الوحدات القتالية مخزونها الأولي من الذخيرة والوقود والطعام، سيبدأ الاختبار الحقيقي للقوة العسكرية الروسية - بما في ذلك قدرة روسيا على الحفاظ على تقدم قوة آلية ضخمة على مدى مئات الأميال من الأراضي.

وتقع معابر كييف ونهر دنيبر على بعد ١٥٠ إلى ٢٠٠ ميل على الأقل من الحدود الروسية، وسوف يحتاج الجيش الروسي إلى أيام عدة على الأقل من القتال للوصول إليهما.

وقبل ذلك، سيتعين على الروس بلا شك إعادة الإمداد والتزود بالوقود واستبدال الخسائر القتالية للرجال والمواد مرة واحدة على الأقل، الأمر الذي سيتطلب توقفاً عملياً قصيراً.

في مقالته المعنونة "إطعام الدب"، يجادل أليكس فيرشينين بأن هناك تحديات لوجستية خطيرة تقف أمام غزو روسي من المفترض أن يتدحرج على طول دول البلطيق في ٩٦ ساعة بحيث يضع الغرب أمام الأمر الواقع.

لقد صنعت روسيا آلة حرب ممتازة للقتال بالقرب من حدودها والضرب عميقاً بالنيران بعيدة المدى.

ومع ذلك، قد تواجه روسيا مشكلة في هجوم بري مستدام بعيداً عن خطوط السكك الحديدية الروسية من دون توقف لوجستي كبير أو تعبئة ضخمة للاحتياجات.

ولأن العمق العملياتي في أوكرانيا أكبر بكثير من دول البلطيق، فإن غزواً روسياً لأوكرانيا يمكن أن يكون شأناً أطول أمداً بكثير مما يتوقع البعض بسبب الوقت والمسافة اللازمين لجلب الإمدادات.

وإذا لم يتم الانتهاء من الغزو بسرعة بسبب مزيج من الطقس، واللوجستيات، والمقاومة الأوكرانية، فكيف يمكن أن يؤثر ذلك على الروح المعنوية الروسية؟

المعنويات:

هناك مستويان من المعنويات على كل من الجانبين، واللذان تجب مراعاتهما: الروح المعنوية للجنود الأفراد؛ والروح المعنوية لكل دولة وشعبها. على المستوى الفردي، هل ستكون للجندى الأوكراني الذي يعتقد بأنه يقاتل من أجل وطنه ميزة على الجندى الروسي الذي قد تختلف دوافعه للقتال؟

وبالنسبة للأمة الأوكرانية ككل، ما مدى قوة إحساس الناس بهويتهم الوطنية الفريدة للمقاومة وخوض ما يمكن أن يكون صراعاً طويلاً ومدمراً ودموياً؟ لا يمكن معرفة الإجابات إلى أن تبدأ الحرب.

ومع ذلك، في حالة اندلاع الحرب، سيكون الوقت أحد العوامل التي تؤثر على الروح المعنوية. كلما طالت مقاومة الجيش الأوكراني للروس، زادت ثقته بنفسه وكذلك معرفته المؤسسية بكيفية محاربة هذا العدو.

وإضافة إلى ذلك، كلما طال استمرار الحرب، زاد مستوى الدعم الدولي وزادت فرصة زيادة عمليات نقل الأسلحة للمساعدة على قلب وجهه المد في ساحة المعركة.

وبالنسبة لروسيا، كلما طال أمد الحرب وزادت الخسائر، زادت فرصة تقويض الروح المعنوية الروسية من مستوى الجندى الأساسي إلى المجتمع الروسي الأوسع.

ويتكون ما يقرب من ثلث القوات البرية الروسية من المجندين لمدة عام واحد. ويخدم هؤلاء المجندون جنباً إلى

جنب مع الجنود المحترفين، أو kontraktniki، في ظل نظام من الإساءات والإخضاع وسوء المعاملة التي يمارسها الضباط الكبار ضد المجندين، والمعروف باسم dedovshchina. وهذا النظام سيئ السمعة بسبب انتهاكاته التي تصل إلى حد القتل، والتي يمكن أن تضعف تماسك الوحدة العسكرية.

وإضافة إلى ذلك، ستحتاج الخسائر الفادحة إلى إجراء عمليات استبدال سريعة، وسيكون جنود الاحتياط الذين يتم إحضارهم لتعزيز وحدات الخطوط الأمامية قد تلقوا تدريبات قليلة في فترة قصيرة. ومع انخفاض عدد الجنود المحترفين بسبب الإصابات، وزيادة جنود الاحتياط والمجندين على خط المواجهة، سترتفع فرصة ضعف تماسك الوحدات على مستوى الجندي. وإذا تصاعدت الخسائر، وحتى الهزائم، فقد تنعكس مشاكل التماسك على الجبهة في شكل اضطرابات جماهيرية في الوطن.

وفي اجتماع المكتب السياسي في 17 تشرين الأول (أكتوبر) 1985، على سبيل المثال، قرأ الزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشوف، رسائل من مواطنين سوفيات يعربون فيها عن استيائهم المتزايد من الحرب في أفغانستان - بما في ذلك "حزن الأمهات على أبنائهن الموتى والمقعدين" و"الأوصاف التي تدمي القلب" للجنازات. وعلى مدار الحرب، قُتل ما يقرب من 10/000 جندي سوفياتي، وأصيب 30/000 آخرون. من المؤكد أن العائلات الروسية ستستاء من استخدام جنودها كوقود للمدافع، وسيؤدي التواجد الكثيف لكاميرات الهواتف المحمولة ومقاطع الفيديو في عالم اليوم إلى توسيع مواطن شكوى الجنود إلى ما وراء وحداتهم. ولذلك، فإن السؤال المطروح على الكرملين سيكون: كلما طال أمد الحرب واستجاب المجتمع للخسائر والضغط الاقتصادي، كم ستكون قيمة أهدافه الأولية قياساً بهذه التداعيات؟

رد الولايات المتحدة والغرب

وسيكون المفتاح لإحباط الطموحات الروسية هو منع موسكو من تحقيق نصر سريع ورفع التكاليف الاقتصادية والسياسية والعسكرية عليها من خلال فرض العقوبات الاقتصادية، وضمان عزلتها السياسية عن الغرب، ورفع إمكانية قيام تمرد أوكراني طويل يكون من شأنه إنهاء الجيش الروسي وطرده. في هذه الحرب، قد تمتلك روسيا أجهزة قياس الوقت، لكن الغرب وأوكرانيا ربما يكون لديهما الوقت.

يجب أن يكون هدف واشنطن هو ردع العمليات التقليدية الروسية في أوكرانيا عن طريق العقاب - وليس الحرمان. ويتضمن الردع بالحرمان منع خصم من اتخاذ إجراء ما، مثل الاستيلاء على الأراضي، بجعل ذلك إجراء غير مجدٍ أو من غير المرجح أن ينجح.

وفي غياب انتشار عسكري أمريكي وأوروبي كبير في أوكرانيا، وهو الذي استبعده الرئيس الأمريكي جو بايدن بالفعل لأن أوكرانيا ليست عضوًا في الناتو، لا يمكن للقوات الأوكرانية منع انتشار سريع للقوات الروسية في أوكرانيا. ومع ذلك، ينطوي الردع بالعقاب على منع الخصم من اتخاذ إجراء لأن التكاليف - مثل الأسلحة النووية، والعقوبات الاقتصادية، أو احتمال قيام تمرد - ستكون باهظة للغاية.

وسيكون الردع بالعقاب ممكنًا إذا قادته الولايات المتحدة. يجب على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها الأوروبيين الاستمرار في إبلاغ موسكو، في السر والعلن، بأن هجومًا تقليديًا على أوكرانيا من شأنه أن يتسبب في فرض عقوبات شديدة مُقعدة من الدول الغربية، ويعمق عزلة روسيا السياسية عن الغرب، ويؤدي إلى قيام تمرد مدعوم من الغرب ضد

القوات الروسية في أوكرانيا. وسوف يترتب على الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة. فقد أشار سكان العديد من الدول الأوروبية، مثل ألمانيا والنمسا، إلى أنهم يفضلون البقاء على الحياد في حال نشوب حرب مع روسيا.

أما إذا فشل الردع وقامت القوات الروسية بغزو أوكرانيا، فيجب على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها اتخاذ خطوات فورية عدة:

تطبيق عقوبات اقتصادية ومالية قاسية ضد روسيا، بما في ذلك عزل البنوك الروسية عن نظام رسائل الدفع الإلكتروني العالمي المعروف باسم "سويفت" SWIFT.

سن قانون "إعارة وتأجير" للقرن الحادي والعشرين، والذي يتيح تزويد أوكرانيا بالعتاد الحربي من دون تكلفة. ويمكن أن تشمل المواد ذات الأولوية أنظمة الدفاع الجوي، والدبابات والسفن؛ والحرب الإلكترونية وأنظمة الدفاع السيبراني؛ وذخائر الأسلحة الصغيرة والمدفعية؛ وقطع غيار المركبات والطائرات؛ والبتترول والزيوت ومواد التشحيم؛ والحصص الغذائية؛ والدعم الطبي؛ وغيرها من احتياجات الجيش المشارك في القتال المتواصل.

ويمكن تقديم المساعدة من خلال الوسائل العلنية بمساعدة القوات العسكرية الأمريكية، بما في ذلك قوات العمليات الخاصة، أو يمكن أن تكون عملاً سرياً يأذن به الرئيس الأمريكي وتقوده وكالة المخابرات المركزية.

توفير المعلومات الاستخباراتية للسماح لأوكرانيا بتعطيل خطوط الاتصالات والإمداد الروسية، فضلاً عن التحذير من الهجمات المحمولة جواً وبرمائياً ومواقع جميع الوحدات الرئيسية.

تقديم الدعم الإنساني لمساعدة أوكرانيا على التعامل مع اللاجئين والمشردين داخلياً. وقد تحتاج هذه المساعدة أيضاً إلى أن تمتد لتشمل حلفاء الناتو على حدود أوكرانيا وتقدم للاجئين الفارين باتجاه الغرب.

توفير الدعم الاقتصادي، بما في ذلك الطاقة، لأوكرانيا وحلفاء الناتو بسبب التعطيل المتوقع لتدفقات الغاز الروسي إلى أوروبا.

تفعيل إجراءات الدبلوماسية العامة والبعث الإعلامي إلى أوكرانيا والعالم، بما في ذلك في روسيا، لتصوير ما يحدث بدقة.

ممارسة ضغط دبلوماسي على بيلاروسيا لحرمان روسيا من الوصول إلى أراضيها لمهاجمة أوكرانيا. وهذا مهم للغاية لأنه سيكون من شأن استخدام روسيا للسكك الحديدية وشبكات الطرق في بيلاروسيا أن يهدد بحدوث تحول استراتيجي في الجناح الشمالي لأوكرانيا.

التنسيق مع المنظمات غير الحكومية والمحكمة الجنائية الدولية لتوثيق جميع جرائم الحرب التي تُرتكب بحق الشعب الأوكراني والمطالبة بالتعويض بمجرد انتهاء الحرب.

لا يجب أن يتكرر ما حدث للشعب السوري مرة أخرى.

يجب أن تكون الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي مستعدين لتقديم دعم طويل الأمد للمقاومة الأوكرانية بغض النظر عن الشكل الذي ستتخذه هذه المقاومة في نهاية المطاف.

وكان هناك بالفعل نقاش عام حول دعم الحرب غير التقليدية لأوكرانيا في حالة احتلال جزء منها أو احتلالها بالكامل.

ومع ذلك، يجب التعامل مع هذا الخيار بفهم واضح لما يمكن تحقيقه - وما قد لا يكون تحقيقه ممكناً.

لقد أثبتت روسيا، تاريخياً، أنها بارعة في تدمير حركات المقاومة المسلحة، وإذا مُنحت الوقت الكافي، سيمكنها القيام بذلك مرة أخرى.

وسوف تكون أساليبها ضد المقاومة الأوكرانية سريعة ومباشرة ووحشية. يمكن أن يكون أي ملاذ تستخدمه المقاومة، سواء أكان في أراضي أوكرانيا أو الناتو، عرضة لهجمات روسية سرية أو علنية. ولذلك، سيتطلب الأمر حماية توفرها قوات تقليدية كبيرة لردع الأعمال الروسية في أراضي الناتو. وعلاوة على ذلك، فإن أي جزء من حدود أوكرانيا قد تحتله روسيا يمكن أن يشبه بسرعة الستار الحديدي للقرن العشرين، والذي تميز بالتحصينات الثقيلة. كان جدار برلين عبارة عن حاجز خرساني شديد الحراسة، يتضمن خنادق مضادة للمركبات، وسيابجاً شبكياً، وأسلاكاً شائكة، وفراشاً من المسامير، ودفاعات أخرى. وسيكون من الصعب إنشاء خطوط إمداد للمقاومة عبر مثل هذه العقبة من أي مكان. بينما كان الروس بارعين في العمليات المناهضة للمقاومة، فإنهم ليسوا بارعين في القضاء على القومية. يجب أن يتضمن أي دعم لأوكرانيا المحتلة أيضاً وسائل للحفاظ على الهوية الوطنية الأوكرانية وتاريخها ولغتها بين مواطنيها. وفي حين أن المقاومة المسلحة يمكن أن تتلقى شيئاً يشبه دعم الثمانينيات المقدم للمجاهدين الأفغان، فإن هذا النوع من الدعم للحفاظ على الأمة الأوكرانية سيكون أكثر تماشياً مع المساعدة التي كانت تُقدم إلى حركة "التضامن" البولندية خلال نضالاتها من أجل الحرية. إضافة إلى ذلك، هناك احتمال لأن تتمكن أوكرانيا من منع روسيا من الاستيلاء على كل أو معظم أراضيها بمساعدة الولايات المتحدة وغيرها من المساعدات الدولية. على سبيل المثال، يمكن أن تُبقي أوكرانيا معظم قوات المناورة لديها في الخلف بعيدة بما يكفي عن الاختراقات الروسية الأولية حتى لا يتم تطويقها. ومع تقدم القوات الروسية غرباً، يجب أن تحصل أوكرانيا على معلومات استخباراتية لتحديد وجهات روسيا الرئيسية، وشن ضربات عميقة ضد خطوط إمدادها لإجبارها على وقف عملياتها، وبمجرد إيقافها، تقوم بتطويقها وشن الهجوم المضاد عليها. ويجب أن تصمد المدن لأطول فترة ممكنة. في حالة خاركيف، يجب تدمير خطوط السكك الحديدية والجسور داخل المدينة بشكل كامل قبل الاستسلام لزيادة تدهور خطوط الاتصال الروسية. وإذا اقترب الجيش الروسي من نهر دنيبر، فيمكن فتح سدوده المتعددة وغمر المناطق المنخفضة. ويجب عزل الهجمات المحمولة جواً وبرمائياً على الفور. يجب أن يكون هدف أوكرانيا هو منع روسيا من تحقيق أي تقدم كبير قبل بداية "راسبوتيتسا"، أو "ذوبان الجليد". بمجرد أن يتم إجبار الحركة الآلية على التوقف بسبب الطين ومشاكل الإمداد، يمكن القضاء على الجيوب المحمولة جواً والبرمائية، وسيكون لدى أوكرانيا الوقت الكافي لتعبئة ونشر قواتها الاحتياطية البالغ قوامها ٩٠٠ ألف فرد. ونأمل بأن تبدأ المساعدات الدولية أيضاً في الوصول في شكل أنظمة أسلحة لمنع روسيا من تحقيق التفوق الجوي على أوكرانيا والسماح لها بمواصلة الضرب بعمق في مؤخرة الجيش الروسي لاستنزاف التعزيزات وخطوط الإمداد. ومع تحول الأسابيع إلى أشهر، يجب أن تبدأ العقوبات الاقتصادية والمالية الدولية في دخول حيز التنفيذ. وسيواجه الكرملين عندئذ حرباً طويلة، في ساحة المعركة وخارجها، مع القليل من النهاية في الأفق.

ستار حديدي جديد

وإذا تغلب سوء التقدير والعاطفة وسوء إدارة الأزمة على الحسابات العقلانية وأدى إلى حرب تقليدية، فمن المحتمل أن يختبر المشهد الدولي تغييراً دراماتيكياً.

وسيكون "ستار حديدي" جديد، في حال نشأ، أكثر خطورة بكثير - وسيضم أوروبا، والشرق الأوسط وآسيا، وسيشكل محوراً جديداً من الأنظمة الاستبدادية يضم روسيا، والصين، وإيران وكوريا الشمالية. وسوف يتحرك هذا الخط الفاصل الجديد على طول حدود روسيا مع فنلندا ودول البلطيق بمحاذاة الجناح الشرقي لحلف الناتو؛ وسيشق طريقه إلى الدول المدعومة من روسيا وإيران في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مثل سورية وكازاخستان؛ ويمتد متلويماً على طول حدود الصين مع الهند عبر شرق آسيا إلى بحر الصين الجنوبي. وإذا قامت روسيا بغزو أوكرانيا، فسوف تحتاج الولايات المتحدة والدول الأوروبية الأخرى إلى دفع الجنود والعتاد بسرعة إلى دول الجناح الشرقي لحلف الناتو - مثل لاتفيا، وليتوانيا، وإستونيا وبولندا - في حالة تهديد الروس بالتقدم غرباً.

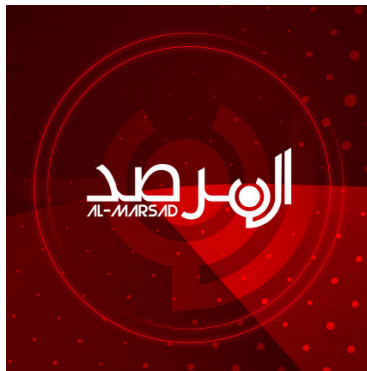
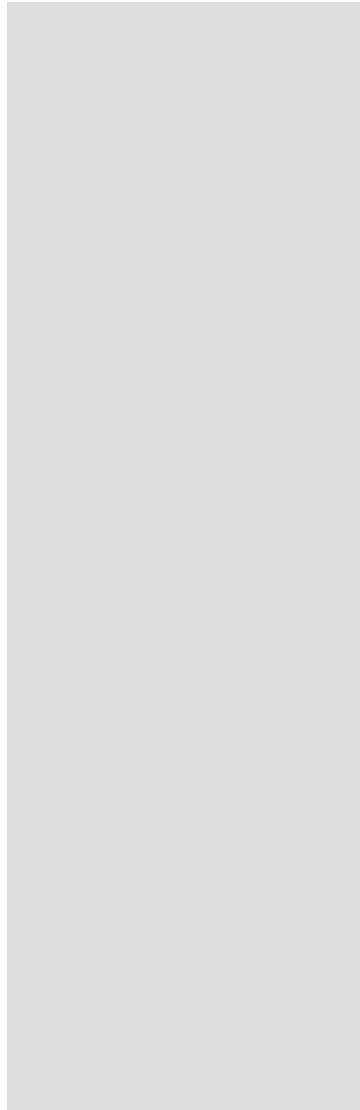
وقد تحاول روسيا أيضاً إثارة أزمة في واحدة أو أكثر من دول البلقان من أجل تشتيت وتوزيع الاهتمام والموارد الأمريكية والأوروبية.

وفي آسيا، من المرجح أن تكون تايوان في حالة تأهب تحسباً لتحركات صينية محتملة للاستيلاء على الجزيرة. تُعجب دول مثل روسيا والصين بالقوة ولا تحترم الضعف - بما في ذلك الضعف العسكري. ويمكن أن تصبح المنافسة على نحو متزايد صراعاً بين الأنظمة السياسية والاقتصادية والعسكرية المتنافسة - بين الأنظمة الاستبدادية التي تسيطر عليها الدولة والأنظمة الديمقراطية. وتشكل الليبرالية الكامنة في جذور الأنظمة الصينية، والروسية، والإيرانية والكورية الشمالية النقيض لقيم التنوير الغربية.

وتقمع هذه الدول حرية الصحافة، وحرية الدين، والأسواق الحرة والديمقراطية. وكما لاحظ توماس جيفرسون، فإن "حرية الدين؛ حرية الصحافة؛ وحرية الفرد... هذه هي مبادئ الكوكبة المشرقة التي سبقتنا ووجهت خطواتنا خلال عصر الثورة والإصلاح". وكانت هذه المبادئ حاسمة في كسب الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي، وهي لا تقل أهمية اليوم. في خطابه "الستار الحديدي"، قال ونستون تشرشل: "إذا وقفت الديمقراطيات الغربية معاً في التزام صارم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فإن تأثيرها لتعزيز هذه المبادئ سيكون هائلاً وليس من المرجح أن يتحرش بها أحد. ومع ذلك، إذا انقسمت أو تلكأت في أداء واجباتها، وإذا سُمح لهذه السنوات بالغة الأهمية بأن تنسرب، فإن الكارثة في الحقيقة ربما تتاحنا جميعاً". نأمل بأن يسود العقل في موسكو، وألا تقوم روسيا بغزو أوكرانيا. ومع ذلك، إذا كان هناك غزو، فيجب على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها أن يكونوا مستعدين لمقاومة الاستبداد.

فيليب جي. فاسيليفسكي: تقاعد حديثاً بعد عمل دام ٣١ عاماً كضابط للعمليات شبه العسكرية في وكالة المخابرات المركزية.

* سيث جي. جونز: هو نائب الرئيس الأول ومدير برنامج الأمن الدولي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS في واشنطن العاصمة، آخر كتبه "ثلاثة رجال خطرون: روسيا، والصين، وإيران وصعود الحرب غير النظامية" * أنتج هذا الموجز "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" (CSIS)، وهو مؤسسة خاصة معفاة من الضرائب تركز على قضايا السياسة العامة الدولية. أبحاثه غير حزبية وغير حكومية. * ترجمة: علاء الدين أبو زينة/صحيفة «الغد» الأردنية



www.marsaddaily.com

المرصد

AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk